الموسم الثاني
للانصات المركزي

العلاقات بين أربيل وبغداد: بعد عشرون عاماً من تغيير النظام في العراق

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الاحد
2023/04/02
No. : 7778

GALLUP

تضاعف تدهور الوضع المعيشي في اقليم كردستان

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب خالد

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- اسس عميقة وتاريخية لعلاقات الصداقة مع أسرة الحكيم
- الرئيس بافل:ضرورة التفاهم ومعالجة المشاكل على اساس الدستور
- الهجرة المليونية لشعب كوردستان.. أروع ملاحم النضال
- الكابينة التاسعة في مرمى التقارير الدولية
- شركة غالوب: تدهور الوضع المعيشي في اقليم كردستان تضاعف كثيرا
- سحب أكثر من 100 منصب من الكورد في كركوك منذ 2017
- ثنايا الاتفاق.. عقود جديدة ومبيعات النفط عبر سومو حصرا
- كركوك...الماضي السياسي يدير الحاضر وينذر بمستقبل مضطرب
- رئيس الجمهورية : ضرورة إنصاف ذوي ضحايا شهداء الأنفال وإكرام ذكراهم
- بمباركة رئيس الجمهورية.. تسليم (9) قطع أثرية إلى وزارة الثقافة والآثار
- رئيس الجمهورية: دور مهم للمسيحيين في بناء حضارة العراق
- رئيس الجمهورية يعزي بوفاة العلامة صادق الحكيم

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- تداعيات قرار التحكيم الدولي بعدم قانونية تصدير نفط كردستان
- مايكل نايتس: الدور الامريكي العاجل لإعادة تصديرالنفط العراقي عبرتركيا
- العلاقات بين أربيل وبغداد: بعد عشرون عاماً من تغيير النظام في العراق
- عبد الحليم الرهيمي: عن ذكرى التحرير والتغيير.. وإطاحة نظام صدام

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- 4 مرشحين للانتخابات الرئاسية في تركيا.. تعرف عليهم
- د. محمد نور الدين : أرانبُ متكاثرة أمام كيليتشدار أوغلو
- حسني محلي: إردوغان والإسلام السياسي.. تناقضات الداخل والخارج

المـــرصد الايراني

- ترتيب أوراق إيران.. ما الذي يبحث عنه عبداللهيان في روسيا؟

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار
- الشرق الأوسط الجديد.. الفائزون والخاسرون من الحراك الجاري في المنطقة
- الفرص والتحديات المُحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط
- كيونتين كرافتون: إدراك أزمة المياه العالمية

العدد: 7778... 2023-04-02

اسس عميقة وتاريخية لعلاقات الصداقة مع أسرة الحكيم

زار بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يرافقه رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وخالد شواني عضو المكتب السياسي في مدينة بغداد، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/٣٠ سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني. وخلال الزيارة قدم الرئيس بافل جلال طالباني تعازي ومواساة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى السيد عمار الحكيم وأسرته المناضلة بوفاة السيد صادق الحكيم نجل آية الله العظمى محمد باقر الحكيم، وقال: علاقات الصداقة بين الرئيس مام جلال وأسرة الحكيم لها اسس عميقة وتاريخية ونحن سنستمر في ادامتها، وقال: لن ننسى دعمكم ودوركم النبيل في مراحل النضال المختلفة لشعب كوردستان وننظر الى هذا الدور بكل احترام.وخلال اللقاء، جرت مناقشة شاملة للمشاكل بين الاقليم والعراق، واكدا معالجتها واستمرار الحوار والتفاهم بين الجانبين من اجل ترسيخ الاهداف العليا وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين ودعم برنامج الاصلاح في البلاد.

*الى ذلك بعث قوباد طالباني، نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، ببرقية تعزية الى السيد عمار الحكيم، بوفاة المغفور له صادق الحكيم نجل آية الله العظمى شهيد المحراب محمد باقر الحكيم، فيما يأتي نص البرقية:

الاخ العزيز سماحة السيد عمار الحكيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بقلوب تلوذ بالرضا والقبول بقضاء الله جلّ وعلا الذي لا رادّ له، تلقيت نبأ وفاة المشمول برحمة الله السيد صادق الحكيم نجل شهيد المحراب آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رض)، سائلين الله عزَّ وجل أن يتغمَّده بواسع رحمته ويُسكنه فسيحَ جنَّاته.بهذا المصاب الأليم نرفع كلمات العزاء والمواساة وسؤال اللطف لذوي المرحوم ولشخصكم، وإلى مقام المرجعية الرشيدة وآل الحكيم الكرام، في هذا المُصاب.

انا لله وانا اليه راجعون.

قوباد طالباني

نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان

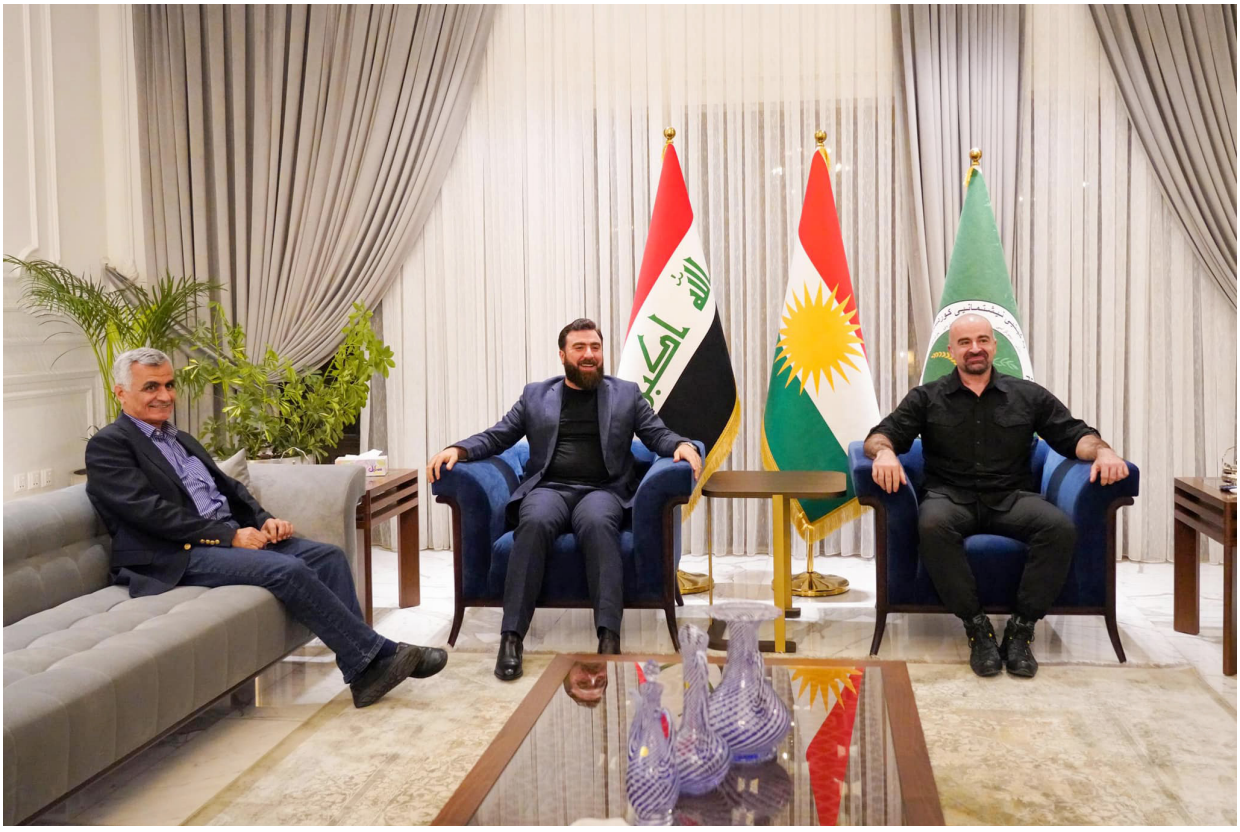

ضرورة التفاهم ومعالجة المشاكل على اساس الدستور و عدم تعرض روح الوئام والتعايش الى الخطر

اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/٣٠ في بغداد، مع السيد هادي العامري رئيس تحالف الفتح.

وخلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وخالد شواني عضو المكتب السياسي، بحث الجانبان آخر المستجدات، واكدا ضرورة التفاهم ومعالجة المشاكل على اساس الدستور.

المشاكل بين الاقليم والعراق وانهاء الخلافات شكلت جانباً آخراً من الاجتماع، واكد الجانبان ضرورة توحيد الجهود من اجل مستقبل مستقر ومشرق.

عدم السماح لأي طرف أن يقرر مصير المكونات بدلا عنهم

كما واستقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٣/٣٠ في بغداد، ريان الكلداني، الأمين العام لحركة بابليون.

وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة، تم التأكيد على ضرورة توسيع التنسيق والتعاون وتعزيز العلاقات بين القوى السياسية والقوميات والمكونات كافة، من أجل التوصل الى اتفاق وطني والسير باتجاه استتباب الاستقرار في البلاد.

وفي محور آخر من اللقاء، تم التطرق الى مصير وتمثيل المكونات في المؤسسات القانونية والدستورية، حيث قال

الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يعارض بشدة أي محاولة تعرض روح الوئام والتعايش الى الخطر»، مضيفا: «جميع القوميات والمكونات محترمة لدينا، وينبغي عدم السماح لأي طرف سياسي أن يقرر مصيرهم بدلا عنهم».

أولوية مهامنا هي تأمين حياة مستقرة للشعب

والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الجمعة ٢٠٢٣/٣/٣١ في بغداد قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبد الله مقرر الهيئة العاملة وخالد شواني عضو المكتب السياسي، بحث آخر المستجدات السياسية ومعالجة المشكلات بين أربيل وبغداد، وشدد الاجتماع على بدء مرحلة سياسية جديدة بحيث تكون حقوق جميع الأطراف محفوظة ويكون الدستور هو أساس العمل.

وأكد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على التوصل إلى نتائج إيجابية قائلا: إن تجاوز هذا الوضع وتأمين حياة مستقرة لشعبنا هو من أولويات مهامنا وستكون جميع مساعينا في سبيل ذلك.

الاتحاد الوطني يؤمن بالتعددية والتنوع في كوردستان

هذا و هنأ السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم السبت ٢٠٢٣/٤/١ بحلول عيد اكيتو وراس السنة الكلدانية، السريانية، الاسورية، واكد ان الاتحاد الوطني يؤمن بالتعددية القومية والدينية في كوردستان، وفيما يأتي نص برقية التهنئة:

« أبارك حلول عيد اكيتو ورأس السنة البابلية للاخوة والاخـــوات الكلدانيين، السريانيين، الاشوريين واتمنى ان يقضوا العيد بالافراح والمسراة.

يؤمن الاتحاد الوطني ايمانا راسخا بالتعددية والتنوع في كوردستان ويقدر احتراما كبيرا للاختلافات الدينية والقومية، اليوم وفي هذه المناسبة الخاصة نؤكد اهمية حماية وتعزيز روح الوئام والتعايش، ورغم اختلافاتنا نأمل ان نعمل معا بروح اخوية من اجل كوردستان اكثر إزدهارا وإشراقا».

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

الهجرة المليونية لشعب كوردستان.. أروع ملاحم النضال

قبل ٣٢ عاما، وبعد أن لملم النظام الديكتاتوري البائد قواته المنهزمة في الكويت، وأقدم بكل وحشية على قمع الانتفاضة في الجنوب، ساق فلول قواته إلى كوردستان في العام ١٩٩١، وتمكن وبسبب السماح له بتحليق مروحياته من إعادة احتلال عدد من المدن الكوردستانية التي تحررت إثر الانتفاضة في شهر آذار من العام ١٩٩١.

وهذا ما أدى الى حدوث هجرة مليونية كوردستانية نحو المناطق الحدودية وبالأخص حدود ايران وتركيا، وخلال هذه المسيرة المليونية تعرض أبناء شعب كوردستان الى الويلات والكوارث من جوع وموت والأصابة بالعديد من الأمراض، وتناقلت وكالات الأنباء العالمية والفضائيات الصور المأساوية لهذه الهجرة التي أن دلت على شيء فإنما تدل على رفض شعب كوردستان للديكتاتورية والعيش تحت ظلها.

اعوام مرت على أهم صفحة من صفحات نضال شعب كوردستان، هجرة قاربت المليونين وبدأت العوائل الكوردية بالنزوح نحو الحدود العراقية التركية الايرانية، نحو المجهول، تاركة أرضها وسكنها وما تملك، هائمة على وجوهها سيراً على الاقدام، قاطعة مئات الكيلومترات في ارض جبلية وعرة مرهقة، تعاني من البرد والجوع والخوف من الموت الذي يلاحقها والمصير المجهول، هاربة من بطش الطاغية وزبانيته المسعورين وجنوده، ومعها تجارب ومآسي مروعة، فها هي انفالاتهم القبيحة لم تلتئم جروحها بعد.

فبعد ان انتفض شعب كوردستان في ١٩٩١/٣/٥ وامتدت الانتفاضة في الايام التي تلتها لتشمل جميع المدن والقصبات والقرى بعد فشل الطاغية صدام باحتلال الكويت وهزيمته منها، كانت الانتفاضة اشبه بكسر ابواب سجن كبير والخروج منه بعد ترنح السجان وضعفه، فرحة عارمة غمرت الناس، انها السعادة التي يشعر بها الانسان عندما

يرى سقوط الظالم وفرصة الانعتاق من عبوديته المقيتة.

فمن طيبتهم وسعادتهم تلك، لم يفكروا حتى بالانتقام، فالقطعات العسكرية الموجودة هناك بعد ان تفرقت وهربت لم تجد غير هؤلاء الناس لهم ملجأ ومأوى، وحتى في بعض المدن التي بقيت تحت سيطرة قيادة النظام البعثي كالموصل، تمكنت اعداد من الكورد بالخروج منها والالتحاق بالانتفاضة المباركة والمشاركة فيها، وقيام النظام البعثي باعتقال اعداد كبيرة من الرجال والشباب الكورد من سكنة هذه المدينة وحجزهم في معسكرات وقواطع الجيش الشعبي في حمام العليل والسلامية، والقيام بتبليغ المواطنين الكورد بواسطة مكبرات الصوت لسيارات الشرطة والرفاق الحزبيين، طالبين منهم بالخروج الفوري من المدينة وخلال (٢٤ ساعة) والا فسيكون مصيرهم الموت المحقق، ولم يستثنى من هذا الامر احدا حتى عوائل الاسرى والمفقودين والشهداء الكورد الذين زج بهم صدام في حربه مع ايران، خرج اغلبهم وهربوا الى المدن الكوردية الاخرى لينضموا بعدها الى الهجرة الجماعية في رحلة المليون، أي خوف وأي قلق يصيب الانسان حين يعيش هذه الاحداث، لايمكن تصور هولها على النفس البشرية الا من عاشها و وقع تحت كابوسها ورأى مأساتها وعانى من بؤسها.

خرجوا عن بكرة ابيهم بعد ان تقدمت قوات الديكتاتور المقبور وبدأت بقصف المدن الرئيسية وما حولها بالمدفعية البعيدة المدى، ولم يبق الا كبار السن والعجزة ومن فوض امره الى الله تعالى وبقى في داره، رجال ونساء اطفال وشيوخ بمئات الآلاف تركوا مساكنهم، وما اصعب على الانسان حين يترك داره ومعه عائلته لايحمل معه غير اشياء ضرورية بسيطة وقد يتركها في منتصف الطريق بعد ان ينال منه الجوع والارهاق، وحتى الذين هربوا بسياراتهم تركوها في الطريق اما لنفاذ الوقود او لوعورة الطرق والزحام، فكان كيوم الحشر حين يسير الناس افواجا لاترى لها بداية ونهاية، قدر شعب مسالم كتب عليه العذاب والقهر ورد على اخلاصه وامانته بالخيانة والغدر.

قامت قوات من البيشمركة التي تجمعت خلال ايام الانتفاضة بمجابهة قوات الطاغية صدام في عدة محاور وتمكنت من عرقلة تقدمها نحو الجموع البشرية النازحة عبر الجبال، شهران من الزمن قضتها هذه الاعداد الكبيرة من الناس منذ بداية هجرتهم تلك وعودتهم، قضوها بالسير في الطرق الجبلية وفي العراء يفترشون الارض والصخور بين البرد وقلة الطعام والمرض ومحظوظ من تمكن من جلب بعض الاغطية والفرش والطعام معه.

بعد وصولهم الى داخل الحدود الايرانية والتركية، حيث كان الناس قد اتجهوا في اتجاهين، مجموعات توجهت الى حدود ايران، وكانت اكبر هذه التجمعات في منطقتي (زيوه) و(نغده)، ومجموعات توجهت الى حدود تركيا وكانت اكبر هذه التجمعات في منطقة (جلى)، قدمت لهم بعض الدول والمنظمات الانسانية مساعدات من اغذية وخيام وعلاج طبي.

لقد سقط الكثيرون من هؤلاء الناس وماتوا نتيجة الظروف القاسية التي مروا بها، فاختلطت دماؤهم بدماء شهداء حركة التحرر الكوردية الذين سقطوا دفاعاً عن وطنهم وكرامتهم، فرَوت هذه الدماء الزكية ارضهم الطاهرة، قائلين للمتسلط الظالم ... لن ندعك تسلبنا حريتنا بعد الآن مهما كان الثمن.

وفي منتصف شهر مايس من نفس العام صدر قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٨٨) انشاء منطقة آمنة للكورد في كوردستان شمالي خط العرض (٣٦)، طردت منها قوات الجيش البعثي. وهكذا بدأت هذه الملايين

البشرية برحلة العودة الى مساكنها وممتلكاتها والتي اغلبها كانت قد سرقت ونهبت.

ففي مثل هذا الايام سطر شعب كوردستان أروع صفحة من نضاله المشرف المشروع صوب تحقيق حقوقه المشروعة والتي تشكل بالضرورة طموح وغاية المناضلين والتقدميين والمثقفين صوب العدالة والانسانية..فمن خلال مسيرة مليونية صوب الفيافي والجبال في ظروف بالغة القسوة استطاع الشعب الكوردي كسب عطف العالم وتأييده بقرار دولي هو ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن في الخامس من ابريل عام ١٩٩١ الداعي الى الزام النظام المقبور الكف عن مطاردة الكورد الذين رفضوا سياساته الهوجاء وحروبه الفاشلة كلها.. مع احترام حقوق الانسان العراقي تلك الحقوق التي كانت منتهكة لسنوات عجاف طويلة ابان حكم ابشع ديكتاتورية وجدت على الارض.

شكل القرار ٦٨٨ نواة لعدة قرارات لاحقة نحو تحجيم النظام البائد ولو طبق بنود القرار المذكور بحذافيره لكان كافياً لاسقاط النظام دون الحاجة الى عمليات عسكرية مباشرة حيث جاء بمبادرة فرنسية تبعه قرار انشاء منطقة الطيران العراقي في الشمال والجنوب مما ساعد النازحين العودة الى ديارهم وتحقيق اهداف الهجرة المليونية العفوية التي كانت نقطة انطلاق جديدة للاحزاب الكوردية لكي تشكل ادرة كوردية تحظى بتأييد الدول والمناصرين للانسانية اينما وجدوا.

وحيث كانت الانتفاضة الكوردية نتيجة تداعيات حرب تحرير الكويت وبنوع من التخطيط من قبل القيادة الكوردية ناهيك عن غضب الشعب وانتفاضة الجنوب العراقي، كانت الهجرة المليونية تعبيرا عفويا صادقا ردا للديكتاتورية باختيار الموت في الجبال وسط الثلوج والبرد على الاستسلام والخنوع.. حيث شاهد العالم عبر التلفاز مسيرة قل نظيرها لنساء واطفال وكبار السن اودت بحياة العشرات منهم بتسأولات هل يعقل ذلك فقد تركوا ديارهم بمحض ارادتهم في فصل تاريخي اخر نحو فضح حقيقة النظام المقيت.

فقد اوضحت الهجرة المليونية بان الشعوب قادرة على تقرير مصيرها بعيدا عن السياسة والسياسات التي كبلت الطموحات الكوردية منذ تدشينه النضال قبل اكثر من قرن وعشرات الاعوام نحو تحقيق حقوقه المشروع بضمنها انشاء كيان كوردي مستقل اسوة بشعوب ودول العالم حيث يعتبر الكورد اكبر قومية لاتمتلك دولة خاصة بهم وما يعني ذلك النضال الدؤوب لكل الشرفاء والمناضلين صوب الحقوق الانسانية المشروعة لكل البشر..

ونتيجة الاوضاع المزدرية للنازحين بادرت ايران الاسلامية وتركيا الى فتح معابر لامدادهم بالحاجيات الحياتية الاساسية كما القت الطائرات المساعدات الانسانية من الجو حيث اودت حمولة بعضها الى موت اعداد منهم في مشاهد مؤثرة وماساوية..

وكما يحمل خزين الذاكرة الكوردية الكثير الكثير من دروس وعبر تلك الملحمة البطولية التي اودت بحياة اطفال ورضع ونساء صوب الحرية.. والدرس الاخر للاحزاب الكوردية وقياداتها التي تدين لنضال ابطال الهجرة المليونية فلولا الهجرة المليونية لما توفرت الاجواء لتشكيل الادارة الكوردية فهي مدينة للشعب بكل ما انجزتها خلال الاعوام اللاحقة من ثروات هي ملك الشعب اساسا وابطاله وبالاخص اطفال ونساء وشباب وشيوخ الهجرة المليونية.. وقدرهم في المضي لتحقيق طموحاتهم الحتمية رغم العراقيل الذاتية والتصريحات المخيبة وغير المنطقية تاريخيا.

تحية لشهداء الهجرة المليونية ولسائر شهداء الكورد وكوردستان.

PUKmedia

الكابينة التاسعة في مرمى التقارير الدولية

وقعت حكومة إقليم كوردستان برئاسة مسرور بارزاني في مرمى التقارير الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة وحرية الصحافة مجدداً، إذ اشار تقرير جديد صدر عن منظمة العفو الدولية عن سوء أوضاع حقو الانسان والسجناء والمعتقلين في الاقليم وتعرضهم للضرب والتعذيب، بالاضافة الى انتهاكات حقوق الإنسان وازدياد حالات العنف ضد النساء.

انتهاكات حقوق الاسنان لن تمر بسهولة

وتقول شادي نوزاد عضوة لجنة الشؤون الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان في برلمان كوردستان كوردستان خلال تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان التقارير الدولية التي تشير الى انتهاكات حقوق الانسان في اقليم كوردستان وخاصة في عهد الكابينة الحالية لها تاثيرات سلبية على سمعة اقليم كوردستان.

واضافت: اذا اعتقدت حكومة اقليم كوردستان ان تلك الانتهاكات ستمر مرور الكرام على المستوى الدولي فهي مخطئة والرد على التقارير الدولية لن ينقذ الاوضاع وسمعة الاقليم.

الحكومة لها حصة الاسد من انتهاكات حقوق الانسان

تقول البرلمانية شادي نوزاد: ان الحكومة وكجهة تنفيذية تقع على عاتقها حصة الاسد من مسؤولية انتهاكات حقوق الانسان في اقليم كوردستان، وبلا شك اذا كان هناك تقصير من البرلمان في تعديل القوانين التي تمنع انتهاك حقوق الانسان فهو تتحمل جزءاً من المسؤولية ايضاً.

واضافت: يجب على رئيس الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان اخذ التقرير الدولية بعين الاعتبار ويجب الرد عليها بشكل يليق بسمعة اقليم كوردستان لان انكارها لايفيد الاقليم.

الحقوق ليست محفوظة

تقول كولستان سعيد نائبة رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان في برلمان كوردستان، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «نحن في لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البرلمان ندرك وجود انتهاكات في حقوق الانسان».

واضافت: «عند صدور تقرير حول انتهاكات حقوق الانسان ينبغي العمل على ايجاد الحلول له وليس التستر على الانتهاكات، وألا يقوم منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم بالتصريح حول المسألة بدلا من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ويختلق ذرائع ومبررات ويدعي أن حقوق الانسان في الاقليم مصونة» لانها ليست كذلك.

اوضاع حقوق الانسان سيئة جداً

وحول تقرير الخارجية الأمريكية، أكد بشدار حسن رئيس فريق محامي الدفاع عن معتقلي بهدينان في تصريح لـ PUKMEDIA: أن التقرير يعكس تماما الوضع الداخلي للاقليم، لانه مع الأسف أوضاع حقوق الانسان سيئة جدا وتزداد الانتهاكات يوما بعد يوم، مفندا معلومات منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كوردستان ديندار زيباري بعد أن وصف التقارير التي تناولت حقوق الانسان في الاقليم، بأنها غير شفافة وغير واقعية.

وكانت حكومة إقليم كوردستان قد اعتقلت أكثر من ٨٠ ناشطا في أغسطس عام ٢٠٢٠، على خلفية نشاطهم في قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير ومطالبتهم بمجموعة من حقوقهم الأساسية، كما يقول مجلس الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، وتولى بشدار حسن وفريقه مسؤولية الدفاع عن المعتقلين مجانا، ومنحته وزارة الخارجية الأميركية، مؤخرا جائزة المدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم، من ضمن ١٠ شخصيات أخرى من دول مختلفة.

ماورد في تقرير منظمة العفو الدولية

نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها الخاص بحقوق الانسان للعام ٢٠٢٢، حيث انتقدت خلال التقرير اوضاع حقوق الانسان في اقليم كوردستان وتضييق الحريات واعتقال الصحفيين ومنع التظاهرات واعتقال الناشطين.

تردي اوضاع حقوق الانسان

تشير منظمة العفو الدولية في تقريرها الى الانتهاكات التي قامت بها القوات الامنية في اقليم كوردستان وهذه الانتهاكات ترتبط بحكومة اقليم كوردستان وبالاخص الكابينة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني، وقبل ايام ايضاً اشار تقرير صادر عن وزارة الخارجية الاميركية الى تلك الانتهاكات، ووجه التقرير تحذيراً الى السلطات في اقليم كوردستان حول تردي اوضاع حقوق الانسان.

ويقول التقرير، ان قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كوردستان اعتقلت الصحفيين، والنشطاء، والمنتقدين المتصوّرين، وقاضتهم وسجنتهم تعسفياً.

التقرير يتحدث عن معتقلي بادينان

تحدث تقرير منطمة العفو الدولية عن معتقلي شيلادزي وبادينان والذين اعتقلتهم قوات الآسايش التابعة للحزب الديمقراطي، حيث يقول التقرير وخلال العام ٢٠٢٢، أضرب صحفيان وثلاثة نشطاء سياسيين عن الطعام ثلاث مرات،

وكانوا محتجزين منذ أغسطس/آب ٢٠٢٠، وأُدينوا في فبراير/شباط ٢٠٢١ بتهم تتعلق بالأمن الوطني، وذلك احتجاجاً على استمرار احتجازهم، برغم إصدار رئيس حكومة إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني مرسوماً، في فبراير/شباط، لخفض محكوميتهم من خمس سنوات إلى سنتين.

ويضيف التقرير: وفي ٦ أغسطس/آب، استخدمت قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كوردستان الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق مظاهرات سلمية في مدينتي أربيل والسليمانية احتجاجاً على تأخر دفع الرواتب الحكومية وانعدام فرص العمل، ما أسفر عن وقوع عدة جرحى.

اعتقال الصحفيين

يتحدث تقرير منظمة العفو الدولية عن تراجع نسبة حرية التعبير في اقليم كوردستان واعتقال الصحفيين، حيث يقول التقرير: احتجزت قوات الآسايش وهو جهاز الأمن والمخابرات الرئيسي التابع لحكومة إقليم كوردستان ما لا يقل عن ٢٠ صحفياً لمدة وجيزة بشأن تغطية الاحتجاجات.

واضاف التقرير: في سبتمبر/أيلول، ألقت قوات الآسايش القبض على صحفي يعمل لدى وسيلة إعلامية موالية للمعارضة خلال تغطيته لهجوم نفذته مُسيّرة تركية مستهدفةً مقاتلي حزب العمال الكوردستاني في محافظة أربيل. وقد أُطلق سراحه في اليوم التالي بدون تهمة بعد أن وقّع على تعهُّد بعدم تغطية حوادث مشابهة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قبضت قوات الآسايش على صحفيين اثنين بالقرب من أربيل بموجب قانون مكافحة إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية لسنة ٢٠٠٨، المبهم الصياغة، الذي استُخدم في الماضي لمقاضاة أشخاص على نشر محتوى عُدّ انتقادياً للمسؤولين. وقد أُطلق سراحهما بحلول نهاية الشهر.

المحاكمات الجائرة

ينتقد التقرير الإجراءات القضائية والاعترافات الماخوذة بالقوة من مئات الأشخاص الذين اعتقلوا بتهمة الانتماء لتنظيم داعش الارهابي، يقول والد أحد المعتقلين في مدينة اربيل بانه ولده اعتقل بنفس التهمة وخلال مؤتمر صحفي كشف عن تعرض ولده لشتى انواع طرق التعذيب غير الانسانية.

ويؤكد التقرير بواعث قلقه البالغة بشأن حقوقهم في المحاكمة العادلة، بما فيها الحق في إعداد دفاع وافٍ. وقد فُرضت أحكام بالسجن لمدد طويلة، وأحكام إعدام في أعقاب إدانات استندت أساسًا إلى "اعترافات" شابها التعذيب.

العنف ضد النساء

يقول التقرير: شهد إقليم كوردستان زيادة في بلاغات قتل النساء والفتيات من جانب أقربائهن الذكور، بما في ذلك بسبب اعتناقهن ديناً مختلفاً، وتحديدهن لهوياتهن كنساء عابرات جنسياً. وقد وثّق ائتلاف لمنظمات نسائية عمليات قتل ما لايقل عن ١٦ امرأة، وفتاة واحدة – عمرها ١٥ عاماً – على أيدي أقربائهن الذكور، في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار وحدها.

ويضيف التقرير: ويُعتقد أن يكون العدد الحقيقي أكبر بكثير. وقد تقاعست السلطات عن إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في معظم عمليات القتل هذه وسط أجواء اجتماعية تُلقي باللائمة على الضحايا – بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي – ولامبالاة المشرّعين.

PUKmedia

شركة غالوب:

تدهور الوضع المعيشي في اقليم كردستان تضاعف و في العراق تقلص إلى النصف

أظهر أحدث استبيان أجرته شركة غالوب، أن الهوة بين أهالي إقليم كوردستان في مجالات الاقتصاد والرفاهية تقلصت خلال ١٥ سنة الأخيرة «فأهالي العراق وإقليم كوردستان أكثر تشابهاً الآن من الناحية الاقتصادية»، وبينما كان أهالي إقليم كوردستان ينعمون بمستوى أعلى من الرفاهية قبل ١٥ سنة من الآن فإنهم الآن يقولون إن أحوالهم المعاشية الحالية تضاعفت «تدهوراً» في حين تقلص التدهور في العراق إلى النصف.

المرتاحون من أوضاعهم المعاشية في العراق تبلغ نسبتهم الآن ٧٢٪ من السكان، بينما ٤٥٪ فقط من سكان إقليم كوردستان مرتاحون من هذه الناحية.

ويظهر الاستبيان أنه خلال ١٥ سنة الأخيرة، تراجعت نسبة المرتاحين لوضعهم المعاشي في إقليم كوردستان بنسبة ٨٪ في حين ارتفعت ٢٤٪ في العراق.

كما يوضح الاستبيان أن مستوى الأمن في إقليم كوردستان يفوق بدرجة كبيرة مستواه في العراق، وأن الشعور بالأمان فيه يضاهي مستوياته في دول الخليج حيث مستويات الجريمة متدنية.

شركة غالوب لتحليل البيانات والاستشارات التي تتخذ من العاصمة الأميركية واشنطن مقراً لها، واحدة من المؤسسات البارزة عالمياً في مجال الاستبيانات، أعلنت يوم الأربعاء (٢٩ آذار ٢٠٢٣) في تقرير لها نتائج استبيان جديد قارنت فيه بين إقليم كوردستان والعراق على مدى ١٥ سنة.

في جانب آخر من تقريرها، تقول غالوب إن إقليم كوردستان واحد من أفضل مناطق الشرق الأوسط بالنسبة للأقليات الدينية والعرقية، ويرى سكانه أن مدنه ومناطقهم ملائمة للأقليات، وهو أيضاً أكثر كيانات الشرق الأوسط السياسية تأييداً لأميركا.

الاستبيان، يقارن بين إقليم كوردستان وسائر مناطق

العراق من حيث الأمن، والاقتصاد، والرفاهية، والتنمية، على مدى الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٢).

ونشرت غالوب التقرير في موقعها تحت عنوان «الحياة في كوردستان، قصة حربين».

وتكشف غالوب عن أن حرب ٢٠٠٣ مثلت قصتين مختلفتين تماماً عن بعضهما البعض في إقليم كوردستان والعراق، ففي حين أدت تلك الحرب إلى تراجع اقتصادي ودمار في جزء من العراق، كانت السبب في تنمية اقتصادية ورفاهية في إقليم كوردستان.

وتقول غالوب إن حرب العراق بقيادة أميركا في ٢٠٠٣، كان لها عند سكان إقليم كوردستان البالغ تعدادهم نحو خمسة ملايين دور مختلف عن دورها في جنوب العراق. فبدلاً عن الانهيار الاقتصادي ساهمت الحرب في انتعاش اقتصادي، وبدلاً عن اللااستقرار قرّبت بين الأحزاب السياسية الكوردية المختلفة.

وتشير غالوب إلى أنه في مشهد مختلف عن جنوب العراق، خلقت الحرب مشاعر طيبة تجاه أميركا في إقليم كوردستان، لا تزال حية إلى الآن. ففي أواخر ٢٠٢٢، قال نحو أربعة من كل خمسة أشخاص بالغين في إقليم كوردستان، تبلغ نسبتهم ٧٩٪، إنهم راضون عن القيادة الأميركية، وهذا يجعل من إقليم كوردستان أكثر الكيانات السياسية تأييداً لأميركا في الشرق الأوسط وفي كل العصور. فخلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٨) كان ٦٧٪ فقط من الإسرائيليين راضن عن القيادة الأميركية. أما في الأجزاء الأخرى من العراق، فإن ٢٨٪ فقط من السكان كانت راضية عن القيادة الأميركية.

بعيداً عن المخاوف من الحرب، الغالبية في إقليم كوردستان تشعر بالأمان

وتوضح غالوب أن أعمال أميركا في شمال العراق منذ حرب الخليج حدت من مصادر اللااستقرار المحلية والخارجية، من خلال تعزيز الحكم الذاتي لكوردستان والمساعدة في إرساء أساس للأمن والتنمية القائمين حالياً في كوردستان.

> **العراقيون أكثر رفاهية وسكان إقليم كوردستان ينعمون بأمان أكبر**

كما تشير إلى أن القوات الأمنية الكوردية نجحت بصورة جيدة، منذ ٢٠٠٣، في السيطرة على حدودهم مع بقية أجزاء العراق والتعامل بفعالية مع التهديدات الإرهابية، ما نأى بهم عن شرر الصراع الذي أمسك بخناق العراق. في ٢٠٠٨، كان ٥٨٪ من سكان إقليم كوردستان العراق يقولون إنهم يشعرون بالأمان وهم يتمشون خلال الليالي لوحدهم في مدنهم، وكان هذا أعلى مما في العراق بـ١٣ نقطة.

في ٢٠٢٢، كان نحو تسعة من كل عشرة بالغين في إقليم كوردستان (٨٨٪ من السكان) يقولون إنهم يشعرون بالأمان وهم يتمشون في الليل، وهو شعور مماثل لما هو قائم في دول الخليج حيث نسبة الجريمة متدنية، وأعلى بكثير من النسبة في العراق وهي ٧٢٪ فقط.

إقليم كوردستان، ملاذ للأقليات العراقية المهمشة

تقول غالوب في تقريرها إن أغلب الأجزاء الأخرى من العراق إما قاوموا الاحتلال الأميركي أو انجروا بالكامل إلى صراعات طائفية داخلية، والأمن والاستقرار النسبيان القائمان في إقليم كوردستان جذبا النازحين داخلياً في العراق والأقليات المهمشة في بقية أنحاء العراق، وبالتحديد المسيحيين الذي كان تعدادهم قبيل الحرب يقدر بـ١/٥ مليون نسمة، ولم يبق منهم في العراق اليوم سوى ٢٠٠ ألف يعيش نصفهم تقريباً في إقليم كوردستان.

وكانعكاس لتحول إقليم كوردستان إلى ملاذ للأقليات العراقية، فإن ٨٤٪ من السكان في مناطق نفوذ حكومة إقليم كوردستان يقولون إن مدنهم ومناطقهم أماكن ملائمة

للأقليات. هذه النسبة أعلى بكثير مما في سائر مناطق العراق حيث يقول ٥٩٪ فقط من سكانها إن مدنهم ومناطقهم أماكن ملائمة للأقليات، وهو أعلى بكثير مما في كل المناطق الأخرى في الشرق الأوسط والتي طرحت فيها غالوب نفس السؤال على السكان.

الهوة بين أهالي الإقليم في مجالات الاقتصاد والرفاهية تقلصت خلال 15 سنة الأخيرة

«لم يعد يتميز اقتصادياً عن بقية أجزاء العراق»

يشير تقرير غالوب إلى أن الأمان والنظرة الإيجابية للغرب جعلا من إقليم كوردستان بيئة جالبة للاستثمار أكثر من سائر أنحاء العراق، لكن وبينما برزت ناطحات السحاب ومشاريع الإسكان الضخمة في أربيل والسليمانية، فإن الرؤية الاقتصادية تُظهر أن الوضع الاقتصادي لسكان إقليم كوردستان مماثل لما لسائر العراقيين.

في ٢٠٢٢، كان اثنان من كل ثلاثة من سكان إقليم كوردستان (٦٦٪ من السكان) يقولان إن الوضع غير مناسب للعثور على فرصة عمل، وهو نفس إجابة بقية العراقيين (٦٥٪ منهم) على نفس السؤال.

كذلك، فإن سكان إقليم كوردستان مرتاحون بدرجة أقل لأوضاعهم المعيشية، مقارنة بسكان بقية أنحاء العراق. حيث أن نسبة المرتاحين في إقليم كوردستان هي ٤٢٪ بينما النسبة في الأجزاء الأخرى ٧٢٪.

بينما تحسنت الأحوال المعيشية في العراق بعد خروجه من عقود من الصراع، يبدو إقليم كوردستان وكأنه ضحية توقعات كبرى ذات سقف عالٍ بصورة مبالغة فيه، لذا يرى السكان أن الفرص الاقتصادية فيه تتضاءل.

ففي ٢٠٠٨، كان ٩٪ فقط من سكان إقليم كوردستان يصفون أوضاعهم المعاشية بأنها «صعبة»، وكانت هذه النسبة أدنى بكثير مما بين سكان بقية أنحاء العراق، حيث كان ٣٤٪ منهم يصف وضعه بـ«الصعب»، لكن في ٢٠٢٢، اقتربت هذه النسبة في إقليم كوردستان من ضعف ما كانت عليه (١٦٪) بينما تدنت النسبة في سائر العراق إلى النصف تقريباً (١٨٪).

«السطر الأخير»

تقول غالوب في نهاية تقريرها إنه بعد ٢٠ سنة من حرب العراق بقيادة أميركا، خاض إقليم كوردستان حرباً من نوع آخر، فبينما طغت التفجيرات الانتحارية وإراقة الدماء لأسباب طائفية على الأيام السود في بغداد، لم تجد تلك الأمور مكاناً لها يُذكر في إقليم كوردستان.

الشراكة الأميركية القوية ووحدة صف الكورد، التي هي هشة في بعض المحطات، ضمنت بقاء هذا الإقليم كمركز ينعم بالأمن، ورغم ذلك تبقى المكاسب السياسية والاقتصادية قيد الاختبار.

وتشير غالوب إلى أن الميليشيات الشيعية وخلايا داعش وإيران، هاجمت في العام ٢٠١٧ مجتمعة القوات والمناطق الكوردية. في نفس الوقت، يزداد التذمر من الوضع الاقتصادي بسبب الخدمات العامة غير المضمونة والبطالة والفساد الملحوظ.

تروي بيانات غالوب قصتي حربين في السنوات الـ١٥ الأخيرات، إحداها خسرت الكثير من الأمان والرفاهية بعد ٢٠٠٣ (في العراق) والأخرى منحت السكان أماناً أكثر (في إقليم كوردستان).

ختاماً، تقول غالوب إن البيانات الأخيرة تبيّن أن هذه الفترة ربما تشرف على نهايتها في العراق، بينما يزداد التشابه بين التجربة الاقتصادية ورفاهية العراقيين.

*روداو

سحب أكثر من 100 منصب من الكورد في كركوك منذ 2017

أكدت رئيسة مجلس المكونات في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، حسيبة عبد الله، سحب أكثر من ١٠٠ منصب من الكورد في كركوك منذ ٢٠١٧، معتبرة أن منصب محافظ كركوك «استحقاق للكورد أولاً، وبين الكورد سيكون استحقاقاً للاتحاد الوطني الكوردستاني».

وقالت حسيبة عبد الله، إن «الكورد شكلوا دوماً أكثر من نصف السكان، وقد حصلوا على أكثر من نصف الأصوات والمقاعد في كركوك، ومع ذلك فإن اثنين فقط من أصل ١٢ مدير ناحية من الكورد، ومن أصل ٤ يشغلون منصب قائممقام أحدهم كوردي فقط، كما أن الكورد لم يعودوا يشغلون منصب محافظ كركوك».

بشأن المناصب التي سحبت من الكورد، أوضحت حسيبة عبد الله أنه «بعد أحداث ١٦ أكتوبر والاستفتاء عام ٢٠١٧، تم سحب أكثر من ١٠٠ منصب من الكورد بدءاً من المحافظ وصولاً إلى المدراء العامين والمدراء»، منوّهة إلى أن «تلك المناصب كانت استحقاقاً للكورد وفق نتائج الانتخابات والاصوات التي حصل عليها الكورد في المحافظة».

حول زيارة مستشار رئيس الوزراء لشؤون المكونات، نوفل بهاء موسى، لمدينة كركوك، قالت حسيبة عبد الله، إن «مستشار رئيس الوزراء العراقي جاء إلى كركوك للاطلاع على واقع مكونات المحافظة، وقد عقدنا اجتماعاً معه، وسلمناه تقريراً عن مخاوفنا من المقرر أن يسلمه إلى رئيس الوزراء».

وأوضحت طبيعة هذه المخاوف قائلة: «تحدثنا عن عدم التوازن في محافظة كركوك وانتهاكات المحافظ، حيث اتخذ قرارات غير ضد التعايش المشترك ولمصلحة مكون على حساب المكونات الأخرى، كما تحدثنا عن ملفات الفساد».

ولفتت إلى أن مستشار رئيس الوزراء زار منطقة سيكانيان التي يقطنها المكون المسيحي، قائلة: «تم بناء تلك المنازل للمسيحيين في حينه بناء على قرار السيد جلال طالباني، وقد تحدثوا بدورهم لمستشار رئيس الوزراء عن أوضاعهم وهجرة المسيحيين، كما قدموا عدداً من المطالب».

روداو

ثنايا الاتفاق المبدئي.. عقود جديدة ومبيعات النفط عبر» سومو» حصرا

أفادت معلومات حصلت عليها شبكة رووداو الإعلامية من مصادر رفيعة، أن اجتماعاً إيجابياً عقد بين ممثلي إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد يوم الجمعة (٣١ آذار ٢٠٢٣)، أسفر عن اتفاق على آلية جديدة لبيع نفط إقليم كوردستان بطريقة مشتركة.

وستعقب هذا الاجتماع، اجتماعات أخرى للاتفاق على العقود النفطية لإقليم كوردستان وإيجاد مشترين جدد لنفط إقليم كوردستان من ميناء جيهان، بصورة مشتركة، إلى جانب المشترين الحاليين، في خطوة من شأنها أن تطمئن الشركات المنتجة والمشترين لنفط إقليم كوردستان.

بحسب معلومات شبكة رووداو الإعلامية، فقد تم ابلاغ جميع الشركات التي تشتري نفط إقليم كوردستان بضرورة توقيع عقود جديدة، حيث سيتم بيع نفط إقليم كوردستان من الآن وصاعداً وفق الأسعار العالمية، أي لن يباع مقابل ١٠ دولارات أقل، بل بالسعر الذي تبيع به شركة تسويق النفط العراقية- سومو النفط، وبهذا الاتفاق سيحظى بيع نفط إقليم كوردستان بموافقة الحكومة العراقية.

الى ذلك كشف الخبير الاقتصادي والاستاذ الجامعي في البصرة، نبيل المرسومي، السبت، عن أبرز ما تضمنه الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه حكومتي بغداد وأربيل بشأن مبيعات النفط بعد قرار المحكمة الدولية.

وقال المرسومي في تدوينة، (١ نيسان ٢٠٢٣)، إنه «وفقا لمصادر خاصة توصلت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق مبدئي بشأن مبيعات النفط بعد قرار المحكمة الدولية، تضمن ما يلي:

أولا: يجب أن تكون مبيعات نفط كردستان من خلال سومو.

ثانيا: تشكيل لجنة مشتركة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية لمراقبة عملية تصدير النفط من كردستان.

ثالثا: يجب وضع عائدات النفط في إقليم كردستان في حساب مصرفي وكما جاء في مشروع موازنة ٢٠٢٣.

رابعا: يجب على حكومة إقليم كردستان إلغاء جميع العقود مع شركات النفط تدريجيًا.

خامسا: سيسند منصب نائب مدير سومو للاكراد.

سادسا: سيستأنف تصدير النفط من كردستان خلال يومين.

ويوم الجمعة، عقد ممثلو عن إقليم كردستان والحكومة الاتحادية اجتماعا إيجابيا، اتفقوا فيه على طريقة جديدة لبيع النفط من إقليم كردستان، بحسب مصادر كردية «رفيعة».

وذكر الإعلام المقرب من رئاسة إقليم كردستان في أخبار عاجلة، (١ نيسان ٢٠٢٣)، أن «الاتفاق الجديد جاء بعد عدة اجتماعات أخرى بشأن توضيح عقود النفط وإيجاد مشترين جدد لنفط إقليم كردستان في ميناء جيهان ، إلى جانب الشركات التي اشترت النفط من إقليم كردستان قبل صدور قرار التحكيم الدولي في باريس».

وبحسب مصادر كردية شبه رسمية، فقد تم الاتصال بجميع الشركات التي تشتري النفط من إقليم كردستان وسيتم توقيع عقود جديدة معها بنفس السعر الذي تبيع به شركة سومو النفط العراقي.

*روداو -ناس

رستم محمود:

كركوك...الماضي السياسي يُدير الحاضر ويُنذر بمستقبل مضطرب

*مجلة «المجلة»اللندنية

يتجول المرء في مختلف أحياء مدينة كركوك العراقية، المتصارع عليها سياسياً وأمنياً واقتصادياً بين إقليم كردستان والحكومة المركزية، فلا يلاحظ أي اختلاف بين سكان أحياء المدينة المتنوعة عرقيا. من أقصى شمال غرب المدينة، في أحياء رحيماوى والشورجى وبـارود خانة وإمـام قاسم ذات الأغلبية السكانية الكردية المطلقة، مرورا بوسطها التاريخي في أحياء أحمد آغا وحسيركى، التركمانية الكردية المختلطة وحتى الجنوب والجنوب الشرقي في مناطق القادسية والعروبة الشهداء والمندودة والأول من حزيران، العربية تماماً، تتطابق مختلف المناطق بصرياً وسكانياً وثقافياً واقتصادياً وخدمياً فيما بينها.

إذ تبدو جميعها جزءا من مدينة مُتعبة وعشوائية ومهملة، قليلة التنمية وفرص العمل، تعاني تلوثاً بيئياً شديداً، أصاب الجفاف نهرها (خاصاسو) الذي بُنيت المدينة القديمة على ضفتيه، وصارت قلعتها التاريخية مترهلة ودون أية عناية وإعادة تشييد. وخلا بعض مظاهر الزي الشعبي ولكنات اللهجات الشعبية، تبدو مدينة كركوك بسكانها وشكل الحياة داخلها مكاناً هادئاً ومتداخلاً وحيوياً، ليس من حواجز ثقافية أو أمنية أو طبقية ضمنها قط.

لكنه مشهد بصري ظاهر فحسب. وخلفه، ثمة استقطاب وخلاف سياسي واقتصادي وأمني مرير تشهده المدينة، ممتد منذ تأسيس الدولة العراقية قبل قرابة قرنٍ وحتى الآن، أساسه الصراع على الهوية القومية للمدينة والمحافظة، وتالياً شكل حكمها وتابعيتها ومستقبلها السياسي.

مدينة كركوك، وكامل المحافظة، تبدوان راهناً بؤرة لأشكال كثيرة من الصراع بين القوى السياسية الممثلة لسكانها المحليين، تمتد من الاختلاف بشأن ملكية الأراضي الزراعية بين سكان الأرياف، التي يشكوا الكرد والتركمان من بينهم، من استمرار سياسات التعريب الممنهج، ويمتد إلى الملف الأمني الشائك، حيث يقول الكرد والتركمان إنهم محرومون من المشاركة في الإدارة الأمنية، ويصل إلى الحيز السياسي، حيث ثمة خلاف شديد بشأن سجل الناخبين، الذي تقول القوى السياسية العربية بأنه لا يضم عشرات الآلاف منهم، على الرغم من كونهم «السكان الأصليون» الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات المحلية المرتقبة خلال هذا العام.

تلك القضايا التي يتداخل فيها الصراع القومي المحلي مع اشكال نفوذ القوى السياسية العراقية الأخرى ومعها الأجندات الإقليمية، وإلى حد ما الصراعات الدولية المتعلقة بشؤون الطاقة وإدارة التوازنات ضمن العراق.

استقطاب وخلاف سياسي واقتصادي وأمني مرير تشهده المدينة، ممتد منذ تأسيس الدولة العراقية قبل قرابة قرنٍ وحتى الآن، أساسه الصراع على الهوية القومية للمدينة والمحافظة، وتالياً شكل حكمها وتابعيتها ومستقبلها السياسي

قبل أيام من الوصول إلى المدينة، كان فلاحون كرد وتركمان من قرية «طوبزاوا» الملاصقة لجنوب المدينة، قد قطعوا الطريق الرئيسي وسط المدينة، محتجين على قرارات بلدية المدينة بناء منطقة عسكرية داخل أراضيهم الزراعية، ومتهمين القائمين على المشروع بتنفيذ أجندة سياسية تتقصد التغيير الديموغرافي، واعتماد سياسات تمتد إلى زمن النظام العراقي السابق.

قبل تلك الحادثة بأسبوع واحد فحسب، كادت المواجهة المباشرة في ناحية سركران، شمال غرب المدينة، بين فلاحين كرد وآخرين عرب أن تصل حد صِدام دموي. حيث يتهم الفلاحون الكرد في تلك المنطقة قطاعات الجيش العراقي بتنفيذ القرارات والصكوك التي أصدرها النظام السابق لصالح «المستقدمين» العرب.

> **يشكو الكرد والتركمان من بينهم، من استمرار سياسات التعريب الممنهج**

سكان المدينة وقواهم السياسية منقسمون تماماً بشأن هذا الموضوع إلى حيزين متقابلين: فالكرد والتركمان يتهمون المؤسسات الرسمية والقضائية بعدم الشفافية والحماسة في تنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بإزالة آثار سياسات التعريب التي اتبعها النظام العراقي السابق في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، عندما استقدم عشرات آلاف الفلاحين من مناطق الجنوب والوسط ومنحهم ملكيات في محافظة كركوك.

مقابل ذلك، فإن الفلاحين العرب، الذين حصلوا على صكوك ملكية وقتئذ، يقولون إن هذه الأراضي مملوكة لهم حسب قرارات قضائية مبرمة، صادرة عن الدولة

العراقية في الفترة الأخيرة. لكن نظراءهم التركمان والكرد يردون بأن هذه الهيئات القضائية غير حيادية، ولا تعتد بالقوانين والتشريعات التي صدرت بعد العام ٢٠٠٣، بل تعتبر الصكوك والوثائق التي بحوزة الفلاحين العرب مرجعية وحيدة للأحكام، وتالياً الاستمرار بنفس السياسات السابقة.

قضية الأراضي الزراعية هي جزء من كل ما يتعلق بالملكية في المدينة ومحيطها: العقارات السكنية وآلية منح تراخيص البناء والعشوائيات التي شُيّدت بعد العام ٢٠٠٣ والقادمون الجدد من المحافظات الأخرى بسبب الأحداث الأمنية في مناطقهم وسجل الناخبين وأمور كثيرة أخرى.

ففي مقاهي المدينة القديمة، في القوريا وأحمد آغا والمجيدية، وبينما يتسامر السكان من مختلف المكونات بُعيد صلاة التراويح، وفي ظل هذا التنازع المتجدد بشأن الملكيات الزراعية، فأنهم يتداولون التحذيرات التي تتبادلها مختلف القوى السياسية في المدينة بشأن الانتخابات المحلية القادمة (انتخابات مجالس المحافظات)، وإمكانية أن تشهد كركوك موجة تصعيد جديدة.

فممثلو المكون العربي من محافظة كركوك في البرلمان المركزي، قاطعوا جلسة المجلس المخصصة للتصويت على القانون الخاص بهذه الانتخابات، معترضين على اعتماد القانون على سجل الناخبين المُقر بعد العام ٢٠٠٣، الذي يعتبرونه خالياً من قرابة ٣٠٠ ألف شخص يعيشون في المحافظة، ومطالبين إدراج المادة ٣٥ من قانون الانتخابات العام في نصوصه الجديدة، الـذي يعطي محافظة كركوك خصوصية استثنائية ويعتمد على وثائق تتعلق بالبطاقة التموينية وسجل وزارة التجارة كمرجعية لسجل الناخبين. وهو أمر توافق عليه القوى التركمانية نسبيا، لكن الأحزاب الكردية تعتبره «الخط الأحمر»، لأنه يعني فعلياً شرعنة عمليات الاستقدام والإسكان والتعريب التي اتبعها النظام السابق، وتالياً تثبيت التغيير الديموغرافي، وهو ما نص الدستور العراقي على إلغائه.

كانت محافظة كركوك قد شهدت آخر انتخابات محلية في العام ٢٠٠٥. وحصلت فيها القوى الكردية على أكثر من نصف مقاعد مجلس المحافظة الـ٤١، فيما قاطعتها أغلب القوى السياسية العربية، لنفس السبب الحالي. وقد بقي هذا الأمـر حاجزاً أمام إمكان إجراء انتخابات محلية في المحافظة طوال السنوات الماضية، ويهدد راهـناً بحصول مـأزق سياسي وأمني وأهلي.

> **الكرد والتركمان يتهمون المؤسسات الرسمية بعدم تنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بإزالة آثار التعريب**

فمجلس المحافظة مخول بانتخاب المحافظ وباقي أعضاء أعلى الهرم الإداري في المحافظة، ويشرف على مختلف المؤسسات الخدمية والاقتصادية فيها، بالذات في ما يخص دوائر الملكية والجهاز التعليمي والوحدات الزراعية وإدارة العقارات العامة، والملف الأمني إلى حد ما.

فالكرد الذين يقولون إن الانتخابات أثبتت أن حجمهم الديموغرافي يقارب نصف مجموع سكان المحافظة، بالرغم من كل عمليات التهجير والاستقدام السابقة، إلا أن نسبتهم في الهيكل الإداري والوظيفي والقضائي في المحافظة دون ذلك بكثير، فالموظفون العموميون الذين كرسهم النظام السابق في الجهاز الحكومي، ما يزالون يسيطرون على إدارة الحياة العامة.

خصوصاً بعد العام ٢٠١٧، حيث قرر رئيس الوزراء وقتئذ حيدر العبادي استبعاد المحافظ «الكردي» المنتخب الدكتور نجم الدين كريم، لمشاركته في عملية الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، وتعيين نائبه بالوكالة «العربي» راكان الجبوري في المنصب، المتهم من قِبل الكرد بعدم الحياد والاخلال بالتوازن في إدارة المحافظة.

محافظة كركوك مُعتبرة حسب الدستور العراقي جزءا من «المناطق المتنازع عليها»، والمحالة إلى المادة ١٤٠ من الدستور، التي من المفترض أن تلغي آثار سياسات التعريب وتجري إحصاء سكانياً في المحافظة، وتنتهي بإجراء استفتاء يحدد تابعيتها، أما للسلطة المركزية أو إقليم كردستان.

القوى الكردية ما تزال متمسكة بهذه المادة، وتعتبرها جوهر استقرار الأوضاع داخل المحافظة وفي العلاقة بين الإقليم وسلطة المركز، بينما تقول نظيرتها العربية والتركمانية إن «الزمن تجاوزها»، ومن الأفضل التعامل مع الوقائع وتقاسم السلطات وإدارة الملفات والمؤسسات ضمن المحافظة حسب نظام المثالثة، الذي يعطي لكل من المكونات العربية والكردية والتركمانيةنسبة ٣٣ بالمائة من أعضاء الهيكل الإداري، ويبقى واحد بالمائة لأبناء الأقلية المسيحية من سكان المحافظة.

وعند مناقشة تلك التفاصيل مع النخب الثقافية والأكاديمية والكثير من أعيان المدينة، ومن مختلف المكونات، فأنهم يؤكدون على الطبيعة الإيجابية والتعاونية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين سكان المدينة، وعلى أن الصراع والاستقطاب القومي بشأن المادة ١٤٠ من الدستور يمكن التخفيف منه كثيراً عبر تحديد واضح ومبروم لتابعية وطريقة إدارة الثروة النفطية في المحافظة، والشكل الإداري اللامركزي الذي يجب أن تُدار به المحافظة، حسب خصوصيتها، وأخيراً عبر إخراج المحافظة من المعادلة الصفرية، أمام تابعة للمركز وإدارتها مركزياً، أو تابعة لإقليم كردستان.

إذ كلما تصاعدت الخلافات السياسية/القومية بين مكونات المحافظة، شهدت قلاقل أمنية، كان آخرها تفجيراً استهدف ضابطاً عسكرياً وقيادياً في الجبهة التركمانية، حيث اتهمت هذه الأخيرة حزب العمال الكردستاني بالوقوف خلف العملية، انتقاماً من تركيا، التي تدعم الجبهة التركمانية وتخوض حرباً ضد العمال الكردستاني في كامل شمال العراق.

> **قضية الأراضي الزراعية هي جزء من كل ما يتعلق بالملكية في المدينة ومحيطها**

في نفس هذا الوقت، كانت الجبهة التركمانية، التي تُعتبر «أقوى» التيارات السياسية التركمانية في العراق وأكثرها شعبية، والمدعومة من تركيا، كانت ترفع مخاوفها من التوافقات السياسية التي يمكن أن تتوصل إليها القوى السياسية الكردية مع نظيرتها الحكومية/العربية، بغية إعادة قوات البيشمركة الكردية إلى المدينة/المحافظة.

فمحافظة كركوك راهناً، تخضع أمنياً وعسكرياً لسيطرة «غرفة العمليات المشتركة في محافظة كركوك»، التابعة بشكل رسمي ومباشر لمكتب رئيس الوزراء العراقي، القائد العام للجيش والقوات المسلحة، لكنها فعلياً هيئة تضم العديد من المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، من الجيش وجهاز الاستخبارات وقوات الرد السريع والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي

وقوات البيشمركة وقوات الاسايش وقوات مكافحة الإرهاب «الكردية».

هذه التركيبة الأمنية/العسكرية التي يعتبرها التركمان توليفة «عربية/كردية»، خالية من أية جهة تركمانية. لكن السكان المحليين من عرب المدينة «السُنة»، لا يعتبرون فصائل الحشد الشعبي المنتشرة في الأحياء العربية والتركمانية ممثلة لهم، على الرغم من تفضيلهم لهذه الفصائل على وجود قوات البيشمركة الكردية، التي استبعدت من المدينة والمحافظة منذ العام ٢٠١٧.

الأحزاب السياسية الكردية تطالب أن تكون الإدارة الأمنية والعسكرية في المحافظة مشتركة في عموم مناطق المحافظة، تبعاً لما نص عليه الدستور من تحديد لطبيعة المحافظة كمنطقة متنازع عليها، وتالياً إيجاد آلية لتقاسم الإدارة الأمنية والعسكرية بين قوات الجيش وقوات البيشمركة الكردية. فهذه الآلية، حسب الأطراف الكردية، وحدها القادرة على خلق شراكة ومتانة في ملف مواجهة الإرهاب. حيث ما تزال محافظة كركوك، خصوصاً في المناطق الجنوبية منها في مرتفعات جبال حمرين، تشهد حضوراً كثيفاً لتنظيم داعش الإرهابي.

مقابل الملف الأمني والإداري، فأن عرب المحافظة يشكون من حرمانهم من خيرات المحافظة، ويعتبرون أنفسه «الأكثر فقراً»، مقارنة بنظرائهم الكرد والتركمان. فحسبهم، يسيطر الكرد على مؤسسات اقتصادية حيوية، مثل شركات الاتصالات، وعلى جزء واسعة من التجارة القادمة من المنافذ الحدودية مع إيران وتركيا، المُسيطر عليها من قِبل إقليم كردستان. فيما يشغل التركمان الوسط التجاري في المدينة، ويملكون شبكة واسعة ومتينة من العلاقات مع كبار التجار والشركات الإقليمية، بالذات الموردة للمواد التموينية والأقمشة والكهربائيات إلى المدينة.

لكن سكان المدينة جميعا يشكون من التهميش الاقتصادي الذي يصيب المحافظة جراء التصعيد السياسي والأمني الذي شهدته طوال العقد الماضي، وما تزال. إذ ليس من أية خطط استراتيجية لإعادة هيكلة المدن الرئيسية فيها، مثلما يحدث في إقليم كردستان، ولا تحصل المجالس المحلية فيها على أموال «البترودولار»، التي أقرها الدستور العراقي لصالح المحافظات المنتجة، مثل البصرة وكركوك. فيما تطال اتهامات عديدة مختلف القوى السياسية بتقاسم خيرات المحافظة فيما بينها، متجاوزين كل الانقسامات والصراعات الظاهرة فيما بينهم. وليس انتهاء بانتقادات واسعة تطال فصائل الحشد الشعبي، التي يقول سكان المدينة إن قادته يتحكمون بكل العقود والمخصصات الحكومية، لصالح جهات تابعة لهم، وإن من أبناء المدينة.

> **كلما تصاعدت الخلافات بين مكونات المحافظة، شهدت قلاقل أمنية**

فالمحافظة العراقية التي كانت تاريخياً مركزاً تجارياً وزراعياً رائداً، بسبب خصوبة أراضيها وتنوع تضاريسها، صارت منذ أوائل الخمسينات تعد بأن تكون مركزاً للاقتصاد العراقي، بسبب الاكتشافات النفطية الهائلة في أراضيها. لكنها راهناً مكان لانتشار الفقر والبطالة وهجرة النُخب التعليمية والمهنية، حسب المؤشرات والمقاييس الوطنية المتعلقة بذلك.

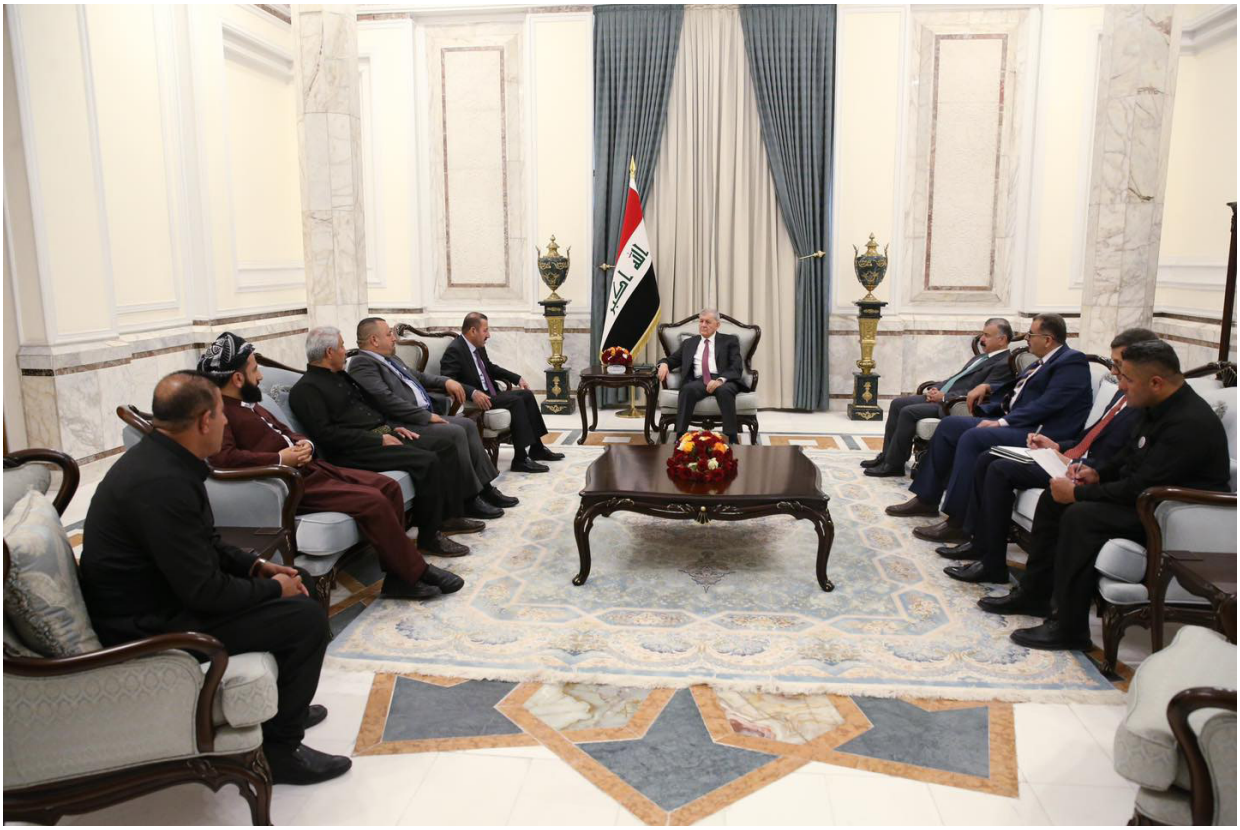

رئيس الجمهورية :
ضرورة إنصاف ذوي ضحايا شهداء الأنفال وإكرام ذكراهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٣٠ آذار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد جمعية الدفاع عن قضية الأنفال وضم السادة قائممقام السلمان السيد علي مخلف جبار، ومدير عام الشهداء والمؤنفلين في كرميان السيد جبار عمر صالح، ورئيس جميعة الدفاع عن قضية الأنفال السيد محسن رشيد محي الدين، والسادة ملا هاوار الشافعي ورحمن خورشيد وتحسين حميد صالح.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن تعويض ذوي الشهداء وإنصافهم هي مسؤوليتنا جميعا، ومن الضروري توحيد الجهود في هذا الصدد من خلال منظمة واحدة تُمثل جميع المؤنفلين، ومحاولة إعادة الرفاة المتبقين إلى ذويهم.

من جانبهم، ثمّن أعضاء الوفد توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، وأكدوا أنهم يمثلون المسؤولين عن متابعة قضية الأنفال، مشيرين إلى طلبهم بإعادة رفاة الضحايا الذين سقطوا في هذه الجريمة، وإقامة مراسم رسمية لإحياء ذكرى الجريمة، معربين عن أملهم في دعم السيد الرئيس من أجل تعويض ضحايا الأنفال لدى الحكومة.

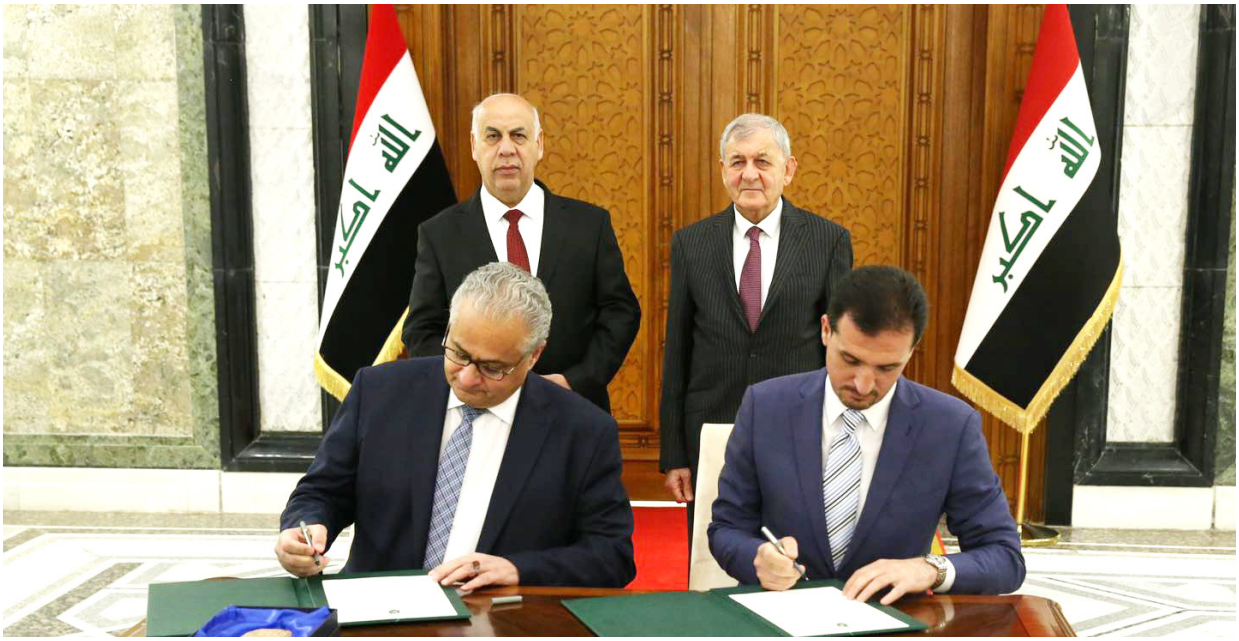

بمباركة رئيس الجمهورية.. تسليم (9) قطع أثرية إلى وزارة الثقافة والآثار

بمباركة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد تم تسليم (٩) قطع أثرية عراقية، إلى رئيس هيئة الآثار السيد ليث مجيد حسين، كانت قد تسلمتها سفارة جمهورية العراق في واشنطن.

جاء ذلك خلال استقبال السيد الرئيس، اليوم الخميس ٣٠ آذار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الثقافة احمد فكاك البدراني والوفد المرافق له الذي ضم رئيس هيئة الآثار السيد ليث مجيد حسين، ومدير عام المتاحف السيدة لمى ياسر، وتتضمن القطع (٧) أختام تعود للحضارة البابلية وحضارة وادي الرافدين المستلمة من مكتب المدعي العام في نيويورك، وقطعتان أثريتان(قطعة من العاج بشكل وجه آدمي) تم استلامها من مكتب التحقيقات المركزية في نيويورك (FBI) ولوح طيني من العصر البابلي الوسيط وتم استلامه من مكتب تحقيقات الأمن الوطني.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة تأهيل وإعمار الأبنية التراثية والقصور الرئاسية السابقة التي تعاني إهمالا واضحا لغرض استخدامها بما يخدم السياحة والآثار، مؤكدا دعمه لشراكة حقيقية من أجل إعادة ترميم وتأهيل المتاحف والأبنية التراثية.

وتطرق فخامته إلى ضرورة الاهتمام بالمتاحف الوطنية لسمعتها الدولية، والقيام بعمليات التأهيل والصيانة بما يتناسب مع المتاحف العالمية، كما تحدث فخامته عن مقترح لإنشاء مركز للثقافتين العربية والكردية لعقد وتنظيم ورش ثقافية وتعليمية.

بدوره، أعرب وزير الثقافة والسياحة والآثار عن شكره لفخامة الرئيس لجلب قطع الآثار المهربة، مؤكدا أن هذا يدل على الحرص للحفاظ على الإرث العظيم لحضارة العراق.

كما أعرب الوزير عن أمله أن يتبنى فخامة رئيس الجمهورية فكرة إقامة مهرجان شعري عربي – كردي وافتتاح بيت ثقافي في حلبجة يستقطب الشعراء والأدباء والموسيقيين.

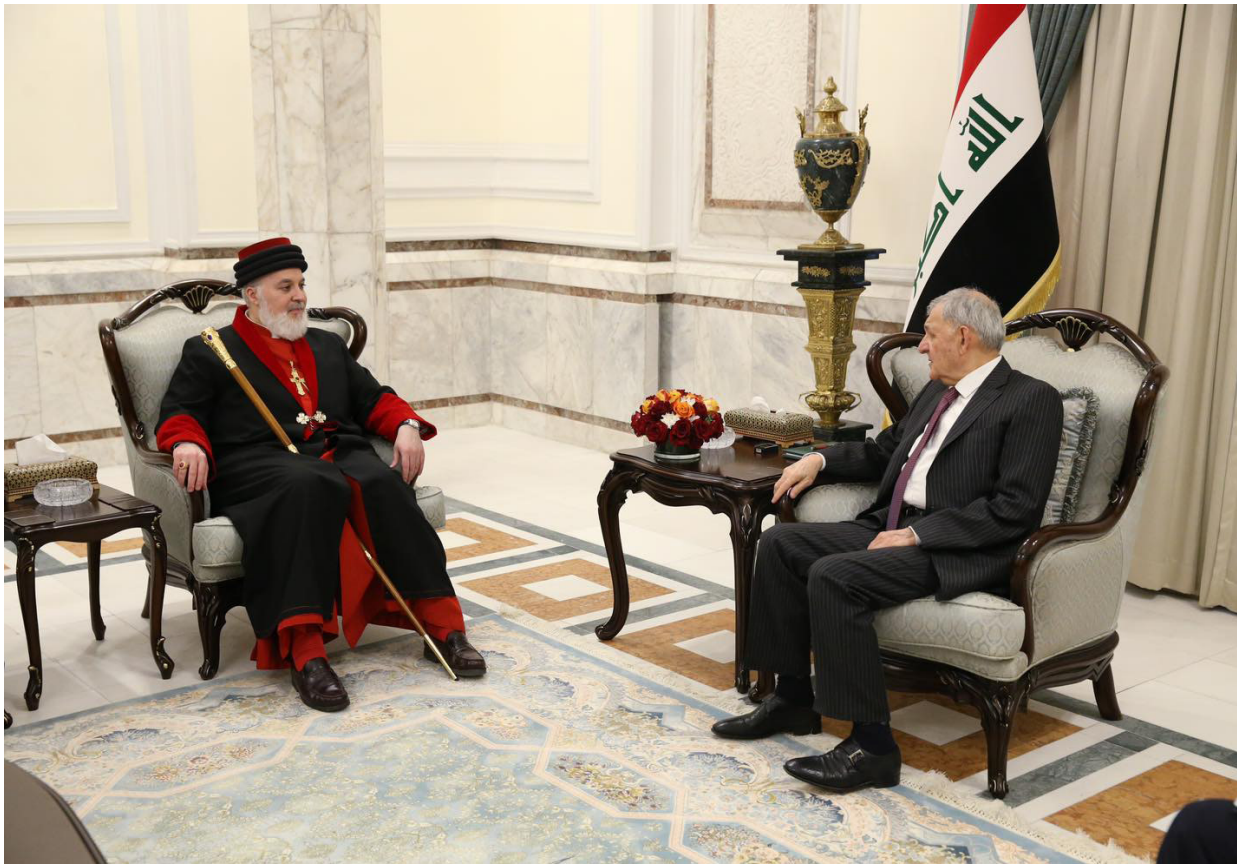

رئيس الجمهورية: دور مهم للمسيحيين في بناء حضارة العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم الخميس ٣٠ آذار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، البطريرك مار آوا الثالث روئيل بطريرك كنيسة المشرق الآشورية في العراق والعالم والوفد المرافق له.

وأشار السيد الرئيس إلى أن العراق يتمتع بوضع آمن ومستقر، وهذه تطورات مهمة تنعكس إيجابياً على واقع حياة المواطنين، موضحا أن الحكومة لديها برنامج طموح يشمل تعزيز الأمن والاستقرار وتطوير الخدمات وتأهيل البنى التحتية وتشجيع القطاع الخاص والتنمية والاستثمار.

وأكد السيد الرئيس أهمية ترسيخ التعاون والتعايش المجتمعي بين أطياف الشعب، والذي يعد ركيزة من ركائز السلم الأهلي في البلاد، مشيراً فخامته إلى الدور المهم للمسيحيين في بناء حضارة العراق ومساهمتهم الجادة إلى جانب بقية الأطياف في إغناء الموروث الوطني بالنتاجات الإبداعية والفكرية.

من جانبه عبّر البطريرك مار آوا الثالث روئيل عن تقديره وامتنانه لفخامة رئيس الجمهورية لجهوده في حفظ حقوق أبناء الديانات في العراق وبالأخص المسيحيون، مشيراً إلى بعض القوانين والتشريعات ذات الصلة بحياتهم وأعمالهم.

سماحة السيد عمار الحكيم والاسرة الكريمة المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله..

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة العلامة السيد صادق الحكيم نجل شهيد المحراب سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رحمهما الله) سليل أسرة الحكيم الكريمة التي عرفت بمواقفها الوطنية المشرفة في تاريخ العراق مثلما عرفت بالعلم والورع والاجتهاد.
ولا يسعنا بهذا المصاب الجلل إلا أن نسأل الباري عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويلهمكم والأسرة الكريمة وجميع المحبين الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

رئيس الجمهورية يعزي بوفاة العلامة صادق الحكيم

بعث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٩ آذار ٢٠٢٣، برقية تعزية إلى سماحة السيد عمار الحكيم بوفاة العلامة صادق الحكيم نجل شهيد المحراب سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رحمهما الله).

وفي مايلي نص التعزية:

«سماحة السيد عمار الحكيم والأسرة الكريمة المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله ..

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة العلامة السيد صادق الحكيم نجل شهيد المحراب سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رحمهما الله) سليل أسرة الحكيم الكريمة التي عرفت بمواقفها الوطنية المشرفة في تاريخ العراق مثلما عرفت بالعلم والورع والاجتهاد.

ولا يسعنا بهذا المصاب الجلل إلا أن نسأل الباري عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويلهمكم والأسرة الكريمة وجميع المحبين الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

تداعيات قرار التحكيم الدولي بعدم قانونية تصدير نفط كردستان عبر تركيا

إعادة ترتيب الأوراق والعلاقات

*مركز الامارات للسياسات

وحدة الدراسات العراقية:من شأن قرار هيئة التحكيم التجارية الدولية بعدم قانونية سماح تركيا لإقليم كردستان العراق بتصدير نفطه عبر أنبوب النفط العراقي المار في الأراضي التركية باتجاه ميناء جيهان على البحر المتوسط، أن يُقوّي الموقف القانوني والسياسي لحكومة بغداد، ويُمكِن أن تنتج عنه آثار سياسية واقتصادية بعيدة الأمد.

هامش المناورة المحدود أمام حكومة أربيل قد يفرض عليها قبول أنّ هناك وضعاً جديداً نشأ بعد قرار التحكيم الدولي، وأنّ من الصعب إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، ومن ثمّ فإنّ الوصول إلى ترتيب جديد وأشمل مع بغداد يُعدّ

الخيار الأمثل.

مع أن تركيا لا تبدو بصدد التصرف كَمَنْ خسر القضية أو أنّ عليها أن تدفع تعويضات للعراق، فإنها قد تجد أنّ من الأفضل تشجيع بغداد وأربيل على الوصول لترتيب جديد بينهما يسمح باستئناف تصدير النفط من الإقليم، ويمنح بغداد بعض الامتيازات في الاشراف والرقابة.

في خطوة يُتوقع أن تكون لها تأثيرات سياسية واقتصادية مهمة على مستوى العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، وعلاقة الطرفين بتركيا، أصدرت هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس، في ٢٥ مارس ٢٠٢٣، قرارها الذي طال انتظاره بعدم قانونية سماح تركيا لإقليم كردستان العراق بتصدير نفطه عبر أنبوب النفط العراقي المار في الأراضي التركية باتجاه ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط.

ويُمثِّل القرار انتصاراً لموقف وزارة النفط الاتحادية والحكومات العراقية المتعاقبة التي اعتبرت تصدير إقليم كردستان النفطَ بشكل مستقل عن الحكومة الاتحادية «غير قانوني».

نزاعٌ عمره سنوات

تعود هذه القضية إلى العام ٢٠١٤، حينما رفعت وزارة النفط الاتحادية العراقية شكوى إلى هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس اعتراضاً على قيام إقليم كردستان بتصدير نفطه دون موافقة الوزارة عبر الأنبوب النفطي العراقي-التركي. في ذلك الوقت، استفادت حكومة الإقليم من ضعف الحكومة الاتحادية في بغداد، ومن شبكة العلاقات والتحالفات السياسية الخارجية التي أقامتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وتوَّجتها بتطوير علاقاتها مع تركيا، وبعلاقات اقتصادية متقدمة مع شركات نفطية كبرى مثل أكسون موبيل وجيفرون وغاز بروم، لتشيد خط أنابيب يمتد من حقولها النفطية الرئيسية إلى الحدود التركية، وربطت في نوفمبر ٢٠١٣ هذا الأنبوب بخط الأنابيب العراقي التركي، ثم أخذت في تصدير نفطها عبره بعد الوصول إلى سلسلة اتفاقات منفصلة مع الجانب التركي تسمح لها بالاستفادة من خط الأنابيب دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية.

لكن النزاع بين بغداد وأربيل سبق هذا الإجراء، ويتعلق بتبنّي الجانبين تفسيرين مختلفين للنصوص الدستورية المتعلقة باستخراج النفط والغاز وتصديرهما؛ فبينما تتبنى بغداد الرأي القائل بصلاحية الحكومة الاتحادية لأن تكون طرفاً في إدارة السياسة النفطية والحقول المنتجة في الإقليم، واختصاصها الحصري بالتصدير إلى خارج العراق، تعتقد حكومة الإقليم أنّ الدستور منحها صلاحية استغلال الحقول الموجودة في أراضيها، وتوقيع العقود مع الشركات الأجنبية لتصدير نفطها بشكل مستقل عن بغداد. وفي ظل تباين مواقف الطرفين وعجزهما عن الوصول إلى صيغة توافقية، أخذت حكومة الإقليم في فرض الأمر الواقع من خلال توقيع العقود مع الشركات النفطية الدولية لاستغلال حقولها، ومن ثمّ تشييد بنية تحتية تُسهِّل تصدير هذا النفط عبر تركيا.

وبينما يبدو الخلاف حول الصلاحيات داخل الأراضي العراقية خلافاً دستورياً داخلياً، فإنّ تصدير النفط عبر خط الأنابيب العراقي التركي يتصل بالمعاهدات والاتفاقات التجارية الدولية. وقد جاء احتكام بغداد إلى هيئة التحكيم التجارية الدولية مستنداً إلى أنّ اتفاقية خط الأنابيب العراقي التركي الموقعة عام ١٩٧٣ وملحقاتها، تمنح وزارة النفط العراقية وحدها صلاحية إعطاء التوجيهات فيما يتعلق بنقل النفط العراقي عبر خط الأنابيب وإلى مواقع التخزين والتحميل والرسو. وبالتالي، جاء اعتراض الحكومة العراقية على تركيا بموجب إخلال الأخيرة بهذه الاتفاقية وسماحها

لحكومة إقليم كردستان – ودون موافقة وزارة النفط الاتحادية – بتصدير نفطها عبر خط الأنابيب. وقد طالبت الحكومة العراقية هيئة التحكيم إصدار توجيه لتركيا بالتوقف عن الإخلال بالاتفاقية، وتعويض الجانب العراقي عن الخسائر التي لحقت به جراء هذا الإخلال.

وبعد تأخر وتأجيل دام عدة سنوات، صدر قرار هيئة التحكيم التجارية الدولية الذي أقر وجوب امتثال الحكومة التركية لتعليمات وزارة النفط العراقية فيما يتعلق بحركة النفط الخام المصدّر من العراق إلى جميع مراكز التخزين والتصريف والمحطة النهائية. وبحسب بعض التقارير، فرض القرار على تركيا دفع تعويض للعراق بقيمة ١/٤ مليار دولار.

التداعيات المباشرة للقرار

بعد صدور القرار، أعلنت تركيا التزامها بتنفيذه وأوعزت بوقف عمليات تحميل نفط إقليم كردستان بموجب طلب من وزارة النفط الاتحادية العراقية. واتخذت الوزارة قراراً بإيقاف شحن النفط عبر الأنبوب، بما يشمل تجميد تصدير حوالي ٤٥٠ألف برميل يومياً من إقليم كردستان ومحافظة كركوك. وبحسب بعض التقارير، فإنّ هناك حوالي ١/٥ مليون برميل من النفط الخام المصدر من الإقليم جرى تخزينها في الميناء التركي استعداداً لبيعها إلى المشترين الدوليين، وقد أوقف تصديرها بالفعل. كما أعلن العديد من الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم عن توقف تصدير النفط واضطرارها إلى خزن ما ينتج منه في مستودعات محدودة داخل الإقليم، بانتظار حصول اتفاق يسمح بإعادة التصدير مجدداً. وأدّى توقف تصدير نفط الإقليم إلى صعود في أسعار النفط عالمياً خشية تراجُع مستوى التجهيز.

بالطبع، رحَّبت وزارة النفط الاتحادية بهذا القرار لأنه «يُلزِم جميع الأطراف باحترام الاتفاقات والمواثيق الدولية بهذا الشأن، وأن وزارة النفط من خلال شركة تسويق النفط العراقية «سومو» هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة عمليات التصدير عبر ميناء جيهان التركي». وأشار بيان الوزارة إلى أنّها ستعقد مباحثات مع حكومة الإقليم وتركيا لدراسة آليات التصدير الجديدة، مُعبرة عن رغبتها الوصول إلى اتفاق يسمح بتصدير كامل الكميات المخصصة، ومن جميع الحقول النفطية، بما فيها تلك الموجودة في كردستان. ومن الواضح أنّ البيان الحكومي العراقي لم تطغ عليه اللهجة المنتصرة والمتعالية، وفتح الباب لإمكانية الوصول إلى حلول تفاوضية تحت سقف الإقرار بحق وزارة النفط في الإشراف على أي صادرات عبر خط الأنابيب العراقي التركي.

في المقابل، اتّسم رد فعل حكومة الإقليم أيضاً بالهدوء، خصوصاً أن مضمون القرار كان قد تسرَّب قبل عدة أشهر ولا يعد مفاجأة لها، فضلاً عن أنّ محتوى القرار والالتزام التركي به لا يترك أمام حكومة الإقليم خيارات سوى السعي للوصول إلى اتفاق مع بغداد. فبحسب البيان الصادر عن وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم، فإنّ قرار التحكيم لن يشكل عقبة أمام العلاقات مع بغداد، لكنه أكّد في الوقت نفسه أنّ «حكومة الإقليم لن تتخلى عن الحقوق الدستورية لشعب كردستان، وستواصل علاقاتها مع بغداد حتى الوصول إلى حلّ دستوري وقانوني جذري». كما أنّ رئيس وزراء حكومة الإقليم، مسرور بارزاني، تبنى أيضاً موقف التهدئة هذا عبر تصريحه بأنّ هناك تفاهمات مع بغداد وضعت الأساس لتجاوز هذا الخلاف، وأنّ هناك وفداً من الإقليم سيزور بغداد لبدء المباحثات بهذا الشأن.

وبالفعل، عقد وفد من الإقليم اجتماعين مع وزير النفط بغرض التداول بشأن الموضوع، لكن الاجتماعين لم يُفضيا إلى اتفاق واضح أو مُحدد. وليس من المرجح أن يحصل مثل هذا الاتفاق بسرعة، وبمداولات تقنية بحت، لأنّ للقضية أبعاداً سياسية أوسع.

حسابات الأطراف بعد القرار

هناك ثلاثة أطراف رئيسة معنية بهذه القضية، وستؤثر حساباتها بمسار الوصول إلى ترتيب بديل، وهي الحكومة العراقية الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان، وتركيا.

١. الحكومة الاتحادية

يُقوِّي القرار بلا شك الموقف القانوني والسياسي للحكومة الاتحادية، إذ إنّه حتى مع تركيزه حصراً على مسألة استخدام خط الأنابيب العراقي التركي، يمكن أن تكون له آثار تمتد إلى أبعد من ذلك. ففي النهاية، ينتج إقليم كردستان النفط من أجل تصديره والحصول على عوائده، ولذا فإن امتلاك بغداد القدرة على عرقلة التصدير يعني أنّ بوسعها التأثير على مجمل القطاع النفطي في الإقليم، وطبيعة إدارته، والتعاقدات المرتبطة به، واستخدامات الريع الناتج عنه. وفي نفس الوقت، ستواجه الحكومة العراقية الضغط الناتج عن تأخر التسوية واستمرار تعليق تصدير نفط الإقليم، لأنّ هذا يعني تراجع قدرة العراق على الالتزام بحصته في السوق النفطية بشكل قد يدفع دول منتجة أخرى إلى محاولة التعويض. كما أن الدول المستهلكة ستضغط باتجاه استئناف التصدير خشية حصول مزيدٍ من الارتفاع في الأسعار، وهو موقف عبَّرت عنه وزارة الخارجية الأمريكية بوضوح.

وقد يميل الصقور في بغداد إلى استخدام القرار للتنكيل بحكومة الإقليم وطرح المواقف القصوى، وقد يسعون للضغط باتجاه تعويض نفط الإقليم بزيادة الصادرات من الجنوب. لكن مثل هذه السياسة يُرجَّح أن تتسبب بنتائج سلبية، ليس فقط من ناحية عدم قدرة بغداد تعويض النقص الناتج عن وقف تصدير نفط الإقليم وحسب، بل وأيضاً من ناحية تأجيج الصراع القومي العربي-الكردي، وزعزعة استقرار الائتلاف الحكومي الداعم لحكومة محمد شياع السوداني، والذي يشكل «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الحاكم في أربيل أحد أطرافه.

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة تحسُّناً في العلاقة بين بغداد وأربيل تُوِّج بالاتفاق على مسودة الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣، وعلى ترتيب يسمح للحكومة الاتحادية بنوع من الرقابة على الحساب المصرفي الخاص بحكومة الإقليم، الذي تستقر فيه عائدات النفط المصدَّر. ويمثل هذا الترتيب نوعاً من «التحايل» المتفق عليه على حُكمٍ سابق للمحكمة الاتحادية العليا ببطلان العقود التي وقعتها حكومة الإقليم مع الشركات النفطية الأجنبية. ولذلك، فإنّ السوداني و«الحمائم» في «الاطار التنسيقي» الذي يجمع القوى الشيعية، قد يُفضِّلون عدم التطرف في توظيف هذا القرار، وبدلاً من ذلك، استخدامه لتعزيز موقف الحكومة الاتحادية في المفاوضات الجارية بخصوص تشريع قانون اتحادي للنفط والغاز.

لكن الموازنة هنا قد تكون صعبة، إذ لا يمكن للسوداني وحكومته التخلي عن الفوائد المترتبة عن هذا القرار أو السماح بالعودة إلى الحال السابق دون تنازلات من الإقليم، خصوصاً أنّ هناك أطرافاً مؤثرةً في «الاطار التنسيقي»، وبشكل خاص قيس الخزعلي، زعيم تنظيم «عصائب أهل الحق»، ونوري المالكي، زعيم ائتلاف «دولة القانون»، تُفضِّل الاستفادة من القرار لوضع حد نهائي لـ «تمرد» حكومة الإقليم على بغداد، وربما أيضاً ممارسة المزيد من الضغط على حكومة الإقليم في ملفات أخرى، بعضها قد يتصل بالمصالح الإيرانية ووجود جماعات المعارضة الكردية الإيرانية في الإقليم، وبعضها قد يتصل بملف المناطق المتنازع عليها، وكذلك بملاحقة المطلوبين وبعض المعارضين لحكومة «الاطار التنسيقي» المقيمين في الإقليم.

والمرجح هنا، أنّ السوداني وحكومته سيتبنون موقفاً متوازناً، عبر الاستفادة من القرار لاعادة صياغة العلاقة النفطية بين الطرفين، وبشكل يستفيد أيضاً من قبول حكومة الإقليم بالمعطيات الجديدة وحرصها على عدم خسارة السوداني كحليف.

٢. حكومة الإقليم

من الواضح أنّ القرار قد أضعف موقف حكومة إقليم كردستان، خصوصاً في ضوء الالتزام التركي به من جهة، والانقسام الكردي الداخلي من جهة أخرى. فهناك خلافات واسعة بين «الديمقراطي الكردستاني» والحزب الرئيس الثاني في الإقليم المسيطر على محافظة السليمانية، «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ولم يعد الأخير يلتزم بذات موقف حكومة الإقليم بخصوص هذا الملف وملفات أخرى، بل أنّ قُباد طالباني، القيادي في «الاتحاد الوطني» ونائب رئيس وزراء حكومة الإقليم، أشار مؤخراً إلى موقف مغاير تماماً بقوله إنّه ليس مهماً مَنْ يتولى التصدير، فالمهم أن تُستخدَم العوائد بشكل جيد.

وإذا أضفنا لذلك الأزمة الاقتصادية العامة في إقليم كردستان، وتخلُّف حكومة الإقليم عن دفع رواتب الموظفين، واتهامات الفساد وسوء إدارة الموارد النفطية، وعدم وجود طرف دولي قادر على أن يرمي بثقله تماماً خلف الإقليم، فإنّ حكومة الإقليم تبدو في أضعف أحوالها منذ عام ٢٠٠٣ ، وفي شكل قد يضطرها إلى قبول ترجمة التوازن الجديد للقوى إلى تنازلات لم تكن مستعدة لها في السابق.

وفي الحقيقة، هناك أطراف في حكومة الإقليم قد تُفضِّل تولي بغداد دوراً أساسياً في إدارة قطاع النفط والغاز في الإقليم إذا ترتَّب على ذلك تحمُّلها لمسؤولية مديونية حكومة الإقليم لبعض شركات النفط، وتأمين موازنة مالية مستقرة للإقليم، وبضمنها ترتيبات ثابتة وقانونية لتصدير نفطه. ففي هذه الحالة، فإنّ الحل من وجهة نظر هذه الأطراف يتمثَّل في الوصول إلى صيغة تتنازل من خلالها حكومة الإقليم عن حق تصدير النفط إلى بغداد، مقابل منافع مالية تتجاوز ما تحصل عليه في حالة استمرار الوضع على حاله.

في المقابل، ثمة أطراف تخشى من الدلالة السياسية لتراجع الإقليم عن بعض ما انتزعه من سلطات في إدارة موارده، من حيث جعل حكومة الإقليم أكثر اعتماداً على بغداد في الحصول على مواردها المالية، وبالتالي أكثر خضوعاً لاشتراطات الحكومة الاتحادية. وبينما يميل نجيرفان بارزاني، رئيس الإقليم، إلى الوصول إلى توافق مع بغداد عبر الدبلوماسية، فإن مسرور بارزاني، رئيس وزراء الإقليم الذي يتعامل مباشرة مع هذا الملف، قد يكون أقل تقبُّلاً لمحاولة تعظيم سلطة بغداد على حكومته، خصوصاً أنّه في العموم يقترب من مواقف الصقور في الإقليم بشأن العلاقة مع بغداد. لكن خلافاً لبغداد، فإنّ أربيل بحاجة إلى الوصول إلى اتفاق سريع يسمح بتصدير النفط قبل أن تتراكم عليها الديون وتتخلى عنها الشركات النفطية الدولية المتعاقدة، وهذه الحاجة بذاتها هي نقطة ضعف أخرى في الموقف الكردي.

على أية حال، فإنّ هامش المناورة المحدود أمام حكومة الإقليم، سيفرض عليها قبول أنّ هناك وضعاً جديداً نشأ بعد قرار التحكيم، وأنّ الأمور لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه، وبالتالي، فإنّ الوصول إلى ترتيب جديد وأشمل مع بغداد يُعدّ الخيار الأمثل. ويعتمد نجاح الإقليم في تقليل خسارته، بل وربما تحقيق بعض الأرباح المادية من أي ترتيب جديد، على أمرين: الأول، قدرة عائلة بارزاني على توحيد القوى الكردية كافة، بما فيها «الاتحاد الوطني الكردستاني»، خلف منظور كردي موحد، وبما يحُد من قدرة بغداد وأطراف «الاطار التنسيقي» الحاكم على استثمار الخلافات الكردية-الكردية (وهو أمر مشكوك فيه). والثاني، الدور الذي ستؤديه تركيا بهذا الخصوص.

٣. تركيا

بعد أيام من إعلان قرار هيئة التحكيم الدولية، صدر بيان عن الخارجية التركية اعتبر أن القضية لا تتعلق بتركيا بقدر ما هي انعكاس للنزاع بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان. وفي مؤشر إلى أنّ تركيا ليست بصدد التصرف كَمَنْ خسر القضية أو أنّ عليها أن تدفع تعويضات، أشار البيان إلى أنّ تركيا أنفقت مليارات الدولارات للحفاظ على خط الأنابيب، وأنّ هيئة التحكيم رفضت أربعة مطالبات من مجموع خمسة قدّمها العراق، بل وحكمت بأن يقوم العراق بتعويض تركيا.

والموقف التركي يبدو محكوماً بعدة اعتبارات، أهمها:

أ. الاعتبار السياسي؛

إذ لا تُفضّل تركيا الاختيار بين بغداد وأربيل، من منطلق أن لديها مصالح واسعة مع الجانبين، كما أنّها تدرك أنّ التوازنات تغيرت، خصوصاً بعد أزمة استفتاء الاستقلال في كردستان، وبشكل قد يترتب عليه المزيد من الحضور لبغداد بدلاً من إدارة علاقة منفصلة تماماً مع الإقليم.

ب. الاعتبار الأمني؛

فتركيا لا تريد أن تخسر «الديمقراطي الكردستاني» كحليف كردي إقليمي في إطار صراعها مع تنظيم حزب العمال الكردستاني، إذ إنّها من خلال هذا التحالف حصلت على تسهيلات بالانتشار والعمل العسكري، وضمنت انقسام «الجبهة الكردية» الإقليمية، بدل من توحدها ضدها. وفي ذات الوقت، فإنّ تركيا تدرك أنّ محور طهران في بغداد يؤدي دوراً أساسياً في تسهيل نشاط حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية، وبالتالي الوصول معه إلى تسوية بهذا الشأن يظل أمراً ضرورياً.

ج. الاعتبار الاقتصادي،

والذي قد يكون أكثر أهمية في هذه القضية؛ فتركيا قامت بنفسها بتشييد خط الأنبوب في إقليم كردستان، وتمويله، وربطه بخط الأنابيب العراقي التركي، مقابل دفع أثمانه من صادرات نفط الإقليم، وعبر خصومات خاصة لتركيا في أسعار النفط المصدر إليها من الإقليم. وقد حصل ذلك في إطار مسعى أنقرة للتحول إلى عصب أساسي في تجارة الطاقة بين الشرق الأوسط والقوقاز وأوروبا. أي أنّ تركيا، حتى مع تقليلها لشأن النزاع بوصفه داخلي بين بغداد واربيل، أدت دوراً أساسياً في تشكيل سياسات الطاقة الخاصة بالإقليم عبر توفيرها منفذ التصدير الأساسي الذي يضمن تدفق الريع لحكومة كردستان. كما أنّ التقارير تشير إلى أن تركيا منحت رخصة لتشييد منظومة مستودعات جديدة في ميناء جيهان، وخط أنابيب يمتد من الإقليم ويوازي خط الأنابيب العراقي التركي ليصل إلى ميناء جيهان، أي بعبارة أخرى، بنية تحتية موازية تسمح لها وللإقليم بتجنُّب استخدام خط الأنابيب العراقي التركي، وبالتالي السلطة الحصرية لوزارة النفط الاتحادية عليه. لكن المشكلة هنا أنّ تشييد هذه البنية التحتية سيستغرق أكثر من عام واحد، وسيترتب عليه إنفاقات مالية كبيرة قد يصعب تأمينها في ظل الضبابية التي تسم الوضع الاقتصادي في تركيا، وتغير الأولويات المالية بعد الزلزال الذي ضربها، وكذلك وضع إقليم كردستان وسياسته النفطية وعلاقته ببغداد.

لكل هذه الاعتبارات، قد تجد تركيا أنّ من الأفضل التشجيع على الوصول لترتيب جديد بين بغداد وأربيل يسمح باستئناف تصدير النفط من الإقليم، ويمنح بغداد بعض الامتيازات في الاشراف والرقابة.

السيناريوهات المتوقعة

يُمكِن توقع ثلاثة سيناريوهات لمسار هذه القضية في المدى المنظور.

الأول،

أن يتم التوصل إلى ترتيب سريع باستثمار الجو الودي الراهن بين بغداد وأربيل، وبسبب حاجة الطرفين إلى استئناف تصدير النفط، وفي شكل يمنح بغداد شيئاً من سلطة الإشراف على صادرات النفط من إقليم كردستان، مع اتفاق مبدأي على التسويات المالية، تُرحَّل تفاصيله إلى النقاشات بشأن مشاريع أخرى مثل قانون الموازنة وقانون النفط والغاز الاتحادي، وهو سيناريو مرجح.

الثاني،

أن يتم التوصل للترتيب المذكور في السيناريو الأول، لكن، على المدى الأبعد، قد يفشل الطرفان لاحقاً بالاتفاق على التسويات المالية المتعلقة به (بما في ذلك الديون المترتبة لشركات النفط)، ويعجزان عن التوصل لصيغة توافقية لقانون النفط والغاز، وينهار اتفاقهما بشأن الموازنة، ما يُبقي هذا النزاع قائماً دون حل نهائي، وهو سيناريو محتمل.

الثالث،

أن يُتعذَّر التوصل إلى اتفاق مع استمرار انقطاع صادرات نفط الإقليم، بما يقود إلى تصعيد بين الجانبين، وربما لجوء أربيل وأنقرة إلى حلول بديلة، من قبيل تفعيل البنية التحتية الموازية لخط الأنابيب العراقي التركي، أو شراء تركيا لمعظم الإنتاج النفطي للإقليم بأسعار مخفضة، لكن هذا السيناريو يبدو في ظل الاتجاهات الراهنة أقل ترجيحاً.

الاستنتاجات

بينما تشعر الحكومة الاتحادية في بغداد بالارتياح من قرار هيئة التحكيم الدولية لجهة إقراره حق وزارة النفط بالإشراف على تدفُّق النفط عبر خط الأنابيب العراقي التركي، فإنّ أهمية القرار الأساسية تكمُن في أنه يمنح فرصة لبغداد واربيل لإعادة ترتيب علاقتهما النفطية، ومثل هذه الفرصة لابد أن تستند على التوافق والربح المتبادل. المصلحة الأساسية للطرفين هي في الوصول إلى ترتيب سريع يسمح بإعادة تدفق نفط الإقليم وكركوك إلى المتوسط، ومن ثمّ التفاوض لاحقاً للوصول إلى صيغ أشمل من العلاقة بين الجانبين فيما يتعلق بإدارة قطاع الطاقة. وحيث إنّ العراق وكردستان يعتمدان بشكل شبه مطلق على تصدير النفط، فإنّ أي اتفاق مستقبلي بينهما سيكون له بعد سياسي مهم من حيث توازنات القوة بين الطرفين، وقد يشكل هذا البعد السياسي عائقاً أمام الوصول لاتفاق مستدام، لأنه يتعلق بقضايا أكبر تشمل مجمل العلاقة بين بغداد وأربيل.

مايكل نايتس:

الدور الامريكي العاجل لإعادة تصدير النفط العراقي عبرتركيا

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

في ٢٥ آذار (مارس) ، أصدرت غرفة التجارة الدولية (ICC) في باريس حكمها الذي طال انتظاره بشأن التحكيم الذي قدمه العراق في عام ٢٠١٢ ، والذي ادعى أن تركيا قد انتهكت جوانب متعددة من اتفاقية خط الأنابيب بين العراق وتركيا (ITP) لعام ١٩٧٣ (الذي تم تحديثه في ١٩٧٦ و ١٩٨٥ و ٢٠١٠).

زعمت بغداد أن مشغل خط الأنابيب التركي بوتاس كان ينبغي أن يسعى للحصول على إذن صريح من الحكومة الفيدرالية العراقية قبل السماح لإقليم كردستان العراق (KRI) بنقل وتخزين وتصدير النفط العراقي باستخدام ITP ومنشآت التصدير العراقية ذات الصلة في ميناء جيهان التركي. .

حكم التحكيم ليس علنيًا ، ولكن ما تم تسريبه (ولم ينفيه أي من الطرفين) هو أنه في واحدة على الأقل من المطالبات الخمسة ، قررت المحكمة الجنائية الدولية لصالح العراق ، وأنها أصدرت حكمًا ملزمًا بقيمة ١٫٤٦ مليار دولار (بالإضافة إلى الفائدة) لبغداد لجزء من الفترة المقدرة (٢٠١٤-١٨ ، مع بقاء ٢٠١٨-٢٣ وبعض الفترات السابقة لقرار منح لاحق).

من الواضح أن تركيا ، وهي من الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك بشأن التحكيم ، أبلغت بغداد في يوم حكم المحكمة الجنائية الدولية بأنها ستحترم القرار ولن تشغل ITP أو تسمح بتحميل النفط الخام المنتج في

إقليم كوردستان من جيهان حتى تسلمها العراق إذنا للقيام بذلك.

نتيجة لذلك ، توقف تصدير ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميًا من النفط الخام (يتم تسويق ٤٢٠٫٠٠٠ من قبل كردستان و ٨٠٫٠٠٠ بواسطة العراق) إلى تركيا وأماكن أخرى ، مما أدى إلى القضاء على الدخل الكامل لإقليم كردستان العراق ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة.

إذا استمر التوقف لأسابيع أو شهور ، فستتغلب أزمة اقتصادية على الكورد وتبدأ أسعار المشتقات بالارتفاع.

في موازاة ذلك ، سيتعين على المستثمرين الأجانب الرئيسيين في كردستان – بما في ذلك عدد من شركات النفط الأمريكية – إغلاق مشاريعهم.

> **يمكن إزالة هذا الحاجز إذا تصرفت واشنطن بشكل عاجل لتعطيل المفسدين**

التوقف لماذا ولماذا الآن؟

السؤال الرئيسي الذي يجب طرحه ليس فقط لماذا صدر الحكم ، ولكن لماذا الآن ، ومن الذي سيستفيد؟

لم يكن الحكم متوقعا في هذه اللحظة بالذات.

هذا لأن المحكمة الجنائية الدولية لا تحب أن يُنظر إليها على أنها تتدخل في السياسة أو تدفقات النفط ، واللحظة الحالية حساسة في كل من تركيا (حيث ستجرى انتخابات متوترة في ١٤ مايو) والعراق (حيث كانت العملية المضنية قد حققت تقريبًا اختراقا في قضايا الطاقة والعائدات بين بغداد وإقليم كوردستان).

على الرغم من أن الحكم صدر بعد فترة وجيزة من قمة عراقية وتركية ، يبدو أن التوقيت التقريبي قد فرضته التسريبات ، مما دفع المحكمة الجنائية الدولية إلى الإعلان عن مداولاتها الجزئية.

ضمن إطار التنسيق العراقي – الهيئة التي تديرها الميليشيات والمدعومة من إيران والتي تشكل جوهر الدعم السياسي لرئيس الوزراء محمد شيعي السوداني – الفصيل الأكثر تشككًا في الميزانية الناشئة بين بغداد وإقليم كردستان العراق والصفقة النفطية هو رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

أبدى السوداني ومجموعة من الأطراف الفاعلة (هادي العامري ، وعمار الحكيم ، وحيدر العبادي) استعدادهم للمضي قدمًا في الصفقة مع إقليم كردستان العراق ، لكن المالكي ولاعب آخر – الذي صنفته الولايات المتحدة كإرهابي ومنتهك لحقوق الإنسان ، قيس الخزعلي – سعوا باستمرار إلى استعراض عضلاتهم في الإطار من خلال الضغط من أجل صفقة أكثر صرامة مع الكورد.

يبدو أن هناك ثلاثة أسباب لذلك:

أولاً ، يريد المالكي والخزعلي الهيمنة على كل من الإطار والسوداني.

ثانيًا ، هم أعضاء الإطار الذين لديهم أسوأ العلاقات مع عشيرة بارزاني ، التي تقود إقليم كوردستان ؛

وثالثاً ، قد يفيد مفتاح الربط المتأخر في أعمال اتفاق بغداد وإقليم كوردستان الاتحاد الوطني الكردستاني – الثقل الموازن لعائلة البرزاني – الذي يتواجد زعيمه بافل طالباني بالفعل في بغداد للتوسط في التوصل إلى نتيجة مع حكومة إقليم كردستان. إطار التنسيق.

ما هي مصالح الولايات المتحدة؟

مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة واضحة: إزالة نصف مليون برميل من الأسواق العالمية أمر غير مرحب به على الإطلاق ، لكنه تطور خطير بشكل خاص في خضم الصراع في أوكرانيا وفي الوقت الذي يريد فيه خصوم الولايات المتحدة مثل روسيا وإيران رفع اسعار النفط.

تـم تخفيف تأثير فـقـدان نـفـط إقليم كـوردسـتـان مـن خلال ظروف السوق المتزامنة المتعلقة باحتواء الأزمة المصرفية ، وتوقعات السوق غير الواقعية بأن التوقف سيكون قصيرًا ، لكن عوامل الموازنة هذه قد تتلاشى. يمكن أن تضيع تدفقات النفط الأخرى في أي لحظة - بسبب الأزمة أو الطقس أو الحوادث - والخسارة التي يمكن تجنبها (والتي لا تزال قابلة للعكس) لصادرات جيهان تزيل بعضًا من الحاجز في الأسواق العالمية الضيقة بالفعل.

> **التوقيت التقريبي لقرار المحكمة قد فرضته التسريبات**

علاوة على ذلك ، فإن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة - من حيث الدخل والوظائف وقيمة سوق الأسهم - في المستثمرين الأمريكيين الذين سيتضررون من إغلاق خط الأنابيب إذا استمر حتى بضعة أسابيع.

بالنسبة للعراق ، فإن قيمة قرار التحكيم البالغة ١/٤ مليار دولار (وشريحة لاحقة على نطاق مشابه يغطي ٢٠١٨-٢٣) ستُمحى بسرعة بفعل خسارة ٨٠ ألف برميل يوميًا من تدفقات النفط المباع في العراق عبر جيهان.

يمكن أن تجد تركيا أن جهودها لتقليل الاعتماد على النفط الإيراني والروسي معكوسة ، ناهيك عن التأخير المحتمل لصادرات غاز إقليم كردستان العراق الذي تشتد الحاجة إليه إلى العراق أو تركيا وأوروبا.

علاوة على ذلك ، فإن ملاءمة الاستثمار في العراق سوف تتضرر من جراء انهيار الاستثمارات الأمريكية - والتي لا تتماشى صراحةً مع السياسة الاقتصادية الأمريكية الأخيرة أو الجهود النشطة لغرفة التجارة الأمريكية العراقية.

إقليم كردستان العراق ، مفتاح أمريكي وبالتالي ، فإن الوضع الحالي هو خسارة خسارة وخسارة للولايات المتحدة والعراق وتركيا وإقليم كردستان العراق.

في المواقف المربكة ، من المهم التركيز على مـا يـجـب أن يحدث للحفاظ على تدفق النفط عبر ITP: يجب على الحكومة العراقية إصدار تعليمات إلى مؤسسة تسويق النفط الحكومية (سومو) لإرسال خطاب إلى تركيا يفيد بأن يطلب إعـادة فتح خط الأنابيب وجميع عمليات التخزين ، ويوفر مجموعة من تعليمات تحميل الناقلات للسماح بمواصلة شحنات أبريل.

سيعترف كلا الطرفين بالترتيب كخطوة طارئة محدودة زمنياً لمنع الضرر الاقتصادي للعراق (بما في ذلك إقليم كردستان العراق) ، لتركيا (بصفتها طرفًا مقابلاً في ITP للحصول على الرسوم ، والتي لديها التزامات الحد الأدنى من الإنتاجية التي يجب على كلا الجانبين الالتزام بها) ، وإلى الأسواق العالمية في أوروبا وآسيا.

كما يمنح العراق وتركيا الوقت الكافي لتسوية قضايا التحكيم. وبالمثل ، يمكن لبغداد وإقليم كردستان العراق أن يلتقطوا نفسا ويعودوا إلى طاولة المفاوضات ، حيث لا تزال أساسيات الصفقة التي تم الاقتراب منها مؤخرًا صالحة.

خيارات سياسة الولايات المتحدة

بينما تركز الولايات المتحدة على الخطوات الإيجابية في سياستها في الشرق الأوسط - إحراز تقدم ، وليس مجرد خوض الحروب - فإن الشيء الأكثر أهمية وفائدة الذي يمكن أن تفعله في العراق هو مساعدة البلاد على إيجاد السلام مع أكبر أقلية عرقية فيها ، الكورد.

أصبحت صفقة الميزانية التاريخية وقانون النفط بين بغداد وإقليم كردستان العراق أقرب من أي وقت مضى ، لذا يجب على واشنطن أن تبذل جهدًا كبيرًا لإنجازها.

من المحتمل أن يتم إعادة فتح خط الأنابيب بسرعة - حتى في الأيام المقبلة - ولكن إذا لم يتم فتحه ، يجب على الولايات المتحدة التصرف بشكل حاسم.

وهذا يعني توسيع مساعيها الحميدة لتشمل جميع الأطراف غير المفسدة للمساعدة في إعادة المحادثات بين العراق وتركيا وبغداد وإقليم كردستان إلى مسارها الصحيح.

> **إقليم كردستان العراق ، مفتاح أمريكي والوضع الحالي وخسارة رباعية**

قد تكون الخطوات التالية مفيدة للغاية في هذا الصدد:

*شارك بشكل أكبر في مفاوضات بغداد وأنقرة.

كما لاحظ هذا المؤلف منذ سنوات ، فإن تحكيم ITP قدم دائمًا منصة لدفع أهداف السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالعلاقات العراقية التركية ، ولا يزال يفعل ذلك.

إن المنح الجزئي البالغ ١/٤٦ مليار دولار لبغداد يساعد في تحديد التوقعات للشريحة الثانية ، وهذا بدوره يمكن أن يساعد واشنطن في التوسط بين بغداد وأنقرة بشأن المياه والكهرباء والتجارة والبنية التحتية.

توفير التمويل لتحمل ديون المتداول.

فيما يتعلق بالمسألة المحددة لتسويق النفط في جيهان ، يمكن للولايات المتحدة مساعدة العراق في الحصول على تمويل «لشراء» ديون إقليم كوردستان لتجار النفط (والذي من المحتمل أن يكون ٢-٤ مليار دولار). هذا من شأنه أن يسمح بعدة أشياء: أن يتم تمرير التداول إلى SOMO ؛ أن يحقق العراق أسعارًا أفضل لبرميل النفط الخام الذي يديره إقليم كردستان العراق ؛ ولكي يمر النفط فقط للمستخدمين النهائيين الذين تسمح لهم شركة تسويق النفط السعودية (SOMO). قد يكون أحد الخيارات أن تشتري الحكومة الأمريكية النفط العراقي لإعادة تخزين احتياطي البترول الاستراتيجي.

دعم اللاعبين البناءين.

يتمتع بافل طالباني من الاتحاد الوطني الكردستاني بالعلاقات الجيدة في بغداد لفك حظر الصادرات والانتعاش في النقطة الواعدة حيث توقفت مفاوضات الميزانية وقانون النفط.

تزود الولايات المتحدة الاتحاد الوطني الكردستاني بدعم عسكري واستخباراتي وثيق ويجب أن تستفيد من هذه العلاقة لتحفيز بافل على مواجهة المفسدين.

حذر المفسدين من التراجع.

تعرف حكومة الولايات المتحدة بالضبط من يحاول نسف الصفقة أو الاستفادة منها. أحد هؤلاء المفسدين هو المالكي ، الذي اقتربت واشنطن من العقوبة بتهمة الفساد في أواخر عام ٢٠٢٠. أي أطراف تحاول بنشاط تقويض اتفاق بغداد وإقليم كردستان - على حساب العراق وكردستان والاستقرار الإقليمي - يجب أن تحصل على قرار حازم وواضح. محذرا من أنهم سيعاقبون إذا ثبت أنهم يهددون استقرار العراق.

*مايكل نايتس هو زميل برنشتاين في معهد واشنطن ومؤلف الورقة البحثية لعام ٢٠٢٢ بعنوان « الدور الأمريكي الضروري في حل نزاع الطاقة بين بغداد وكردستان » ، والتي تقدم نصائح مفصلة حول مجالات محددة من المساعدة الفنية التي يمكن أن تقدمها واشنطن لتيسير الطريق نحو الطاقة تسوية القطاع.

العلاقات بين أربيل وبغداد: بعد عشرون عاماً من تغيير النظام في العراق

*مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث/MERI

قبل عشرين عاما، قدم الحزبان الحاكمان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، التسهيلات والدعم اللوجستي لعودة القيادات والشخصيات الشيعية من خارج العراق. إنه يوضح، قبل كل شيء، قدرة القوات الكردية على رسم خريطة قوة العراق الجديد. واليوم لم يعد قادة الحزبين قادرين على التحدث بصوت واحد تجاه بغداد. في الوقت نفسه، هناك تحديات أمنية واقتصادية وسياسية وقانونية كبيرة تواجه سلطات ومصالح إقليم كوردستان، مما يشير إلى تغير ميزان القوى بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان.

منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مرت القضايا العالقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية العراقية بمراحل مختلفة واتخذت أشكالاً مختلفة. لقد أثر عدد من الأحداث الهامة ونقاط التحول على العلاقة المعقدة. بينما صوتت كوردستان لصالح الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وقبلت وضعها كمنطقة فدرالية داخل العراق، حافظت على استقلالها بل وعززته بشكل أكبر. بعد عشرين عامًا من تغيير النظام في العراق و ١٨ عامًا على الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، لم يتم بعد تنفيذ الإطار الدستوري للعلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية بالكامل.

بعد عام من الانتخابات، انتخب البرلمان العراقي رئيس وزراء جديدًا (محمد شياع السوداني) في أكتوبر ٢٠٢٢، بدعم الإطار التنسيقي، وهو تحالف من الأحزاب الشيعية الرئيسية ويضم رئيسَي وزراء سابقين وعدد من الجماعات الموالية لإيران. أحرز

السوداني حتى الآن تقدمًا جيدًا في التوصل إلى اتفاق مع أربيل لحل النزاعات المتعلقة بالميزانية وإدارة الموارد الطبيعية. لطالما كان تقاسم العائدات وصادرات النفط والمناطق المتنازع عليها وموقف البشمركة من بين الخلافات الرئيسية بين الحكومتين. وكدليل على تدهور موقف كردستان وقوتها، فإن النزاعات الأخيرة تدور حول الموارد الطبيعية والإيرادات، أكثر منها حول كركوك و غيرها من المناطق المتنازع عليها.

تتأثر الديناميكيات الحالية للعلاقات بين أربيل وبغداد بثلاثة تطورات أوسع في السياسة العراقية والكردية. وتشمل هذه التغييرات في الديناميكيات والجهات الفاعلة داخل نظام المحاصصة بعد عام ٢٠٠٣، وضغط بغداد القانوني على أربيل، وتعرض أربيل للتهديدات والضغوط الإيرانية.

> **قدم الحزبان الحاكمان التسهيلات والدعم اللوجستي لعودة القيادات الشيعية من خارج العراق**

علاقة فيدرالية أو علاقة بين دولتين

بعد فشل استفتاء إقليم كوردستان للإستقلال في سبتمبر ٢٠١٧، ضعف مستوى الاستقلال الحاصل من الأمر الواقع في إقليم كردستان، وتحول ميزان القوى لصالح الحكومة العراقية. منذ ذلك الحين، أصبح من الشائع أن يصف قادة حكومة إقليم كردستان بغداد بأنها العمق الاستراتيجي لكوردستان. قبل استفتاء عام ٢٠١٧، كانت العلاقة بين أربيل وبغداد تشبه في الواقع علاقة دولة بدولة، وليس ترتيبًا فيدراليًا ضمن الإطار القانوني العراقي. اكتسبت بغداد مؤخراً نفوذاً أكبر على الإقليم. في شباط/فبراير ٢٠٢٢، وسط أزمة سياسية بشأن تشكيل الحكومة، أصدرت المحكمة العراقية العليا حكماً رئيسياً ضد الأسس القانونية لقطاع الطاقة في كوردستان: ركيزة أساسية لاستدامة كردستان. في الآونة الأخيرة، وبشكل أكثر تحديدًا منذ الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١، برزت المحكمة العراقية العليا كلاعب رئيسي في حل الخلافات السياسية في العراق. منذ نهاية عام ٢٠١٧، أصدرت المحكمة تسعة أحكام ضد الإقليم. وتشمل بعض قراراتها نوعا من التعديل غير الرسمي للدستور، لا سيما في الخلاف حول إدارة الموارد الطبيعية من قبل كوردستان. في غضون ذلك، تتمتع أربيل بصلاحيات وبطاقات محدودة للتخفيف من الأثر السلبي لقرارات المحكمة. لمنع قرارات جديدة، أو تأخير تنفيذ القرارات السابقة، يجب أن تكون للسلطات في أربيل علاقات جيدة مع القوى الشيعية الرئيسية، ومن المهم عدم اتخاذ خطوات كبيرة ضد السلطات الرئيسية في بغداد.

اتفاق طائفي وعرقي لتقاسم السلطة

لطالما تم الحفاظ على موقف كوردستان في السياسة العراقية على أساس نظام تقاسم السلطة بين الطوائف العراقية الرئيسية الثلاثة: العرب الشيعة والعرب السنة والكورد. وبحسب الاتفاق غير الرسمي، فإن منصب رئيس الوزراء محجوز لعضو من الطائفة الشيعية، ورئيس البرلمان يجب أن يكون سنيا، والرئيس يجب أن يكون كرديا. بالإضافة إلى هذا الترتيب، استند النظام إلى "التوازن" و "الشراكة" بين الطوائف العراقية الثلاثة في القرارات السياسية

الكبرى، على الأقل بين الأحزاب الشيعية والكردية. وقد خدم هذا النظام مصالح كوردستان، حيث سمح للأحزاب الكردية بشغل مناصب عليا واستراتيجية في بغداد والمشاركة في القرارات المهمة في العراق. في الوقت نفسه حكموا إقليم كوردستان بشكل مستقل. لا يزال هذا النظام غير الرسمي قائمًا، لكن ديناميكياته وفاعليه قد تغيروا. ضعف قدرة الأحزاب الكردية على منع القوى الشيعية من اتخاذ قرارات حاسمة من خلال حكم الأغلبية البسيط. على عكس السنوات الأولى بعد تغيير النظام، فقد أصبح الآن جزءًا ثابتًا وطبيعيًا من العملية السياسية لتمرير القوانين واتخاذ القرارات دون أي اتفاق مع حكومة إقليم كردستان أو الأحزاب الحاكمة.

بالإضافة إلى ذلك، أحدثت التطورات الأخيرة في العراق، بما في ذلك مظاهرات تشرين ٢٠١٩ والأزمة السياسية بعد انتخابات ٢٠٢١، العديد من المشاكل لنظام المحاصصة. بعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في عام ٢٠٢١، شهدت البلاد مستوى كبير من الانقسام بين الطوائف العراقية الرئيسية. دعا الفاعلون الأقوياء مثل مقتدى الصدر إلى تشكيل حكومة أغلبية للابتعاد عن الأسلوب التقليدي لتشكيل حكومة على أساس التوافق. كان هناك انقسام كبير بين القوى الشيعية حول انتخاب رئيس الوزراء المقبل، ولم يكن هناك إجماع بين الأحزاب الكردية على الرئيس المقبل. في الماضي، حاولت الأحزاب السياسية الكردية إبقاء مشاكلها في الداخل، لكن بغداد الآن أصبحت مكانًا للمواجهة. كما أثر انقسام الأحزاب الرئيسية في كوردستان إلى ائتلافات وكتل مختلفة في بغداد على الوضع الداخلي في كوردستان وزاد من انقسام المجتمع. ويتخذ قرار الرئاسة، رمز التمثيل الكردي في العراق، للمرة الثانية أعضاء من القوى الشيعية والسنية بسبب الخلافات بين حكومة إقليم كردستان وحزب الشعب الكردستاني.

> **اليوم لم يعد قادة الحزبين قادرين على التحدث بصوت واحد تجاه بغداد**

حدود سياسة التوازن في اربيل

تتمتع كوردستان منذ فترة طويلة بعلاقات جيدة مع القوى الإقليمية، بما في ذلك الخصوم. بعد مقتل قاسم سليماني على يد الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أصبحت كوردستان ساحة منافسة بين إيران والولايات المتحدة. تعرضت أربيل، عاصمة حكومة إقليم كوردستان، لهجمات متكررة من قبل إيران والجماعات التي تعمل بالوكالة عنها. تم التخطيط للعديد من هذه الهجمات وإطلاقها في المناطق المتنازع عليها في سهل نينوى وكركوك، مستهدفة البنية التحتية للطاقة في أربيل. لم تكن الهجمات مرتبطة فقط بالصراع الأمريكي الإيراني على نطاق واسع، ولكن أيضًا بتدهور العلاقات بين أربيل وبعض القوات الشيعية العراقية، مما زاد من تعقيد العلاقات بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الفيدرالية.

باختصار، لم تتغير جذور الصراع بين الحكومتين في أربيل وبغداد. وتتعرض قيادة أربيل لضغوط، بما في ذلك من الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق مع بغداد، لا سيما بشأن الميزانية. على المدى القصير، يعني هذا أن إقليم كوردستان سيستمر في قبول العديد من مطالب بغداد وشروطها مقابل الحفاظ على الركائز الأساسية لهوية كوردستان.

عبد الحليم الرهيمي:

عن ذكرى التحرير والتغيير.. وإطاحة نظام صدام

يعتقد كثيرون، بأن غالبية العراقيين بمن فيهم عدد كبير من البعثيين، الذين كانوا يعانون من النظام الصدامي، تكاد تتفتق على القول بأن الحرب التي بدأها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في ١٩ آذار – مارس حتى ٩ نيسان – ابريل عام ٢٠٠٣ من العام ذاته التي كانت أولى عملياتها قصف برج الاتصالات في منطقة النسور ببغداد يوم ٢٠ آذار

قد تمكن هذا التدخل العسكري الدولي من اطاحة نظام صدام في التاسع من نيسان – ابريل من العام نفسه، وكان الهدف المعلن لهذا التدخل العسكري هو تحرير العراق وشعبه من حكم الطاغية صدام، والتخلص من قمعه وتدميره للعراقيين، والتخلص من حروبه المدمرة للعراق ولدول الجوار، على أن يتبع التحرير المباشرة بعملية التغيير للدولة ونظامها وسياساتها بإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، يتمتع فيه العراقيون بالحريات والتقدم والازدهار على مختلف الصعد.. وقد عبر كثير من العراقيين

> الهدف المعلن لهذا التدخل العسكري هو تحرير العراق وشعبه من حكم الطاغية صدام

عن فرحهم وابتهاجهم بهذا التحرير ووعود التغيير وتحقيق أحلامهم بعراق ديمقراطي جديد مزدهر ومستقر وآمن.

غير أن هذه النظرة والرؤية التي سادت آنذاك للواقع الذي كان قائماً، لم يكن يشير أو يوحي بغير ذلك.

لكن الطبقة أو الشريحة السياسية التي تولت السلطة وادارة الدولة، ابتداءً أو في المراحل التالية قد بددت تدريجياً تلك التوقعات والآمال التي بناها غالبية العراقيين على الوضع الجديد، وكان عجزها وفشلها وعدم اهليتها ومصالحها الشخصية والحزبية، فضلاً عن فسادها هي التي تحكمت وأدارت الأوضاع في المراحل التالية، حتى وصل العراق والعراقيون إلى ما هم عليه الآن.

ومن هنا يمكن القول : يخطأ من يتجاوز الحقيقة والوقائع التاريخية بالقول إن ما حصل بعد التحرير وبدء التغيير، قد حصل بفعل هذا التدخل العسكري للتحالف الدولي، ذلك أن مثل هذا القول يشي من جهة بعدم تقدير جهود وتضحيات من لبوا نداء العراقيين ومساعدتهم في التخلص من نظام صدام، الذي لم تسقطه الانتفاضات ومختلف اشكال المعارضة وحتى محاولات انقلابات العسكرية، فضلاً عن أن ذلك يبرئ من جهة ثانية الطبقة أو الشريحة السياسية والجماعات الحزبية، التي تولت الحكم والادارة طيلة العقدين المنصرمين من المسؤولية الاساسية والكبيرة عن كل ذلك وعن تبديد أهداف ومبررات التحرير والتغيير.

لذلك ستبقى النظرة الواقعية والايجابية لهذا التاريخ وحدث التحرير والتغيير حاضرة لسنوات طويلة، لاهتمامات وبحوث الدارسين والباحثين الموضوعيين، والتي تؤكد بأن التدخل العسكري الدولي من اجل التحرير والتغيير كان فرصة كبيرة وثمينة أمام الشعب العراقي، لبناء دولة جديدة ديمقراطية متطورة، مثلما استفاد الرعيل الاول من السياسيين العراقيين في تأسيس وبناء وتطوير الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١ – ١٩٥٨).

وخلافاً لهذا التحليل والرؤية لحدث التحرير والتغيير، عمد ما تبقى من بقايا إعلاميي نظام صدام والمتعاطفين معه من العراقيين والعرب إلى تشويه حقيقة وأهداف ومبررات ما حصل، بوصفه

> الشريحة السياسية التي تولت السلطة بددت تدريجيا تلك التوقعات والآمال

غزواً واحتلالاً ودماراً للعراق عند تناولهم لهذه الذكرى.

إذْ بالغوا في تزوير هذا الواقع ولجؤوا في الوقت نفسه إلى التمسك والترويج لمسائل هامشية وغير حقيقية، كالقول إن التدخل العسكري حصل إن كذبة امتلاك العراق اسلحة الدمار الشامل، هي سبب الحرب والتدخل العسكري متعمدين الجهل لنضالات الشعب العراقي، التي مهدت لذلك ومتجاهلين ايضاً تمكن المعارضة العراقية من اقناع الكونغرس الامريكي باصدار قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨، الذي ألزم الإدارات الامريكية القيام بذلك في الوقت المناسب كما تمسك وروج ذلك الاعلام لسؤال، لماذا لم يسع العراقيون، سياسيون ومحامون وقضاة بالدعوة لمحاكمة الرئيس الامريكي بوش الابن ونعتهم (بقليلي الوطنية)، دون أن يطلبوا محاكمة حكامهم، الذين دعموا قمع صـدام للشعب العراقي ودعم حروبه التدميرية ضد بعض دول الجوار، أو الدعوة لمحاكمة نظرائهم الاعلاميين الذين دعموا وأيدوا كل جرائم النظام السابق بأثمان وعطايا سخية من اموال الشعب العراقي!.

أخيراً ينبغي القول: إن حدث التحرير كان الفرصة العظيمة التي فتحت الآفاق امام الشعب العراقي للتغيير دون التمكن من الاستفادة منها، سيبقى حاضراً دائماً باعتباره حدثا كبير الاهمية والدلالة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وهو الامر الذي يتطلب أن يبادر أصحاب الاقلام الموضوعية والنزيهة من المؤخرين والكتاب والسياسيين إلى دراسة هذه التجربة بمقدماتها ومبرراتها واسبابها ومآلاتها، والتوقف ايضاً عند دراسة الجهات العراقية والعربية، التي عملت على إجهاض وتدمير هذه التجربة – الفرصة وإيصال العراق إلى ما وصل اليه، وذلك بما يخدم التاريخ والعراق وشعبه.

*صحيفة «الصباح»

٤ مرشحين للانتخابات الرئاسية في تركيا.. تعرف عليهم

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات في تركيا عن القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية المقبلة التي تجري في ١٤ مايو/أيار المقبل، بعد النظر في الطعون المقدمة ورفضها.

وانتهت اللجنة إلى خوض ٤ مرشحين فقط للانتخابات الرئاسية، وهم: الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان عن «التحالف الجمهوري» الحاكم، وكمال كليتشدار أوغلو رئيس حزب «الشعب الجمهوري» ممثلا عن المعارضة من خلال «تحالف الشعب».

كما يخوض الانتخابات زعيم حزب «البلد» المنشق عن «الشعب الجمهوري» محرم إنجه، والمرشح عن تحالف «أتا»

القومي المتطرف سنان أوغان.

وبدءا من الجمعة، بدأ المرشحون الـ٤ أردوغان وكليتشدار أوغلو وإنجه وأوغان، رسميا الحملات الدعائية والسباق الانتخابي الصعب، الذي يتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية.

ويخوض المرشحون حملة مكثفة وأكثر هدوءا، على عكس السابق، بسبب كارثة الزلزال الأخيرة، وشهر رمضان، ويركز المرشحون الذين حظروا استخدام الموسيقى في حملاتهم بشكل عام على اللقاءات الداخلية وبرامج الإفطار بدلا من التجمعات، وفقا لتقرير على صحيفة «حرييت».

وسيبدأ المرشحون حملاتهم الرئيسية مع عيد الفطر، وذلك بعد فترة من «جولات الإحماء»، التي ستتركز على الظهور على وسائل الإعلام المرئية والاجتماعية، مع جولات مكثفة وتجمعات تشمل الولايات التركية.

ويمكن لمرشحي الرئاسة القيام بالدعاية الانتخابية حتى ١٣ مايو/أيار ٢٠٢٣، أي قبل يوم واحد من موعد الانتخابات.

والثابت أن الانتخابات الحالية، تعد هي الأصعب والحاسمة بالنسبة للأحزاب السياسية في البلاد، والشخصيات السياسية بمن فيهم المنافسان الرئيسيان أردوغان وكليتشدار أوغلو.

وفي حال لم تحسم الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى تجري الدعاية الانتخابية خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٧ مايو/أيار المقبل، وتجري الجولة الثانية في ٢٨ من الشهر ذاته.

فيما يلي نبذة عن المرشحين الأربعة للانتخابات التركية ٢٠٢٣:

رجب طيب أردوغان

هو زعيم حزب «العدالة والتنمية» (الحاكم)، من مواليد العام ١٩٥٤ في إسطنبول، وأصوله تعود لمدينة ريزة على البحر الأسود.

أنهى الثانوية في العام ١٩٧٣ ودرس في جامعة مرمرة في كلية العلوم الاقتصادية، وتخرج منها في العام ١٩٨١.

وينتمي أردوغان للتيار الإسلامي المحافظ، وكان نشطاً في اتحاد الطلبة الوطنيين الأتراك، وترأس الفرع الشبابي لحزب «السلامة الوطنية» الإسلامي بمنطقة بي أوغلو بإسطنبول عام ١٩٧٦، وبعدها بأشهر ترأس الفرع الشبابي للحزب بإسطنبول كلها حتى عام ١٩٨٠.

وعقب إغلاق الأحزاب بعد انقلاب عام ١٩٨٢، توقف عن العمل السياسي قبل أن يعود مجددا مع تأسيس حزب «الرفاه».

اختير رئيسا للحزب في إسطنبول وعضوا للقيادة المركزية، وانتخب في العام ١٩٩٤ رئيسا لبلدية إسطنبول لتكون انطلاقته الفعلية.

وحقق أردوغان نجاحات في بلدية إسطنبول زادت في شعبيته، لكنه حوكم في العام ١٩٩٧ بالسجن وأنهيت رئاسته لبلدية إسطنبول ما زاد من شعبيته أكثر. وبقي في السجن ٤ أشهر، ليخرج ويؤسس في العام ٢٠٠١ مع أصدقائه حزب «العدالة والتنمية».

منذ انتخابات العام ٢٠٠٢ تولى الحزب مقاليد الحكم بشكل متواصل في حالة نادرة بتاريخ تركيا السياسي. وتولى أردوغان رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٣ بعد إزالة المنع السياسي بحقه، وتولى رئاسة البلاد عام ٢٠١٤ وانتخب مرة ثانية عام ٢٠١٨ وفق النظام الرئاسي الجديد.

يحسب لأردوغان قيادته البلاد نحو التطور في جميع النواحي الاقتصادية والصناعية والتجارية والسياحية والعلمية، وعرف بمشاريعه في عموم تركيا وتطويره المؤسسات والبنية التحتية، وتطوير الصناعات الدفاعية.

واجه أردوغان قوى محلية عديدة منها مؤسسة الجيش العلماني، وجماعة «الخدمة» التي كانت متغلغلة بمؤسسات

الدولة، وتعرض لمحاولة انقلابية عام ٢٠١٦ تمكن من إخمادها.

كما أنه غير كثيرا من القوانين وعدل الدستور، ونقل نظام الحكم في البلاد من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وحل مشكلة الحجاب للنساء في مؤسسات الدولة ومنها المدارس والجامعات، وانفتح على الدول العربية، وتدخل بكثير من ملفات المنطقة.

كمال كليتشدار أوغلو

كليتشدار أوغلو من مواليد عام ١٩٤٨ في قرية باليجا التابعة لقضاء نظامية في ولاية تونجلي (ديرسم)، حيث كان والده موظفاً حكومياً ولم يكن من السهل عليه إعالة أسرة مكونة من ٧ أطفال.

ووفقاً لروايته لم يكن يملك مريول مدرسة ذات يوم خلال المرحلة الابتدائية، فاستعار مريول صديقه لحضور حفلة ألقى خلالها قصيدة.

وبسبب الفقر الذي عاشه كليتشدار أوغلو في طفولته وشبابه كان النضال ضد الفقر أهم سبب لدخوله معترك السياسة، وقد تعهد بألا ينام طفل وهو جائع في تركيا عندما يصل إلى الحكم.

أكمل كليتشدار أوغلو تعليمه الابتدائي والثانوي في إرجيش وتونجلي وجينك وإيلازيغ، وتخرج من مدرسة إيلازيغ الثانوية التجارية.

وفي تلك السنوات لم يكن يحق لخريجي المدرسة الثانوية التجارية دخول امتحان القبول بالجامعة، لذلك دخل معهد أنقرة للعلوم الاقتصادية والتجارية.

وكان زعيم حزب الحركة القومية اليميني المتطرف دولت بهتشلي من بين أقرانه في الصف، لكن لم يكن هناك ما يجمعهما على الصعيد السياسي.

وفقا لأصدقائه كان كليتشدار أوغلو طالبا مجداً وأراد معلموه أن يبقى في المعهد، لكن بسبب فقر أسرته فضل الحصول على وظيفة في «الحكومة» في أسرع وقت ممكن.

بدأ حياته المهنية في وزارة المالية بعد أن اجتاز امتحان أخصائي الحسابات عام ١٩٧١، وأكمل مسيرته المهنية كمدير عام للتأمينات الاجتماعية، وتقاعد منها عام ١٩٩٩ طواعية.

أما بالنسبة لنشاطه السياسي، انضم كليتشدار أغلو عام ٢٠٠٢ إلى حزب «الشعب الجمهوري» الذي أسسه مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، وخاض انتخابات البرلمان التركي في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، ثم في أغسطس/آب عام ٢٠٠٧، وفاز بعضوية البرلمان عن الدائرة الثانية في إسطنبول.

ترشح لرئاسة بلدية إسطنبول الكبرى في الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس/ آذار عام ٢٠٠٩، لكنه نال ٣٧٪ فقط من الأصوات، فخسر المنصب لصالح مرشح حزب العدالة والتنمية قادر توباش.

وفي العام ٢٠١٠، انتخبته الهيئة العامة لحزب الشعب الجمهوري رئيسا للحزب، بعد استقالة سلفه دينيز بايكال.

ويرأس كليتشدار أوغلو حزب الشعب الجمهوري المعارض التركي منذ مايو/أيار عام ٢٠١٠ حتى الآن، وهو معروف بمعارضته الشديدة لأردوغان وسياسة حزب «العدالة والتنمية» (الحاكم)، وهو من أكبر المدافعين عن القيم العلمانية لتركيا وإرث أتاتورك.

يعارض كليتشدار أوغلو التدخل التركي في الشؤون السورية، وأعلن أنه سيعيد العلاقات مع الحكومة السورية إذا وصل إلى الحكم .

انتقد قطع العلاقات مع إسرائيل في عام ٢٠٠٨، لأنها تَضُرُّ بتركيا، قبل عودتها لطبيعتها في أغسطس/آب العام الماضي.

محرم إنجه

ولد محرم إنجه في مايو/أيار ١٩٦٤ في ولاية يالوفا بالجزء الشمالي الغربي من تركيا، وتخرج في جامعة أولوداغ في بورصا (شمال غربي تركيا).

عمل في سلك التعليم قبل أن ينتخب لعضوية البرلمان على قوائم «الشعب الجمهوري» عن ولاية يالوفا، وذلك في انتخابات أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠١١ و٢٠١٥.

شغل إنجه منصب نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب «الشعب الجمهوري»، وترشح لرئاسة حزبه في مواجهة رئيسه كمال كليتشدار أوغلو مرتين (٢٠١٤ و٢٠١٨)، ولكنه خسر في المرتين.

في مايو/أيار ٢٠١٨ أعلن إنجه ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨، وفي اليوم التالي أكد حزب «الشعب الجمهوري» دعمه له بعد أن قرر زعيمه كليتشدار أوغلو عدم ترشيح نفسه.

خسر السباق الرئاسي الماضي بعدما حصل على أكثر من ٣٠٪ من الأصوات فقط. وعقب الانتخابات طالب برئاسة حزب «الشعب الجمهوري»، وبعد فشله في ذلك انشق وأسس حزب «البلد» مؤخراً.

يوصف إنجه في الوسط السياسي التركي بأنه «علماني وسطي»، لديه مواقف سابقة دافع فيها عن حريات المحافظين، ووقف ضد حظر الحجاب في تركيا، ونقل عنه عام ٢٠١٣ قوله إن شقيقته ترتدي الحجاب، و»إن النساء المحجبات هن أخوات لنا، ولن نترككم تستخدمون إيمانهن لأغراض سياسية»، في إشارة منه إلى أنصار حزب «العدالة والتنمية».

كما يوصف إنجه بأنه من القياديين «الصقور» في حزب «الشعب الجمهوري» قبل انشقاقه عنه، وبمواقفه الحماسية وبمهاراته الخطابية التي يستخدمها في مهاجمة خصومه، خاصة أردوغان وحزبه.

ويعارض إنجه صديق الأمس كليتشدار أوغلو في تحالفاته، وفي الوقت الذي ينتقد فيه الحكومة وأردوغان فهو يدعمه في بعض الخطوات، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الدفاعية، وفي ملفات البحر المتوسط وليبيا عكس كليتشدار أوغلو، الذي يسعى الأخير لضمه إلى تحالف المعارضة.

سنان أوغان

ولد أوغان في العام ١٩٦٧ وهو باحث أكاديمي ونائب سابق في البرلمان عن حزب «الحركة القومية»، وينتمي إلى أصول آذرية.

درس في جامعة مرمرة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية وأكمل هناك الدراسات العليا، حتى حصوله على درجة الدكتوراه في جامعة روسية في موسكو في العلاقات الدولية.

ويعمل حاليا أوغان باحثا في جامعة مرمرة، وهو يتقن الإنجليزية والروسية، وتولى رئاسة مجموعة من المؤسسات البحثية، ولديه ٣ مؤلفات وأكثر من ٥٠٠ مقالة بحثية، وحاز على عدد كبير من الجوائز.

دخل أوغان عالم السياسة مع حزب «الحركة القومية»، وتمكن من دخول البرلمان بانتخابات العام ٢٠١١ نائبا عن ولاية اغدر، ولكن حزبه لم يرشحه في انتخابات العام ٢٠١٥.

تمكن من الحصول على أكثر من ١٠٠ ألف توقيع مطلوبة لقبول الترشح للانتخابات الرئاسية، قبل يوم واحد من انتهاء المهلة المحددة.

وأوغان مرشح عن تحالف «أتا» الذي يعني «الأجداد»، وهو تحالف يضم أحزابا قومية متطرفة، وأهم هذه الأحزاب حزب «النصر» الذي يتزعمه النائب البرلماني أوميت أوزداغ المعروف بمواقفه العنصرية تجاه الأجانب خاصة السوريين والأفغان.

ومعروف عن أوغان مواقفه العنصرية ضد الأجانب ومهاجمتهم، وهو سبب تفاهمه مع زعيم حزب «النصر» المعروف بمواقفه العنصرية ضد الأجانبوخاصة السوريين والأفغان ويتعهد بإعادتهم لبلادهم في حال فوزه بالانتخابات.

د. محمد نور الدين :

أرانبُ متكاثرة أمام كيليتشدار أوغلو: آمال المعارضة تتضاءل

بحسْم قراره الترشّح للانتخابات الرئاسية التركية، يكون محرم إينجه قد «حَرَم» مرشّح «تحالف الأمّة»، كمال كيليتشدار أوغلو، من أصوات هو في حاجة إليها للفوز من الدورة الأولى، مرجئاً بهذا اتّضاح النتيجة إلى الدورة الثانية. وإذا كان من مستفيد ممّا يحصل، فهو بالتأكيد الرئيس رجب طيب إردوغان، بعدما بدا واضحاً أن حظوظه تتراجع لمصلحة غريمه المدعوم من طيف سياسي واسع انضمّ إليه الأكراد. وبذلك، ربّما تخسر المعارضة فرصة قد لا تتكرّر، للتخلُّص من إردوغان وحزبه «العدالة والتنمية» معاً.

انتهى الاجتماع الذي كان منتظَراً من جانب الأطراف السياسيين، بين مرشّح المعارضة للرئاسة عن «تحالف الأمّة» كمال كيليتشدار أوغلو، والمرشّح الآخر محرم إينجه، اللذَين سيتنافسان مع مرشّحَين آخرَين، هما: الرئيس رجب طيب إردوغـان عن «تحالف الجمهور»، وسنان أوغان عن «تحالف آتا». ولم يستمرّ الاجتماع بين الرجلَين لأكثر من ساعة، ليعقدا على إثره مؤتمراً صحافيّاً مقتضباً، أظهر أن اللقاء لم يكن ناجحاً. فمن جهته، تحدّث كيليتشدار أوغلو عن ضرورة توسيع «مائدة خليل الرحمن» المعارِضة، فيما شدّد إينجه على «المبادئ» بالنسبة إلى الموقف من مجمل القضايا، ولا سيما الإرهاب والأكراد وفتح الله غولين، وعلى «ضرورة إنهاء حكم إردوغان»

الذي قال إنه «يجب أن يذهب إلى بيته، لأنه لا يمكن له الاستمرار في إدارة تركيا، ولو لخمس دقائق». وأنهى إينجه المؤتمر الصحافي مخاطباً كيليتشدار أوغلو: «أهلاً وسهلاً. مع السلامة»، ما فُسّر على أنه افتراق بينهما. وفي نظر كثيرين، فإن الاجتماع الذي قد يكون الأخير بين المرشّحَين المعارضَين، مثّل نقطة تحوّل، وخصوصاً أن المعارضة كانت تعوّل على أن إينجه، الذي تمنحه استطلاعات الرأي ٣٪ على الأقلّ من الأصوات يمكن أن ترتفع نقطتين أو ثلاثاً، سيعلن انسحابه من المعركة الرئاسية. ويُعدّ ترشّح إينجه بالغ التأثير بالنسبة إلى نتائج الانتخابات، حيث تُظهر الاستطلاعات تقارباً في نقاط إردوغان وكيليتشدار أوغلو، وبأقلّ من ٥٠٪، ما يعني أن الأصوات التي سيحصل عليها إينجه، ستَحول دون فوز أحدهما من الدورة الأولى في ١٤ أيار، لتذهب المعركة الرئاسية إلى الدورة الثانية في الـ٢٨ منه.

> **معركة أوغلو واجهت أولى عثراتها مع ترشح محرم إينجه**

معركة كيليتشدار أوغلو التي بدأت قويّة، واجهت أولى عثراتها مع ترشّح محرم إينجه، الذي يتمتّع بحيثية ليست ضئيلة. فهو ترشّح مرّتَين في عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٨ لزعامة «حزب الشعب الجمهوري» في مواجهة كيليتشدار أوغلو، وخسر في كلتَيهما. كذلك، رشّحه الحزب لمنافسة إردوغان في انتخابات عام ٢٠١٨. ومع هذا، قرّر الانسحاب من الحزب في شباط ٢٠٢١، بعدما لم يَجد ما يطمح إليه، فشكّل «حزب مملكت»، وأعلن في أيلول من العام الماضي أنه يعتزم الترشّح لرئاسة الجمهورية في عام ٢٠٢٣. أعطت الانتخابات الرئاسية الأخيرة صورة إيجابية عن إينجه، ومنها حيويّته وقرْبه من الشباب، من مختلف الانتماءات. وهو نال نسبة ٣١٪ من الأصوات، أي أكثر ممّا يمكن أن يناله «حزب الشعب الجمهوري» (٢٥٪)، ما يعني أنه حصل على أصوات من خارج الحزب أيضاً.

مع ذلك، فإنها المرّة الأولى التي تتاح فيها فرصة جدّية أمام المعارضة للتخلّص من سلطة إردوغان وحزبه «العدالة والتنمية» في انتخابات ١٤ أيار. ومن هنا، جاء تأييد «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي (الذي سيخوض الانتخابات النيابية تحت اسم «حزب اليسار الأخضر») الضمني لكيليتشدار أوغلو، الذي بدا، والحال هذه، وكأنه يقترب من حسم المعركة لمصلحته. لكنّ «أرنب» محرم إينجه خرج من كُمّ المشهد السياسي، ليعيد خلط الأوراق. لا يمكن القول، على أيّ حال، إن الرجل يعمل لمصلحة إردوغان، لكنه يَحمل ادّعاءات عالية بأنه قادر على المنافسة في الانتخابات، بل أن ينتقل هو وليس كيليتشدار أوغلو إلى الدورة الثانية. ويبدو أكيداً أن هذا الادّعاء خارج التصوّر، وربّما يكون ذريعة للانتقام من «الشعب الجمهوري» وكيليتشدار أوغلو شخصيّاً، ولو كان ثمن ذلك نجاح إردوغان مجدّداً واستمراره لخمس سنوات أخرى في السلطة. بل أكثر ممّا تَقدّم، سيصيب فوز إردوغان صفوف المعارضة في مقتل، إذ لا يمكن هذه الأخيرة أن تتوحّد بالشكل الحالي في كلّ مرّة. وفوز الرئيس الحالي، في ما لو حصل، قد يمهّد الطريق أمام استمرار «حزب العدالة والتنمية» في السلطة لخمس سنوات إضافية عبر شخصيّة جديدة، بعد انتهاء ولاية إردوغان المقبلة.

وفي هذا الجانب، يقول بدري قايمان، في صحيفة «جمهورييات»، إنه مهما حاول إينجه أن يبرّر عدم انسحابه، فسيُنظر إليه على أنه الرجل الذي منع إطاحة إردوغان، في وقت تبدو فيه الفرصة متاحة لتحقيق ذلك

السيناريو، وخصوصاً مع تأييد القوى اليسارية لكيليتشدار أوغلو.

ويرى عثمان سرت، في صحيفة «قرار» المعارضة، من جهته، أن إينجه «قد ينسحب وقد لا ينسحب، ولكن يجب أن تركّز المعارضة على الكتلة التي ستصوّت لصالحه، ومعظمها من الشباب»، وأن «تعمل، في حال بقيت الانتخابات للدورة الثانية، على استمالة غالبية هؤلاء إلى جانب كيليتشدار أوغلو». وفي المقابل، يدّعي مصطفى دستيجي، رئيس «حزب الاتحاد الكبير» المتحالف مع إردوغان، أن الأخير سيفوز من الدورة الأولى، إذ إن الاستطلاع الذي في حوزته يقول إن الرئيس الحالي سينال ٤٩-٥٠٪، وسيحصل «تحالف الجمهور» على ٦٠٪ من المقاعد البرلمانية. وعلى رغم التركيز على مسألة ترشّح إينجه، فإن ترشيح القومي سنان أوغان قد يترك أثراً سلبيّاً مشابهاً على حظوظ كيليتشدار أوغلو، على اعتبار أن الأصوات التي سينالها أوغان – مهما كانت قليلة – سيأكلها من حصّة «الحزب الجيّد» المعارض لإردوغان.

وبالتالي، فإن أكثر المستفيدين من وجود مرشّحَين آخرين للرئاسة، هو إردوغان نفسه. وهذا ما يؤكده أيضاً فاتح أربكان، رئيس «حزب الرفاه الجديد» الصغير المؤيّد للرئيس الحالي والمتحالف معه من جديد، والذي قال إن ترشيح إينجه تحديداً يُعتبر خسارة لـ«تحالف الأمّة»، ويمهّد الطريق أمام ارتفاع حظوظ «تحالف الجمهور»، وفوز إردوغان من الدورة الأولى.

من جهته، يبيّن رئيس شركة «كونسينسوس» للاستطلاع، مراد صاري، أنه ليس هناك ما يوحي بذهاب الانتخابات نحو دورة ثانية، معرباً عن اعتقاده بأن الدورة الأولى ستنتج رئيساً. وبحسب اعتقاد صاري، فإن إينجه لن ينسحب من المعركة الرئاسية، لكنه لن ينال الأصوات التي يدّعيها، ولن يبقى إلى الجولة الثانية في حال كانت هناك واحدة. ويقول إنه سواء بقي إينجه أو أوغان في المعركة أو انسحبا، فإن الأرقام ستكون متقاربة جدّاً بين إردوغان وكيليتشدار أوغلو، والسبب أن الأوّلَين يحصلان على أصوات من تحالف السلطة والمعارضة في الوقت نفسه، مبيّناً أن «هناك تصاعداً في أرقام كيليتشدار أوغلو، ولكن تراجع أرقام إردوغان ليس كبيراً»، على رغم تهدّم ٧٠٪ من البيوت ووفاة ٥٠ ألف شخص وتهجير الملايين وعدم وجود خيم حتى الآن في الكثير من المناطق التي ضربها زلزال السادس من شباط، واصفاً الانتخابات المقبلة بأنها «أصعب انتخابات تمرّ على تركيا».

> **أكثر المستفيدين من وجود مرشّحين آخرين للرئاسة هو إردوغان نفسه**

في هذه الأثناء، لا تتوقّف احتفالات افتتاح مشاريع البناء السكنية الجديدة بدلاً من تلك التي تهدّمت جرّاء الزلزال، والتي تحوّلت إلى مهرجانات لـ«العدالة والتنمية». ويراهن إردوغان على تسريع المشاريع لكي يثبت أن في إمكانه إخراج المتضرّرين من الوضع الذي باتوا فيه. كذلك، تتوسّع حزم التقديمات المالية لكسب المؤيدين، بما يشمل رفْع معاش التقاعد إلى ٧٥٠٠ ليرة في حدّه الأدنى، أي ما يوازي ٤٠٠ دولار، مع وعود بزيادة الحدّ الأدنى للأجور مجدّداً في الصيف المقبل. كما تُذكّر دعايات إردوغان بأنه في عهده تمّ إنتاج أوّل سيارة محلّية وأوّل طائرة حربية، وطائرات مسيّرة، وبأن تركيا ستكون مركزاً للغاز الطبيعي.

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

حسني محلي:

إردوغان والإسلام السياسي.. تناقضات الداخل والخارج

بعدما توقعت استطلاعات الرأي لكمال كليجدار أوغلو أن يهزم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في الجولة الأولى من الانتخابات، استنفر الأخير كل إمكانياته لتغيير هذه المعادلة الصعبة، ويبدو أنه فشل في ذلك، على الأقل حتى الآن؛ فبعدما أعلن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي تأييده غير المباشر لكليجدار أوغلو، وهو ما فعله العديد من أحزاب اليمين واليسار، راح إردوغان يبحث عن حلفاء جدد له، فزاد الطين بلة.

وبعدما أخفق في مساعيه لتفجير الوضع داخل تحالف «الأمة»، واتفق زعماؤه على ترشيح كليجدار أوغلو الذي نجح في كسب ود الكرد أيضاً، دقّ إردوغان أبواب حزب «الهدى»، وهو حزب إسلامي طائفي متطرف، يعد امتداداً لتنظيم تركي متهم بعمليات اختطاف وتعذيب وقتل في تسعينيات القرن الماضي.

وقد وافق قادة الحزب الذي لا تتجاوز شعبيته ١٥٠ ألف صوت من أصل ٦٥ مليون ناخب على الانضمام إلى تحالف «الجمهور» الذي يتزعمه إردوغان، والذي يضم حزب الحركة القومية العنصري المتطرف وحزب الوحدة الكبرى القومي – الإسلامي، ولكن في مقابل بعض الشروط التي وافق عليها، وأهمها إعادة صياغة القانون رقم ٦٨٢٤، الذي يعترف للنساء بالعديد من الحقوق المدنية ويلاحق من يسيء معاملتهن بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما اشترطه فاتح أربكان،

زعيم حزب «الرفاه» الجديد، الذي اعترض بدوره على إحدى فقرات القانون الذي يفرض على الرجل الذي يطلق زوجته أن يدفع لها النفقة حتى وفاتها.

ولم يتذكر فاتح أربكان الذي لا تزيد شعبية حزبه على ٢٠٠ ألف صوت، أن والده الزعيم الإسلامي ورئيس الوزراء الأسبق الراحل نجم الدين أربكان قال عن إردوغان «إنه صنيعة أمريكا وإسرائيل والصهيونية العالمية، وإن من يصوت له إنما يصوت لإسرائيل وأمريكا».

ولم يهمل إردوغان حزب «الوطن» بزعامة دوغو بارينجاك، فدعاه للانضمام إلى تحالف «الجمهور»، وهو ما وافق عليه الأخير بعدما فشل في جمع ١٠٠ ألف صوت ليتسنّى له ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة (جمع ٢٩ ألف صوت).

انضمام «الهدى» الإسلامي الكردي و«الرفاه» الجديد الإسلامي و«الوطن» اليساري الماوي (شعبيته ١٣٠ ألفاً من أصل ٦٥ مليوناً) أثار نقاشاً مثيراً في الشارع السياسي والشعبي. وقد اعتُبر ذلك اعترافاً غير مباشر من إردوغان بالهزيمة ما دام قد وجد نفسه مضطراً إلى التحالف مع زعماء هذه الأحزاب التي تعد سمعتها سيئة بكل المعايير والمقاييس.

ورأت بعض الأوساط أن سلوك إردوغان جزء من تكتيكاته في مواجهة التطورات المحتملة، بحيث سيستفيد من حزب «الهدى» في حساباته ضد الشعوب الديمقراطي الكردي (شعبيته ٧ ملايين)، باعتباره حزباً إسلامياً كردياً متطرفاً ينشط في جنوب شرقي البلاد.

ويستغلّ إردوغان تحالفه مع فاتح أربكان لمنع الإسلاميين المتعاطفين مع حزب «السعادة» الذي يؤيد كمال كليجدار أوغلو، وهو عضو في تحالف «الأمة»، من التصويت له. أما حزب «الوطن»، فيريد إردوغان من خلاله لأتباع هذا الحزب، باعتبارهم علمانيين، أن لا يصوتوا لكليجدار أوغلو الذي سيحاربه في جبهات أخرى، فالإعلام يتحدث عن تمويل إردوغان محرم إينجا، زعيم حزب «البلد»، كي يرشح نفسه لانتخابات الرئاسة، ليساعده ذلك على منع كليجدار أوغلو من الفوز في الجولة الأولى، مع التذكير أن إينجا كان قد نافس إردوغان في انتخابات حزيران/يونيو ٢٠١٨، وباسم الشعب الجمهوري، ثم انشق عن هذا الحزب.

> **جاءت المصالحة السعودية-الإيرانية لتضع إردوغان أمام تحديات خارجية**

وتتحدث المعلومات أيضاً عن خطة مماثلة لإردوغان في دعم المرشح القومي سنان أوغان الذي انشق عن الحزب «الجيد» بزعامة مارال أكشنار التي تدعم كليجدار أوغلو أيضاً.

كان هذا على صعيد الحسابات التي يبدو واضحاً أنها ليست لمصلحة إردوغان. أما على الصعيد الأيديولوجي بشقيه الداخلي والخارجي، فإردوغان، وكالعادة، يعيش تناقضاته التي عودنا عليها خلال السنوات الأخيرة بعدما فشل مشروعه الإخواني في المنطقة، كما فشل في مشروعه الداخلي لأسلمة الأمة والدولة التركية، وهو ما يسعى إليه منذ ٢٠ عاماً من حكمه، ولكن بشكل خاص بعد ما يسمى بـ«الربيع العربي».

وقد أدى إردوغان في هذا «الربيع» دور البطولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبصفته الشريك الرئيسي لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تبنته واشنطن، بعدما سوقت إردوغان والعدالة والتنمية إلى العالم العربي بصفته حزباً إسلامياً معتدلاً استلم السلطة ديمقراطياً في بلد مسلم

وعلماني، وهذا ما صدقه الكثيرون من إخوان المنطقة فبايعوه، كما هي الحال في مصر وتونس وسوريا والمغرب وباقي دول المنطقة، التي فوجئت كلها بتخلي إردوغان عنها خلال مصالحاته مع الإمارات والسعودية ومصر، والكيان الصهيوني أيضاً، الذي اشترط عليه أن يوقف دعمه لحماس.

وجاءت المصالحة السعودية -الإيرانية وما يقال عن نتائجها المحتملة على كل الصعد السياسية والعسكرية، والأهم العقائدية، لتضع إردوغان من جديد أمام تحديات خارجية ليس سهلاً عليه أن يتغلب عليها أو يواجهها وهو في الداخل في مسار متناقض مع المسارات الخارجية.

إن إردوغان، وكما ذكرت في البداية، وجد نفسه مضطراً إلى التحالف مع الإسلاميين المتطرفين الذين اشترطوا عليه المزيد من «الأسلمة»، ولكنه لا يدري كيف سيتعامل مع السيناريوهات الإقليمية المحتملة التي تتوقع تراجعاً ملحوظاً في حدة الخطاب الديني بشكلٍ عام، وهو ما سيعني تعامل طهران مع النهج السعودي باعتدال أكبر في حال تخلت الرياض عن مقولات وسلوكيات الإسلام السياسي ذي الطابع الطائفي خلال تعاملها مع الملفات الإقليمية، وفي مقدمتها سوريا واليمن ولبنان والعراق، وهو ما فعلته خلال سنوات «الربيع العربي»، وقبل ذلك منذ اللقاء الأول بين روزفلت والملك عبد العزيز في ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥.

ويعرف الجميع أن مقولات النظام السعودي وسلوكياته كانت السبب الرئيسي في مجمل مشكلات المنطقة بعدما تبنت الرياض تنظيمات الإسلام السياسي، المعتدل منه والمتطرف، وفي مقدمتها «القاعدة» بفروعها العربية وغير العربية، ثم «طالبان»، ومنها إلى «داعش» و«النصرة» وأمثالهما، والتي كان تمويلها سعودياً وخليجياً باعتراف حمد بن جاسم، وكل شيء كان عبر تركيا.

وينسى إردوغان أنه تمرد على زعيمه نجم الدين أربكان. وقد قال العام الماضي أنْ لا خلاف بينه وبين «طالبان» من حيث العقيدة الدينية، وهو ما يقوله الآن عن حليفه الجديد حزب «الهدى» المقرب إلى «القاعدة» و«طالبان».

> **إردوغان وجد نفسه مضطرا إلى التحالف مع الإسلاميين المتطرفين**

ربما لهذا السبب لن يستعجل في اتخاذ أي قرار بالانسحاب مع سوريا وليبيا ما دام بحاجة إلى إسلاميي هذين البلدين من أجل حساباته الداخلية، وهو يعرف أن المصالحة السعودية الإيرانية ستترك نتائج وتبعات مثيرة، ومنها الإجماع العربي المحتمل بعد القمة العربية في ١٩ أيار/مايو المقبل (بعد ٥ أيام من انتخابات تركيا).

وفي حال بقائه في السلطة، فسوف يجد نفسه أمام تحديات جدية وصعبة ستدفعه إلى التخلي عن الإسلاميين داخلياً وخارجياً، بعدما استفاد منهم ما يكفيه لتحقيق أهدافه في الداخل والخارج.

أما ما لم يبقَ في السلطة، فسوف يترك خلفه بلداً مثقلاً بالعشرات من المشكلات الصعبة والمعقدة والخطرة التي يراهن الكثيرون على معادلاتها المستقبلية، والتي قد تزداد خطورة مع اقتراب الانتخابات، فالمعارضة لا تخفي قلقها من احتمال التصعيد الذي قد يلجأ إليه بكل الطرق والوسائل، بما فيها الدينية والطائفية، لمنع كليجدار أوغلو من الفوز.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

ترتيب أوراق إيران..
ما الذي يبحث عنه «عبداللهيان» في روسيا؟

قاموس جديد تشكله لغة السياسة الشرق أوسطية، وتسطر فيه إيران ملامح حقبة جديدة بالمنطقة، وإن ظل الملفان النووي والسوري كلمة السر فيها.

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان وصل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء إلى العاصمة الروسية موسكو، توجها بلقاء نظيره الروسي سيرغي لافروف.

الخارجية الإيرانية وضعت خطوطا عريضة لزيارة عبداللهيان إلى موسكو، أول ملامحها خطة العمل المشتركة والشاملة بشأن الاتفاق النووي ثم الملف السوري.

لكن قائمة الملفات، وفقا للبيان الإيراني، تشمل تبادل وجهات النظر بين لافروف وعبداللهيان حول الأوضاع في أفغانستان ومنطقة القوقاز وبحر قزوين أيضا بجانب العلاقات الثنائية.

أما موسكو فقد كانت أكثر وضوحا، إذ أكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أنه في ظل الاتفاق بين السعودية وإيران على استئناف العلاقات، فقد بحث لافروف وعبداللهيان أيضا وجهات النظر حول تحسين الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

وبالتزامن مع زيارة أمير عبداللهيان لروسيا فرضت الحكومة الكندية عقوبات جديدة على مؤسستين وستة مسؤولين في إيران بسبب انتهاك حقوق الإنسان وإنتاج طائرات مسيرة وصواريخ باليستية.

وبحسب وزارة الخارجية الكندية فإنها فرضت جولة عاشرة من العقوبات ضد إيران، شملت كبار المسؤولين في الحرس الثوري وقوات الشرطة بسبب «الانتهاك الجسيم والمنهجي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقمع الاحتجاجات في طهران وشمال غرب البلاد».

تهدئة إيرانية

من جانبه، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان للصحفيين عقب محادثات مع لافروف «تعاون طهران وموسكو لا يستهدف أي طرف ولا يشكل تهديدا لأي دولة».

نبرة تهدئة إيرانية جاءت رداً على إبداء الولايات المتحدة قلقها من تصاعد مستوى التعاون، لا سيما العسكري بين إيران وروسيا.

عبداللهيان أضاف في تصريحاته من موسكو «نأمل في استكمال اتفاقية التعاون الشامل مع روسيا، وأنا سعيد للغاية لمراجعة مسودة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين إيران وروسيا ووضع اللمسات الأخيرة عليها».

ووفقا لوزير الخارجية الإيراني فإنه «في أقل من شهر ستجري الدائرة القانونية في وزارتي خارجية البلدين المراجعة النهائية لاتفاقية التعاون الاستراتيجي»، مؤكدا أن موسكو تدعم خطة إحياء الاتفاق النووي بين إيران والغرب.

كانت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية قد أكدت أنه استجابة لمساعدة الطائرات بدون طيار الإيرانية، تقدم روسيا المساعدة التقنية لموسكو للمراقبة الإلكترونية.

إلا أن إيران تنفي صحة ما تحدثت عنه التقارير الإعلامية الأمريكية، موضحة أنها لم تزود روسيا بالسلاح في حرب أوكرانيا، وأنها أعطتها «عددا من الطائرات بدون طيار» قبل الحرب التي بدأت شرارتها في ٢٤ من فبراير/ شباط ٢٠٢٢.

فيما تؤكد الولايات المتحدة والدول الغربية أن إيران أكبر داعم عسكري لروسيا في الحرب مع أوكرانيا، ما جعلها تفرض على طهران موجة عقوبات شديدة وواسعة من قبل الدول الغربية بسبب دعم موسكو بالطائرات المسيرة.

> **قاموس جديد تسطر فيه إيران ملامح حقبة جديدة بالمنطقة**

عقبة المسيرات

وتوطدت العلاقات بين طهران وموسكو، خاصة بعد هجوم روسيا على أوكرانيا، وتمكنت إيران من إنهاء شراء مقاتلات سوخوي ٣٥ من روسيا.

ومرارا وتكرار، أكدت الخارجية الأمريكية أن جميع الخيارات المتعلقة ببرنامج إيران النووي مطروحة على الطاولة، لكن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست من بينها.

كان عبداللهيان قد كتب في تغريدة: «في الأيام الأخيرة، تشاورنا وتبادلنا الآراء مع وزراء خارجية النمسا وأستراليا وعمان وقطر والكويت وتركيا والإمارات وسويسرا وباكستان وماليزيا والمملكة العربية السعودية وليبيا وسوريا، وسألتقي وزير الخارجية الروسي في موسكو

قريباً».

ولم تتمكن وزارة الخارجية الإيرانية في حكومة إبراهيم رئيسي من إقامة علاقة ناجحة مع الدول الأوروبية والقوى العالمية.

وأمام ذلك، أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، الأحد، وفي أحدث تقييم استخباراتي لها حول الحرب في أوكرانيا، أنه بسبب الاستخدام الواسع النطاق لطائرات مسيرة إيرانية الصنع فقد هاجمت روسيا الأراضي الأوكرانية في غضون أيام قليلة ما لا يقل عن ٧١ مرة.

وتعتقد وزارة الدفاع البريطانية أن روسيا ربما تتلقى بانتظام طائرات بدون طيار من صنع إيران، ويبدو أن طهران تنتج بانتظام مسيرات من أجل تجديد ترسانة موسكو.

لكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من كل الأدلة والمعلومات التي تنشرها دول مختلفة حول صفقة الأسلحة هذه بين إيران وروسيا، لم يقبل قادة طهران تصريحات إرسال طائرات بدون طيار وأسلحة عسكرية إلى موسكو.

ففي أول خطاب له في العام الإيراني الجديد الذي صادف في ٢١ مارس/آذار الجاري، رفض المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي أي دور لبلاده في الحرب ضد أوكرانيا.

وقال خامنئي في خطابه: «نرفض رفضا قاطعا المشاركة في الحرب في أوكرانيا، ومثل هذا الأمر غير صحيح على الإطلاق».

وأضاف خامنئي: «بدأت الحرب في أوكرانيا من قبل الولايات المتحدة لتوسيع الناتو إلى الشرق، والآن بينما شعب أوكرانيا محاصر ويعاني من المشاكل تستفيد الولايات المتحدة ومصانع أسلحتها أكثر من الحرب، وبسبب ذلك فهم يعرقلون العمل الضروري لإنهاء الحرب».

وما بين هذا وذاك، فقد تعهد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، من خلال نشر صورة بجوار حطام طائرة مسيرة إيرانية الصنع من طراز «شاهد ١٣٦» بأن تواصل بلاده إسقاط المسيرات الإيرانية.

زيلينسكي أعلن أن روسيا أمرت إيران بإصدار ٢٠٠٠ طائرة مسيرة، وأن الجيش الروسي استخدم ٤٠٠ من هذه الطائرات الإيرانية المسيرة ضد مناطق في أوكرانيا.

وعلى الرغم من كل هذا النفي ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، الإثنين، نقلاً عن مصادر مطلعة، أن التعاون العسكري بين إيران وروسيا لا يقتصر على تبادل الأسلحة العسكرية، بل إن موسكو من جهة أخرى تزود طهران ببرمجيات متطورة في مجال التجسس والمراقبة الرقمية.

مصادر الصحيفة الأمريكية قالت: «يتم تبادل هذه المعدات في حين أن الجمهورية الإسلامية عادة ما تستخدم المعلومات والمعدات الإلكترونية بقوة».

ووفقا لهذا التقرير، بالإضافة إلى هذه القدرات السيبرانية تريد إيران عشرات المروحيات الهجومية والطائرات المقاتلة الروسية المتقدمة، فضلاً عن مساعدة موسكو في برنامج إيران الصاروخي بعيد المدى.

وتقدمت إيران بهذه الطلبات لتزويد روسيا بطائرات بدون طيار وصواريخ قصيرة المدى ومعدات حربية أخرى.

والثلاثاء، وصفت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن التقارير التي تحدثت عن تعاون سيبراني وعسكري بين إيران وروسيا بأنها «مثيرة للقلق».

لافروف: لا بديل عن الاتفاق النووي

هذا وشدد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، اليوم الأربعاء على ضرورة احياء خطة العمل المشترك حول الاتفاق النووي مع إيران،مؤكدا انه لا بديل عنها.

وقال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف،: «أولينا اهتمامًا خاصًا للتطور الناجز في العلاقات التجارية». واضاف «عززنا الاسس القانونية والوثائق لعلاقاتنا ونحاول ابرام معاهدة جديدة بين البلدين بدلا من السابقة».

ووصف العقوبات الأميركية ضد نقل البضائع بانها غير قانونية وقال: «لا يمكن فهم تصرفات الولايات المتحدة في كثير من الحالات».

وصرح وزير الخارجية الروسي بأن روسيا ترحب باستعادة العلاقات بين إيران والسعودية ، وقال: «تحدثنا [مع أمير عبداللهيان] عن سيناريوهات حل الأزمة في سوريا وفلسطين وأفغانستان ودول القوقاز».

وقال لافروف إن الناتو يقاتل موسكو إلى جانب أوكرانيا ، وقال: «ناقشنا أيضًا التدخل الغربي في حرب أوكرانيا ودعمهم لنظام كييف. علينا حل القضية الاوكرانية بالوسائل السياسية ، وبالتالي نحن نؤيد مبادرة الصين ».

وصرح وزير الخارجية الروسي بأن حلف الناتو بات يقاتل عمليا إلى جانب كييف، وأن انخراطه في النزاع بلغ مستوى لا يترك مجالا للمزيد.

وأضاف لافروف أن «الغرب لا يريد وقف النزاع في أوكرانيا» ووصف الكلام الذي صدر عن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أمس حول عدم جواز تحقيق هدنة في أوكرانيا لأن ذلك سيصب في مصلحة روسيا، بأنه «تحليل ضحل».

واعـرب عن امله أن تكون التوترات الحالية في العلاقات بين باكو وطهران مؤقتة وأن يتم التغلب عليها في أقرب وقت.

وشدد على ضرورة تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني ، وقال: «روسيا وإيران تتفقان على أنه لا بديل عن خطة العمل الشاملة المشتركة. نطالب باستئناف قرار الأمم المتحدة بشأن الاتفاق النووي الإيراني ، والعالم ينتظر عودة أميركا إلى التزاماتها».

وقال وزير الخارجية الروسي: «لدينا علاقات قوية مع الصين ، وهم يسيرون على الطريق الصحيح ، ونحن ندعم مبادرة الصين في مجال الأمن العالمي».

وقال لافروف: «روسيا وإيران تعبران عن استيائهما من نهج الغرب في التعامل مع دول العالم. لقد أكدنا على خطأ السياسة غير البناءة للغرب وأشرنا إلى تشكيل مجموعة من الأصدقاء في الأمم المتحدة».

> **عبداللهيان :تعاون طهران وموسكو لا يستهدف أي طرف**

وأضاف: «الولايات المتحدة تنتهك باستمرار المبادئ والقوانين الدولية ، ونحن نحترم مصالح إيران في المبادرات السلمية في أوكرانيا».

إيران ترحب بأي مبادرة تؤدي إلى السلام

أكد وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، أن الجمهورية الاسلامية ترحب بأي مبادرة تؤدي إلى سلام وأمن مستدامين في المنطقة والعالم، لا سيما مبادرة الرئيس الصيني حول حل الأزمة الأوكرانية.

وقال خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الروسي،سيرغي لافروف، إلى تطول علاقة ايران مع الدول الآسيوية، قائلاً: في إطار السياسة الخارجية للحكومة الجديدة ، وبالنظر إلى آسيا، أقمنا علاقات متقدمة مع الصين، وأيدت إيران فكرة

الرئيس الصيني فيما يتعلق بالسلام والأمن العالميين، ونرحب بأي مبادرة تؤدي إلى السلام والأمن المستدامين في المنطقة والعالم، ومن المهم اتخاذ إجراءات في هذا الإطار، مؤكداً ترحيب ايران بفكرة الرئيس الصيني بخصوص أوكرانيا.

وردا على سؤال حول الاحداث التي جرت مؤخرا في سوريا قال امير عبداللهيان: هناك احداث جرت خلال الايام الاخيرة في منطقة شرق الفرات، وللأسف فان الجانب الاميركي يكيل اتهامات فارغة حول هجمات زعم بأن جماعات موالية لايران شنتها وكذلك ادعاء آخر بان هذه الجماعات هاجمت احدى المناطق بطائرة مسيرة ايرانية.

واضاف: للاسف ان الجانب الاميركي طرح ويطرح ادعاءات لا اساس لها. ان الاميركيين اطلقوا حكما مستعجلا وقاموا بفعل متسرع قبل ان يقدموا اية وثائق تثبت ادعاءاتهم ، نحن لسنا بصدد المواجهة وخلق توتر ، ايران كان لها دور بناء على الدوام وان ردنا على الطرف الاميركي كان واضحا وحازما .

وفيما يتعلق بالعلاقات الايرانية الروسية اشار وزير الخارجية الايراني الى ان تطورا جيدا في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري قد تحقق وخاصة خلال العام ونصف العام الاخير وان حجم التبادل التجاري بين الطرفين ارتفع بنسبة ثلاثة اضعاف ونصف رغم ان هذه الزيادة لا تناسب بعد القدرات المتوفرة لدى الجانبين.

ونوه امير عبداللهيان الى ان محادثاته في موسكو تطرقت ايضا الى موضوع النقل والترانزيت والتركيز على تسهيل شؤون سائقي الترانزيت ورفع العوائق امامهم.

واعرب امير عبداللهيان عن امله بان يقوم نظيره الروسي بزيارة طهران قريبا قائلا ان المحادثات التي جرت اليوم تناولت احدث المستجدات قبيل التوقيع على اتفاقية التعاون الاستراتيجي طويل الامد بين البلدين، مضيفا « نحن الان في المراحل النهائية ونأمل في استضافة السيد لافروف قريبا للتوقيع على هذه الاتفاقية».

وردا على سؤال حول الاجتماع الرباعي حول سوريا قال رئيس الجهاز الدبلوماسي الايراني انه اجرى مشاورات مع المسؤولين الاتراك والروس خلال زيارته لهذين البلدين حول الاجتماع الرباعي، واضاف « اليوم ايضا تحدثت مع زميلي السيد لافروف ومن المقرر ان يعقد هذا الاجتماع خلال الاسبوع المقبل على مستوى مساعدي وزراء الخارجية . ايران وروسيا ستسعيان للتقريب بين وجهات النظر ، واذا تم التوصل الى اطار خلال هذا الاجتماع فيمكن عقد الاجتماع الذي سيليه على مستوى وزراء الخارجية».

وفيما يتعلق بالتطورات الجارية في منطقة القوقاز قال وزير الخارجية الايراني ان هذا الموضوع تم التركيز عليه بشكل خاص في محادثاته اليوم في موسكو واضاف : نحن لا نعتبر استمرار التوتر لصالح اي من الطرفين الاذربيجاني والارميني، بل نعتبر ان الأمن في هذه المنطقة يصب في مصلحة السلام والاستقرار والامن في المنطقة.

واعتبر امير عبداللهيان التدخلات الخارجية ومحاولات احداث تغيير في الجغرافيا السياسية في هذه المنطقة بأنها ستؤدي الى مزيد من التأزيم وتعقيد الاوضاع في المنطقة وصرح « نعتقد بضرورة حل قضايا هذه المنطقة عبر آلية ٣+٣ وباقي الآليات المتوفرة وبعيدا عن اللجوء الى العنف، هناك تطابق في الرأي مع السيد لافروف بأن يعقد الاجتماع القادم في طهران ونأمل في ان يؤدي هذا

الاجتماع والجهود الى حل سلمي للقضايا.

واكد امير عبداللهيان رفض ايران لاي تغيير في الجغرافيا السياسية للمنطقة وتحت اية ذريعة كانت ، وقال : نؤمن بضرورة وضع الاطراف المختلفة في مسار الحوار والحل السياسي لهذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالعلاقات الايرانية السعودية فقد قال امير عبداللهيان انه سيلتقي قريبا بنظيره السعودي واضاف: ان وجود اختلاف في بعض وجهات النظر امر طبيعي لكنه لا يشكل عائقا امام استئناف العلاقات الثنائية واعادة فتح السفارات والقنصليات.

لماذا موسكو؟

الخبير الإيراني في الشؤون الروسية روح الله مدبر وصف زيارة أمير عبداللهيان إلى موسكو بأنها «مهمة»، مؤكدا أن أحد محاور هذا الاجتماع هو قضية جنوب القوقاز، لأن البلدين يشددان على أنه لا ينبغي أن يكون هناك توتر جديد في هذه المنطقة.

روح الله مدبر قال في حديثه لوكالة أنباء فارس نيوز عن أبعاد زيارة عبداللهيان إلى موسكو: «هناك عدة جوانب مهمة في هذه الزيارة، وخلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى طهران، العام الماضي، والاجتماع المهم للغاية الذي عقده مع المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي، تم التطرق إلى نقاط خاصة».

حينها شدد خامنئي على أنه على الأمريكيين مغادرة سوريا ككل، موضحا أن «هذا فصل مشترك بين طهران وموسكو مما يدل على أن الروس متفقون معهم في هذا الشأن».

وذكر الباحث الإيراني المعني بالقضايا الروسية أن الخبراء يتوقعون إزالة العقبات الموجودة في طريق إخراج الدولار من الشبكة المصرفية لإيران وروسيا، قائلاً: الشبكة المصرفية في روسيا تسمى مير والشبكة المصرفية في إيـران، المعروفة باسم شتاب، من المفترض أن تتحدا مع بعضهما البعض، وإزالة عقبات مهمة للغاية في المجال التجاري والاقتصادي».

وأشـار إلـى أن «هـذا الأمـر مهم لرجال الأعمال الإيرانيين وله تأثير خاص في مجال السياحة، وتؤدي هذه المشكلة إلى وصول الميزان التجاري إلى رقم أعلى على الرغم من زيادة هذا الرقم التجاري اليوم، إلا أنه غير مقبول».

وفي إشارة إلى زيارة الرئيس الصيني لروسيا، أشار هذا الخبير الإيراني في الشؤون الروسية إلى أنها كانت تعبيراً عـن النظام العالمي الجديد، موضحا أن طهران كانت أحـد المحاور المهمة للجانبين، وهـذه القضية كما تم خلال المباحثات الوزارية، حيث تعتبر الـشـؤون الخارجية للبلدين مهمة.

> **لافروف: ضرورة احياء خطة العمل المشترك حول الاتفاق النووي مع إيران**

وفي النهاية، وفي إشارة إلى بداية الفصل المشترك في العلاقات بين إيران وروسيا، قال: إن الفصل المشترك في المحادثات بين إيران وروسيا هو عدم توسع الناتو شرقاً، وهذه المسألة مهمة بالنسبة لإيران.

ولفت إلى أن «توسع الناتو إلى الشرق هو تهديد مشترك لإيران وروسيا، وكما يبدو أن التطورات الجديدة في جنوب القوقاز مهمة للبلدين لأنهما يعتقدان أنه لا ينبغي أن يكون هناك توتر جديد في هذه المنطقة».

واختتم حديثه بالقول: «في الوقت الحالي حالت مجموعات حفظ السلام الروسية في منطقة جنوب القوقاز دون حدوث توترات وصراعات جديدة، ويؤمن البلدان بالسلام والاستقرار في المنطقة».

الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار

رسالة من الرئيس جو بايدن 24 آذار/مارس 2023

*البيت الأبيض

قد يكون لانعدام الاستقرار في أي مكان تداعيات عالمية في عالمنا المترابط. يرتبط أمن الأمريكيين وازدهارهم هنا في الوطن ارتباطا مباشرا بالأمن والصحة الاقتصادية للشعوب في كل مكان. تمتد الصراعات إلى خارج حدود الدول التي تشهدها، ويدفع العنف والحرمان عددا قياسيا من الناس إلى ترك منازلهم.

إن أهوال الحرب التي تتكشف في أوكرانيا، حيث ترتكب القوات الروسية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكذلك في اليمن وسوريا، تذكرنا كل يوم بالتكلفة البشرية الفادحة للصراعات. لقد أدركنا جميعنا في خلال السنوات القليلة الماضية التي اختبرنا فيها وباء كوفيد-١٩ والتأثيرات

المتسارعة لأزمة المناخ أنه لا يمكن لأي دولة أن تنأى بنفسها عن التحديات المشتركة التي تشكل عالمنا.

للأسف، غالبا ما تكون أكثر الدول تضررا هي الدول التي تتمتع بأقل قدر من الموارد للتعافي. إن القيادة والالتزام اللذين تتحلى بهما الولايات المتحدة بالغي الأهمية لحشد العالم للاستجابة في وقت الأزمات وتخفيف الآثار على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وندرك في الوقت عينه أن أفضل استراتيجية لإنقاذ الأرواح وبناء استقرار دائم وتعطيل دائرة العنف هي تتمثل بمنع النزاعات قبل وقوعها. ويتعين علينا مواصلة تلبية المطالب الملحة اليوم والتطلع إلى الاستثمارات التي نستطيع القيام بها الآن لتوفر غدا أكثر سلاما للناس في كل مكان، بما في ذلك في الولايات المتحدة.

هـذا هو الهدف من قانون الهشاشة العالمية الذي أقره الكونغرس في العام ٢٠١٩ بدعم قوي من الحزبين. لقد أعلنت إدارتـي الـعـام الماضي عن الدول الشريكة ذات الأولـويـة بالنسبة إلينا وكشفت عن رؤية محدثة لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار بما يتماشى مع أهداف قانون الهشاشة العالمية. وأقدم اليوم للكونغرس خططا عشرية لتنفيذ استراتيجيتنا بالعمل مع شركائنا ذوي الأولوية، أي هايتي وليبيا وموزمبيق وبابوا غينيا الجديدة وساحل غرب إفريقيا، بما في ذلك بنين وساحل العاج وغانا وغينيا وتوغو.

تمثل هذه الخطط التزاما هادفا وطويل الأمد من جانب الولايات المتحدة ببناء المرونة السياسية والاقتصادية للمجتمعات الشريكة من خلال القيام باستثمارات استراتيجية في الوقاية للتخفيف من نقاط الضعف الكامنة التي قد تؤدي إلى نشوب الصراع وأعمال العنف والتي هي ضرورية لتحقيق السلام الدائم. تمثل هذه الخطط بيانا لقيمنا المتجذرة بعمق في التزام الولايات المتحدة بدعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وتضخيم العمل غير المقدر الرامي إلى الوقاية وبناء القدرات، والذي يعكس غالبا تفاني عقود من الحوار والدبلوماسية. والأهم من ذلك هو أن هذه الخطط مبنية على الشراكات المحلية ورفع الأصـوات المتنوعة، بما في ذلك أصـوات النساء والشباب، إدراكا لحقيقة أن الأقرب إلى التحديات هم أكثر من يعرف ما هو مطلوب لتحقيق السلام والتقدم.

تشدد كل من هذه الخطط على التعاون والتنسيق عبر مختلف إدارات الحكومة الأمريكية، وكذلك بين هذه الأخيرة والشركاء المحليين والدوليين، كما تستفيد من كامل نطاق مجموعة أدواتنا الدبلوماسية والتنموية والدفاعية، وهي مصممة وفقا للتحديات والفرص الفريدة لكل دولة ومنطقة. لن تحقق هذه الاستثمارات في السلام والازدهـار عائدات للدول الشريكة ذات الأولوية في العقود المقبلة فحسب، بـل ستعزز المزيد من الاستقرار والنجاح والأمن للدول في مختلف أنحاء العالم وتساعد على دفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. وبينما تعمل إدارتي على ترجمة هذه الخطط من خرائط الطريق إلى نتائج، أتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع الكونغرس ومع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني الذين يقودون هذا الجهد على كافة المستويات.

> **يرتبط أمن الأمريكيين وازدهارهم بالأمن والصحة الاقتصادية لشعوب العالم**

نحن نقف عند منعطف طريق في التاريخ وستحدد الخيارات التي نتخذها اليوم شكل العالم للأجيال القادمة. وأعتقد أننا سنخلق مستقبلا أكثر سلاما وازدهارا للجميع من خلال الجمع اليوم بين التخطيط طويل الأجل والحلول المملوكة محليا والقيادة الأمريكية الحيوية.

جوزف ر. بايدن الابن

الشرق الأوسط الجديد.. الفائزون والخاسرون من الحراك الجاري في المنطقة

*مودرن دبلوماسي

عامر أبا بكر إيقف وراء الحراك الجاري في المنطقة عدة دول مؤثرة مثل السعودية وتركيا وإيران وبدرجة أقل مصر. فيما كان قبل بضع سنوات، من المستحيل تخيل أي تقارب سياسي أو دبلوماسي بين السعودية وإيران، وبين تركيا ومصر، وبين عدد من الدول العربية وسوريا.

يتناول مقال عامر أبابكر في «مودرن دبلوماسي» تطورات المنطقة ويشير إلى أنه على مدى عقود، كانت الولايات المتحدة تعمل على «شرق أوسط جديد» يحتضن إسرائيل، ومن ثم تتجه الظروف نحو «شرق أوسط جديد يشمل إيران».

ويرى الكاتب في دراسة عوامل التغيير الحالي أنه على الصعيد الداخلي، من الواضح أن المنطقة بزعمائها وشعبها قد سئمت الحروب والاضطرابات، وهي الآن تحسد العالم على تقدمه وهي غارقة في عقباتها وأزماتها التي لا تنتهي.

وعلى الصعيد الدولي، يمكن الحديث عن دور الولايات المتحدة ومن ثم التغيرات السياسية والاجتماعية في أوروبا بالتزامن مع صعود قوى دولية على الأطراف مثل الهند والصين وغيرهما، وأخيراً الحرب في أوكرانيا.

ومن وجهة نظر الكاتب كانت البداية مع وصول الرئيس دونالد ترامب ولجوئه إلى لغة مؤلمة لا تخفي أن الرجل لا يحترم المنطقة وقادتها بل يعتبرها مجرد بازار يسوق فيه ما يشاء. ومجرد جهاز صراف آلي يسحب منه متى شاء وبقدر ما يشاء. ناهيك عن صراحته بأنه لن يخوض حروبا باسم منطقة يراها كسولة ومتخلفة وترفض الاعتماد على نفسها. وقد جسّد ترامب هذه

> أكثر الدول تضررا هي الدول التي تتمتع بأقل قدر من الموارد للتعافي

الإدانــة عندما رفض ضرب إيـران ردا على هجمات الحوثيين الخطيرة على منشآت نفطية في السعودية منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

وقد دفعت هذه الصراحة الفجة وقلة الاحترام منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، خاصة الدول التي اعتبرت الولايات المتحدة حليفًا أبديًا مثل السعودية، إلى التساؤل: ماذا سيفعل الديمقراطيون بنا إذا كان ترامب حليفنا الجمهوري لا يحترمنا؟

ويضيف الكاتب: لم ينتظر الديمقراطيون طويلاً فبعد أن جاء جو بايدن إلى البيت الأبيض اتخذ نهجا مشابها لنهج ترامب، ولكن لأسباب أخرى ومن عقلية مختلفة.

بالإضافة إلى انزعاج السعودية ودول أخرى في المنطقة من قضايا الحقوق والحريات التي ألمحت إليها إدارة بايدن، هناك ارتباك كبير أبدته هذه الإدارة في التعامل مع مشاكل المنطقة.

ومن ذلك، كما يرى الكاتب، اهتمامها المفرط بالصراع مع الصين ولاحقًا بالحرب في أوكرانيا على حساب حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في هذه المنطقة.

ويشير الكاتب إلى أن لإدارتي ترامب وبايدن دورا في إيقاظ قادة الشرق الأوسط والخليج، لأن مقاربتهم كانت بمثابة دعوة للاستيقاظ سيكون من الخطر تجاهلها.

وكانت الخدمة التي قدمتها الإدارتان لقادة المنطقة هي أنهم متساوون في ازدرائهم للجميع: السعودية وتركيا والإمارات ومصر والأردن مع الحرص على المزيد من خنق إيران وسوريا لأسباب معروفة.

وسط هذا العمل، اندلعت حرب روسيا ضد أوكرانيا لتخلط الأوراق في جميع أنحاء العالم، ولكن على وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط والخليج بسبب توتراتها الاستراتيجية التقليدية وثرائها بالنفط والموارد الطبيعية، والحاجة إليها من كلا المعسكرين لكسب دعمها لها.

كانت حرب أوكرانيا وأوروبا بمثابة جرس إنذار في الاتجاه الإيجابي لقادة الخليج. كانت حرب أوكرانيا متنفسًا لهؤلاء القادة على أكثر من مستوى. وأعطتهم في البداية الفرصة للمناورة والتعبير عن استيائهم من الإهانات الأمريكية. وأعطتهم بديلاً لا يقل قوة عن الغرب التقليدي يمكنهم التعامل معه في ظروف أفضل وبدون إهانات، وهو معسكر روسيا والصين وعشرات الدول التي تسبح في فلكهما حول العالم.

سيكون من الخطأ الإفراط في التفاؤل بشأن هذا الحراك متعدد الأوجه. ومن وجهة نظر الكاتب تتطلب الواقعية الاعتراف بأنها كلما كانت استثنائية زادت أسباب فشلها في ظل غياب التطور الكافي والتضحيات

> ستحدد الخيارات التي نتخذها اليوم شكل العالم للأجيال القادمة

المطلوبة من جميع الأطراف.

ومن نقاط ضعف هذه الحركة أنها ناتجة عن ضغط مدفوع بالحاجة وليست عن قناعة. فإيران تخنقها العقوبات والوضع الداخلي غير المستقر. ولم يعد بإمكان السعودية أن تتسامح مع صاروخ واحد من الحوثيين. كما يعاني الاقتصاد والوضع المالي في تركيا من ضائقة شديدة. ومصر لا يتحرك بها شيء غير «الأرز». ويريد النظام في سوريا الخروج من عزلته التي ستكون تتويجًا لما يعتبره انتصارًا على خصومه. وتريد الإمارات أن تثبت للولايات المتحدة أنها ليست كل شيء في هذا الكون.

ويضيف الكاتب على الصعيد العملي، هناك العديد من المعوقات التي ستقف في طريق هذا الحراك خاصة عندما يتعلق الأمر بالسعودية وإيران ومصر وتركيا. إنها صدفة جيدة (وسيئة في نفس الوقت) أن التطبيع (أو عدمه) بين الرياض وطهران سينعكس إلى ما هو أبعد من الدولتين، وينطبق الشيء نفسه على أنقرة والقاهرة.

فالسعودية وإيران تفصل بينهما خلافات سياسية ودينية واستراتيجية ليس من السهل التغلب عليها. وساحات المواجهة بين الدولتين شاسعة، منها اليمن والبحرين والعراق وسوريا ولبنان، وهناك حتما مجالات وقضايا أخرى تشكل نقاطا للخلاف.

كما أن تركيا ومصر عالقتان في العديد من القضايا، أبرزها جماعة الإخوان المسلمين وليبيا ومجالات الطاقة في البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى السياسة الخارجية المصرية غير المستقلة تمامًا والموجهة مع رياح الخليج، وتظل الملفات الخارجية التركية بما في ذلك التطبيع مع مصر، معتمدة على نتائج الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تركيا أواخر مايو/أيار.

كما سيكون ضروريًا للقادة العرب والخليجيين الذين قرروا الانخراط في هذه الحركة، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة لن تقبل بسهولة المناورات من وراء ظهرها في منطقة تعتبرها مضمونة لأكثر من ٧٠ عامًا. وهناك أيضاً موقف إسرائيل الذي لن يقبل إعادة تأهيل النظام الإيراني في المنطقة، ولن يبتلع بسهولة أن المنطقة فضلت إيران.

ولكن يرى الكاتب أن ما يحدث في العالم يفوق الولايات المتحدة وإسرائيل ويحدث ضد إرادتهم. إنها فرصة لن تتكرر بسهولة إذا عرفت المنطقة كيف تستفيد منها لصالح الجميع.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

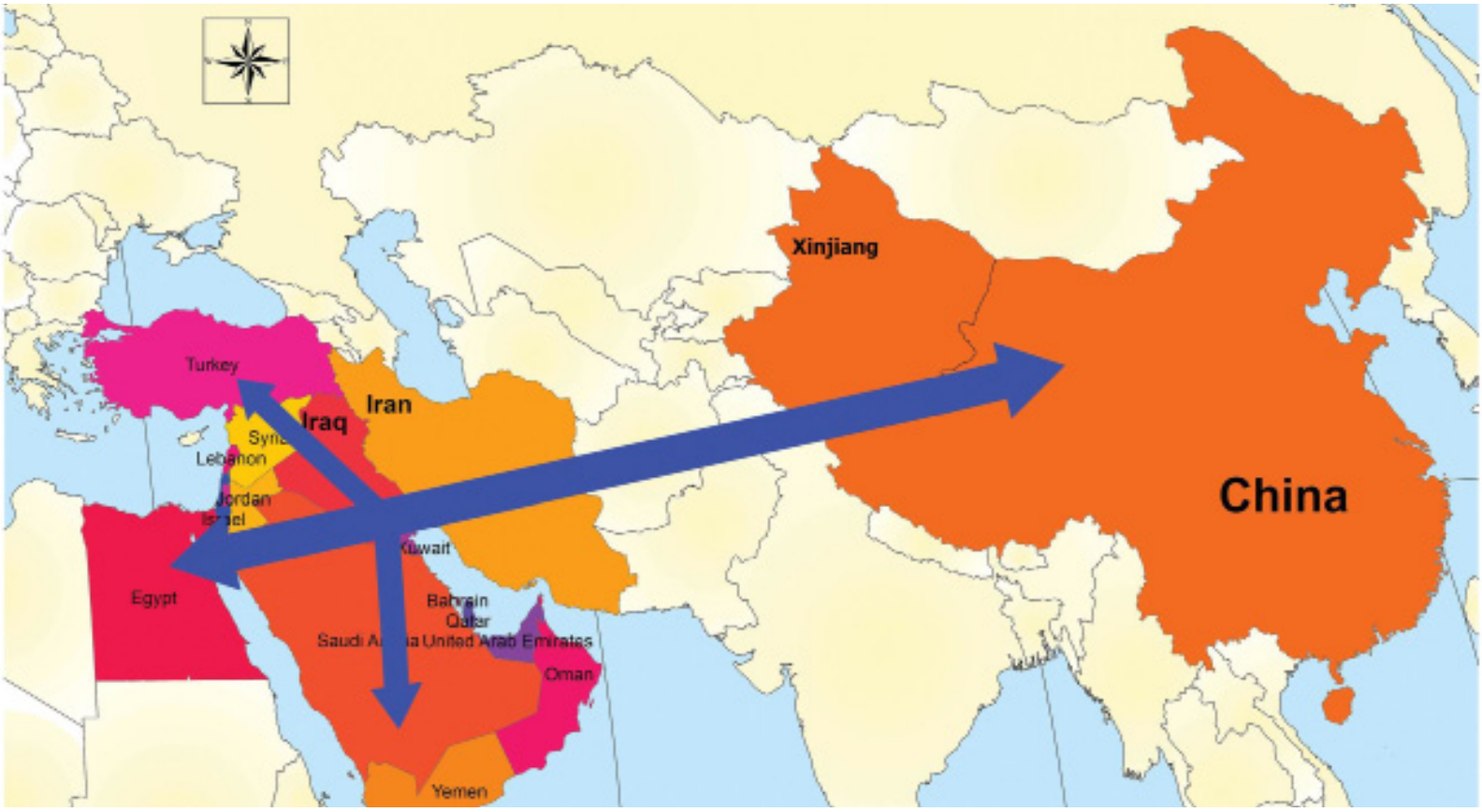

عمرو حمزاوي:

الفرص والتحديات المُحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط

تُنبئ وساطة الصين في التوصّل إلى اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بحدوث تحوّل مُحتمل في السياسة التي تتّبعها بيجينغ منذ ردحٍ طويل من الزمن وقوامها الالتزام بحدّ أدنى من الانخراط الإقليمي وتركيزه على المجال الاقتصادي. أما اليوم، فهي تسعى، من خلال دعوة هذَين الخصمَين اللدودَين في الشرق الأوسط إلى طاولة الحوار، إلى تعزيز مصداقيتها بصفتها شريكًا يُعتدّ به في منطقة احتجّت في مناسبات عدة على فك الارتباط الأمني الأمريكي بالمنطقة واشتكت من إهمال واشنطن الاستراتيجي لها.

لكن قدرة الصين على تحقيق أهدافها المعلنة الرامية إلى حل صراعات الشرق الأوسط بشكل سلمي وإرساء الاستقرار الإقليمي ستصبح الآن تحت مجهر الاختبار. يُشار إلى أن الاتفاق السعودي الإيراني على استئناف العلاقات والتأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، سيعتمد على سياسات القوى الإقليمية، وتحديدًا إيران. على الرغم من تدخل المملكة في شؤون البحرين في العام ٢٠١١ وانخراطها العسكري في حرب اليمن منذ العام ٢٠١٦، فإن الجمهورية الإسلامية تنتهج حيال الشرق الأوسط سياسة تدخلية بطبيعتها، انطلاقًا من أسس تاريخية وإيديولوجية، وتحتاج إلى مراجعتها. وقد تتمكن طهران من

تحقيق ذلك عبر الحدّ من دعمها للمجموعات غير الدولتية والحدّ من السياسات العدائية في العراق ولبنان وسورية واليمن والخليج.

الترحيب بالصين

لطالما رحّبت دول الشرق الأوسط بانخراط بيجينغ في المجالات الاقتصادية. فقد ازداد إجمالي تجارة الصين مع المنطقة بشكل هائل منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وهو يتنامى باطّراد، إذ ارتفع من ١٨٠ مليار دولار في العام ٢٠١٩ إلى ٢٥٩ مليار دولار في العام ٢٠٢١. في المقابل، تراجع إجمالي تجارة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من ١٢٠ مليار دولار في العام ٢٠١٩ إلى ٨٢ مليار دولار في العام ٢٠٢١. وما زالت الصين تعمل على توطيد روابطها الاقتصادية متجاوزةً الانقسامات الإقليمية، ما يسهم في تعزيز مكانتها بصفتها أكبر شريك تجاري لقوى إقليمية مثل مصر وإيران والأردن والكويت والسعودية والإمارات.

تفادت الصين تاريخيًا التورّط في صراعات المنطقة أو اتّخاذ مواقف مباشرة بشأن الخلافات الشائكة. وبدلاً من تحدّي هيمنة الولايات المتحدة وتفوّقها العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، استفادت الصين، كقوة عظمى ثانوية، من الغطاء الأمني الأمريكي من دون أن تسهم فيه، ومن دون أن تتكبّد الكلفة الأمنية نفسها التي تكبّدتها الولايات المتحدة، ومن دون أن تواجه المعضلات الاستراتيجية ذاتها.

لكن هذا الواقع يتبدّل اليوم على ما يبدو. فمن خلال التوسط في اتفاق استئناف العلاقات بين الرياض وطهران، تخوض بيجينغ غمار منعطف جديد يرتكز على توسيع انخراطها في المنطقة عبر الانتقال من التبادل الاقتصادي إلى حل النزاعات بشكل تفاوضي.

وقد رحّبت الكثير من القوى الإقليمية بهذا التغيُّر في النهج الصيني، عاقدةً آمالها على المصالحة السعودية الإيرانية بعد خصومة دامت عقودًا وأسفرت عن تداعيات جمّة ألقت بظلالها على المنطقة منذ اندلاع شرارة الربيع العربي. فمنذ العام ٢٠١١، أدّت سلسلةٌ من التصعيدات بين الجانبَين إلى تأجيج جذوة عددٍ من النزاعات الإقليمية، واتّخذت شكل حروبٍ بالوكالة في اليمن، وأحبطت مساعي إرساء الاستقرار في العراق، وساهمت بالتزامن مع عوامل أخرى في الأزمة المديدة التي تعصف بلبنان، وفي المأزق السياسي الذي يحاصر سورية. إضافةً إلى ذلك، زعزعت الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ على السعودية والإمارات في العام ٢٠١٩ بشكل متزايد ثقة دول الخليج في الضمانات الأمنية الأمريكية، التي تلقّت ضربة قوية بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني. كذلك، باتت فعالية المنظومة الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط بُعيد هجمات العام ٢٠١٩ موضع شك. لذا، يوفّر الوعد الصيني بحل نزاعات المنطقة سلميًا مسارًا جديدًا محتملاً، إنما لم يُجرَّب من قبل.

> **تحول محتمل في السياسة التي تتبعها بيجينغ منذ ردح طويل من الزمن**

تشكّل طريقة العمل التي تتّبعها الصين من أجل بلوغ حلول تفاوضية للنزاعات عامل جذبٍ لدول المنطقة التي وجّهت في مناسبات عدة منذ العام ٢٠١١ انتقادات للإدارات الأمريكية المتعاقبة بسبب انسحابها الاستراتيجي من الشرق الأوسط، وامتعضت من فشل التدخل الأمريكي في العراق وليبيا وسورية ودول أخرى. قد تشيد الصين بوساطتها في الاتفاق السعودي الإيراني باعتبارها نجاحًا دبلوماسيًا لم تُحرزه الولايات المتحدة خلال فترة طويلة،

لكن على طهران والرياض أولاً الإيفاء بالتزاماتهما فيه. فمن غير الواضح بعد ما إذا ستؤتي جهود الوساطة الصينية أُكلها في المرحلة المقبلة، إذ إن ذلك لا يعتمد على بيجينغ، ومن غير المعروف كذلك كيف ستنعكس هذه المساعي على الشرق الأوسط وعلى مستقبل الانخراط الصيني في المنطقة.

وفيما تغوص الصين في أتون السياسات الشرق أوسطية وتعقيداتها، ستواجه تحديات استراتيجية من شأنها تقويض صورتها كطرف حيادي، وسيكون نجاح استراتيجيتها الجديدة في المنطقة رهنًا بالوقائع المحلية على الأرض، وأبرزها سياسة إيران الإقليمية.

> **قدرة الصين لحل صراعات الشرق الأوسط ستصبح الآن تحت مجهر الاختبار**

حلول جديدة أم استمرار الوضع القائم؟

شكّل تعهّد الجانبَين بـ»احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية» أحد البنود المحورية في الاتفاق السعودي الإيراني. وستحدّد السياسة الخارجية الإيرانية إلى حدٍّ بعيد ما إذا سينجح الاتفاق في خفض وتائر التصعيد أو في تغيير الوضع القائم على نحو فعّال. بعبارة أخرى، نجاح الاتفاق مرهونٌ بالحدّ من الدعم الإيراني لكلٍّ من الحوثيين في اليمن، والقوات الشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، والرئيس بشار الأسد في سورية. يجب أن يكون الهدف النهائي للسياسة العامة، على كل هذه الجبهات، تعديل المواقف الإيرانية. فإذا لم تكفّ فعليًا عن سياساتها التدخلية التي انتهجتها في الماضي، فستقضي على آفاق نجاح الاتفاق الذي أُبرم بوساطة من الصين.

يحمل فك الارتباط بالجبهة اليمنية على الأرجح الحظوظ الأكبر بالنجاح. فبالنسبة إلى السعودية، يبدو هذا الهدف في متناول يدها، ولا سيما أنها ترغب منذ فترة في الانسحاب من الصراع اليمني، وتبحث عن سبيل مقبول للخروج من مأزقها مع جارتها الجنوبية ودعم التوصّل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى إيران، سيمنحها الحدّ من تدخّلها في اليمن فرصةً لتبرهن للسعودية والصين على السواء صدق نواياها واحترامها لسيادة الدول ورغبتها في إرساء الاستقرار الإقليمي.

من خلال التعاون مع المملكة، يمكن لإيران أن تمارس ضغوطًا على حلفائها الحوثيين من أجل القبول بترتيب مع القوات اليمنية المدعومة من دول الخليج حول تقاسم الحكم، وحثّ الجانبَين على تحويل اتفاقية الهدنة المؤقتة إلى معاهدة سلام دائمة تفضي إلى إنهاء الصراع. قد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى استعادة الاستقرار الداخلي في اليمن وتأمين الحدود الجنوبية للمملكة. ويمكن لطهران أيضًا، لحفظ ماء الوجه وصون مصالحها، أن تمنح حلفاءها الحوثيين حصة مهمة في الحكومة، ما يسمح لها بتحقيق فوز دبلوماسي بصفتها قوة قادرة ومسؤولة، وضمان عدم وقوع مضيق باب المندب تحت سيطرة جهة مُعادية.

إذا وفت إيران بتعهّدها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، فستحمي مصالحها الوطنية وتظهر أنها حليفٌ استراتيجي يُعتدّ به للصين في الشرق الأوسط. ومقابل ضمان وقف هجمات الحوثيين على السعودية والدول المجاورة، يمكن لطهران أن تطالب مجلس التعاون الخليجي بمنحها ضمانات أمنية مماثلة، من بينها التزام الدول العربية بمنع الولايات المتحدة أو

إسرائيل من عبور مجالها الجوي في حال شنّ أحد الجانبَين عملية عسكرية ضد الجمهورية الإسلامية. يُشار إلى أن إيران تطالب السعودية بوقف تمويل وسائل الإعلام المعادية للنظام الإيراني، ومن ضمنها قناة «إيران إنترناشيونال» التي يقع مقرّها في لندن.

أما إحراز تقدّم في العراق ولبنان وسورية فهو أقلّ احتمالاً. فاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السعودية وإمكانية الحصول على تعهّدات أمنية متبادلة بوساطة من الصين ليسا كافيَين لتحفيز تبدّل مفاجئ في سياسات طهران. لا يجب على الصين والسعودية أن تعلّلا النفس بحدوث إنجاز في هـذه الـدول الثلاث، إذ ينبغي إعادة بلورة السياسات على امتداد عقد من الزمن كي يصبح من الممكن تحقيق الاستقرار في العراق؛ ويجب تخطّي الطائفية، ومعالجة الفساد وإخفاق الدولة المزمن في لبنان؛ ولا بدّ من التوصّل إلى اتفاق سياسي في سورية. لذا، فالتطلّع الأكثر واقعية هو أن توقف إيران تدريجيًا الدعم الذي توفّره لوكلائها، ما يؤدّي شيئًا فشيئًا إلى وضع حدٍّ للمآزق المستمرة التي يغذّي التدخّل الخارجي جذوتها.

قد تجد إيـران، التي هي بحاجة ماسّة إلى شريان حياة اقتصادي آخر يُضاف إلى ذلك الذي تمدّه بها روسيا والصين، مزيدًا من الدول الخليجية الراغبة في إقامة شراكات تجارية معها. غالب الظن أن عُمان وقطر والإمارات والكويت ستدعم هذه الخطوة، انطلاقًا من رغبتها في تعزيز روابطها التجارية القائمة حاليًا مع إيران. ومن خلال الحفاظ على المصالحة مع السعودية، ستكون طهران في موقع أفضل يخوّلها الخروج من عزلتها الإقليمية والدولية، ما يصبّ مباشرةً في صالح مواطنيها. فعلى سبيل المثال، يُرجَّح أن يتيح تحسّن العلاقات مع السعودية للإيرانيين دخولاً أسهل إلى المملكة لأداء مناسك الحج في مكة.

في ظل سيناريو مثالي، ولو كان مستبعدًا، من شأن بوادر حسن النيّة هذه أن تقطع شوطًا أبعد من مجرّد استرضاء الـدول العربية المجاورة لإيـران. فقد تخفّف عزلة طهران الدولية مثلاً، وتعزّز موقفها الدبلوماسي مع الولايات المتحدة وأوروبا، وتسمح لها بالضغط لاستئناف المحادثات بشأن برنامجها النووي، وإطلاق مسار تفاوضي لمعالجة مسألة العقوبات الغربية المفروضة عليها. ويُحتمَل أن يـؤدّي إلغاء العقوبات تدريجيًا إلى فكّ قيود الاقتصاد الإيراني المتعثّر، وقد يتيح للنظام تحسين الظروف المعيشية المتدهورة لمواطنيه. وعلى الرغم من أن الفشل في إعـادة إحياء الاتفاق الإيراني يثير شكوكًا أساسية حول استعداد الجمهورية الإسلامية للإحجام عن تطوير أسلحة نووية، فإن تعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة وصولها إلى الأسواق العالمية قد يشكّلان حافزًا لها للتراجع عن سباق التسلّح المحموم الذي تخوضه، وإيلاء الأولوية لتحقيق التعافي الاقتصادي الذي تشتدّ الحاجة إليه.

> **لطالما رحبت دول الشرق الأوسط بانخراط الصين في المجالات الاقتصادية**

تشغل الصين، باعتبارها كانت وما زالت الشريك التجاري الأكبر لإيران منذ عشر سنوات، موقعًا فريدًا يخوّلها حمل إيران على الوفاء بتعهّداتها، على الرغم من أن استعداد بيجينغ للقيام بذلك لا يزال غير مؤكّد. ولكن من الواضح أن الصين خاضت رهانًا طموحًا في دور الوساطة الذي أدّته بين البلدَين، ويتوقّف المسار الذي ستسلكه الأمور مستقبلاً على حجم الضغوط التي تعتزم الصين ممارستها، وبدرجة أكبر بكثير، على السلوك الذي تختار كلٌّ من إيران والسعودية اتّباعه.

دور الصين في حلبة تنافس القوى العظمى على الشرق الأوسط

في المرحلة المقبلة، سيكون على الصين أن تقرّر ما الدور الذي ترغب في أدائه في المنطقة: دور وسيط دبلوماسي، أم جهة راعية عسكرية، أم عملاق اقتصادي مُنصرِف عن الشؤون الأخرى. لا يزال من السابق لأوانه استباق التحوّلات التي قد تخوضها المكانة الإقليمية للصين، إلا أن مساعيها الأخيرة في دبلوماسية الشرق الأوسط تُنبئ بمصالح جيوسياسية أوسع. وخير مثال على ذلك القمة الصينية العربية التي أُقيمت دورتها الأولى في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر الفائت.

ليس واضحًا ما إذا كانت سياسة «صفر نزاعات» التي تنتهجها بيجينغ قادرة على النأي بها عن الضغوط الدبلوماسية لتحديد اصطفافات جيوسياسية نهائية. ولكن سيتعيّن عليها خوض هذه الأجواء الجيوسياسية الجديدة بطرق مدروسة. فقد تتسبّب الصين، من خلال عملها على تعزيز التقارب السعودي الإيراني، بإثارة حفيظة إسرائيل غير المتحمّسة لهذا التقارب. وينبغي على بيجينغ أيضًا، وهي ماضيةٌ في تطبيق مقاربة «صفر نزاعات»، ألاّ تغضّ الطرْف عن القضية الدائمة في الشرق الأوسط، أي القضية الفلسطينية، إذا أرادت الحفاظ على مصداقيتها في أوساط الجماهير العربية. وفي مواجهة هذه المصالح المتضاربة، قد تتطوّر السياسة الإقليمية الصينية القائمة على التحوّط الاستراتيجي، عن غير قصد، إلى سياسة شاملة لتحقيق تـوازن في القوى وضمان الأمن في الشرق الأوسط. قد تحمل الصين الصاعدة آفاقًا بإرساء تعدّدية الأقطاب العالمية في الشرق الأوسط، ولكن سيتعيّن عليها مواجهة العثرات نفسها التي اصطدمت بها الولايات المتحدة، والتغلّب عليها، إذا أرادت إحداث تغيير ملموس في الوضع الإقليمي القائم.

أما في ما يتعلق بالولايات المتحدة، فيجب ألاّ تنظر إلى توسّع الانخراط الصيني بأنه تهديد لها وحسب. فبيجينغ لا تستطيع، ولا ترغب، في الاستيلاء على دور واشنطن باعتبارها القوّة العسكرية المهيمنة في المنطقة. بل واقع الحال هو أن انخراط الصين الجيوسياسي الموسَّع قد يفتح مجالات أمام زيادة تعاونها مع الولايات المتحدة، من خلال الاستثمار في علاقات إقليمية محدّدة تفتقر إليها واشنطن، وخير مثالٍ على ذلك الروابط التجارية القوية بين الصين وإيـران. وبما أن هاتَين القوتَين العظيمتَين متفقتان بشأن بعض مصالحهما الأساسية في المنطقة، بما في ذلك ضمان تدفّق موارد الطاقة العالمية وحرّية الملاحة، يجب على الولايات المتحدة أن تتصرّف بحكمة فتمتنع عن ممارسة ضغوط على حلفائها العرب للدخول في شراكات حصرية معها. وبدلاً من أن تتخوّف واشنطن من اندلاع حرب باردة في الشرق الأوسط وتسهم في تأجيجها، ينبغي عليها أن تُعيد تقييم أولوياتها في المنطقة وتبحث عن سبلٍ لتحقيق نتائج إيجابية وموطّدة للاستقرار من الانخراط مع بيجينغ.

> **رحبت الكثير من القوى الإقليمية بهذا التغير في النهج الصيني**

ربما تتهيّأ منطقة الشرق الأوسط لتصبح حلبةً للتنافس المتعدّد الأقطاب، ولكن هذا التنافس قد لا يكون عموديًا وقد لا يحدث بين ليلة وضحاها. لذا، علـى القوى العظمى أن تستجيب للوقائع على الأرض من خلال الإصغاء إلى القوى المحلية والتكيّف مع الهواجس الإقليمية المتبدّلة. وطالما لم يعد بالإمكان الحفاظ على الأحادية القطبية الأمريكية، ربما من الأجدر بالولايات المتحدة أن تواكب التغييرات الراهنة لتحقيق مصالحها على أفضل وجه.

* مؤسسة كارنيغي

كيونتين كرافتون:

إدراك أزمة المياه العالمية

مدينة نيويورك- يأخذ العالم في التعود على تقاطر عناوين الصحف التي تتناول الكوارث الطبيعية عقب كل كارثة جديدة ناجمة عن تغير المناخ. فموجات الحر التي تزداد شدةً وتواتراً تتسبب في نشوب حرائق في غابات كاليفورنيا، وفي موت الشعاب المرجانية على نطاق واسع في أستراليا. وأعصفت فيضانات غير مسبوقة بباكستان، وألمانيا، والصين، ونيوزيلندا. ويعاني ملايين الأشخاص من المجاعة بسبب الجفاف الذي ضرب القرن الأفريقي. وقد تطول اللائحة.

إن العنصر المشترك الكامن وراء كل هذه الكوارث هو المياه. إن ما نشهده من حالات الإغلاق القسري للمفاعلات النووية في فرنسا، والثلوج التي تساقطت بكثافة وغطت مساحات شاسعة من أمريكا الشمالية في ديسمبر/كانون الأول، وتفشي وباء الكوليرا مؤخرا في لبنان، هي مؤشرات تنم عن أزمة مياه عالمية متزايدة- فهي إما وفيرة أكثر من اللازم، أو ضئيلة جدا، أو ملوَّثة للغاية.

ومع ذلك، لازالت قضية المياه تغيب في معظم الأحيان عن المناقشات العالمية. إذ في حين أن المخاوف بشأن النظام الجيوسياسي، وتغير المناخ،

> العنصر المشترك الكامن وراء كل هذه الكوارث هو المياه

وجائحة كوفيد-١٩، تحظى بقدر كبير من الاهتمام لأسباب مفهومة، نادرًا ما تُناقش قضية المياه خارج سياق الاستجابات الإنسانية للفيضانات، أو حالات الجفاف المحلية، أو الوطنية، أو العابرة للحدود. وهناك مسألة هامة يُغفل عنها: وفقا لتقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٣ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تتضمن تسعة من أكبر عشرة مخاطر تهدد العقد المقبل عنصرا يتعلق بالمياه.

وعلى مدى الخمسة آلاف سنة الماضية على الأقل، تعمدت المجتمعات والحضارات البشرية وضع قوانين تنظيمية بشأن المياه وذلك من أجل البقاء. وحتى في الوقت الحاضر، يعتبر الكثير من الناس الماء هبة من الله- أو، بمصطلحات أكثر علمانية، جزءا أساسياً من دورة عالمية تتطلب احترامنا وتقديرنا. ومع ذلك، أصبحنا لا نقدره حق قدره في معظم الأماكن حيث «يُتحكم» في المياه من خلال السدود والأنابيب، وتُؤمن وتتاح على مدار الساعة. وعندما تثار مخاوف بشأن الحصول على المياه الصالحة للشرب، أو التعرض لظواهر الطقس المتطرفة، عادة ما تقابل بالتجاهل أو تحظى بأولوية منخفضة.

إن هذه اللامبالاة لم تعد مقبولة. إذ تتزايد المظالم المرتبطة بالكوارث الناجمة عن أزمة المياه؛ كما أن دورة المياه العالمية بحد ذاتها آخذة في التغير. وتجاوز استخدام الإنسان للمياه العذبة سعة المياه الزرقاء (الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية)، مما تسبب في مخاطر هائلة تهددنا جميعا كما تهدد النظم البيئية على كوكب الأرض. إن نسبة ٢٠في المائة تقريبا من الاستهلاك العالمي للمياه المستخدمة في أغراض الري الآن ناتجة عن الإفراط في استخدام مصادر المياه الجوفية، و١٠ في المائة تقريبا من تجارة الغذاء في العالم مصدرها المياه الجوفية غير المتجددة.

ويضاعِف تغير المناخ هذه التحديات. إذ يزيد الاحترار العالمي من الطلب على المياه نظرا لارتفاع درجات الحرارة ولزيادة الاحتياجات من المياه اللازمة لإنتاج الغذاء بسبب انخفاض رطوبة الهواء النسبية. وبحلول عام ٢٠٧٠، سيشهد ثلثا مساحة اليابسة في العالم انخفاضًا في تخزين المياه الأرضية، ويمكن أن تتضاعف مساحة الأرض المعرضة للجفاف الهيدرولوجي الشديد إلى أكثر من ٨ في المائة. ومن المتوقع أن تعاني جنوب غرب أمريكا الجنوبية وأوروبا المتوسطية وشمال إفريقيا من ظروف جفاف قاسية وغير مسبوقة بحلول عام ٢٠٥٠.

ويجب أن يمثل مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام ٢٠٢٣ المقرر عقده في مارس/أذار- وهو أول تجمع من

مؤشرات تنم عن أزمة مياه عالمية متزايدة

نوعه منذ ما يقرب من نصف قرن- نقطة تحول في علاقتنا بالمياه ودورة المياه. إذ فقط من خلال إعادة النظر بصورة جذرية في علاقتنا بالمياه، وإعادة تقييم استخداماتها العديدة، والتعامل معها على أنها مصلحة عامة محلية وعالمية، يمكننا تحقيق مستقبل آمن وعادل.

وبصفتنا الخبراء الرئيسيين في اللجنة العالمية لاقتصاديات المياه، نرى ثلاثة مجالات تتطلب التغيير. أولاً، يجب أن ننظر في دورة المياه بأكملها وتحديد العلاقة بينها وبين التنوع البيولوجي، والمناخ، ورفاهية الإنسان، وصحة النظام الإيكولوجي- وهي كلها عوامل رئيسية في الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وهذا يعني «رسم صورة مكتملة» وتعزيز العلاقات المرنة بين المياه والغذاء، والمياه والطاقة، والمياه والبيئة.

ثانيًا، يجب أن تُتخذ التدابير اللازمة بشأن المياه ودورة المياه باعتبارهما سلعاً مشتركة عالمية. إذ يستدعي الانتشار المستمر لأزمات المياه إطارًا اقتصاديًا جديدًا يعتمد على نهج النظم فيما يتعلق بدورة المياه والمجتمعات والاقتصادات. ويجب أن نطور فهمًا أفضل «للعقوبات» القائمة (بما في ذلك حقوق الملكية والمعاهدات الثنائية والفساد) والتحديات الهيكلية الأخرى التي تعيق إعادة تخصيص المياه للصالح العام.

وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى إطار شامل متعدد التخصصات- مع مجموعة من الأدوات والمقاييس الجديدة- لإدارة المخاطر النظامية المرتبطة بدورة المياه وبما يطرأ عليها من تغيرات بسبب البشر. ويجب أن تبدأ عملية وضع هذا الإطار بالاعتراف بالدور المركزي للمياه في الدفع قدما بالتغيير الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والبيئي.

وختاماً، يجب أن نشرك الجميع في عملية صنع القرار- بدءًا من المجتمعات المهمشة- من أجل تطوير استراتيجيات جديدة لتقييم المياه على نحو صحيح. وعندما لا تَحظى الطبيعة والمياه العذبة بالتقدير في السوق، فإننا نظل ندفع ثمن سوء استخدامها، الذي يزداد إلى حد كبير عندما نتجاوز حدود الكواكب.

ويوفر مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام ٢٠٢٣ فرصة فريدة للعالم حتى يستجيب بفعالية لقضية مهمة جدا ولكنها مهملة. وفي مواجهة أزمة المياه العالمية، يمكننا إما الشروع في مسار مستدام وعادل أو الاستمرار في العمل كالمعتاد. ويتطلب بقاء الحضارة الإنسانية بمعناها الذي نعرفه أن نقوم بالاختيار الصحيح.

*بروجيكت سنديكيت

موقفنا

استخراج النفط والغاز في كردستان يجب ان يؤدي الى انعاش البنية التحتية الكردستانية والعراقية

في هذا اليوم خطت كردستان خطوة كبيرة وتاريخية وهي تصدير نفط كردستان الى الخارج وهذا انتصار كبير، وهذا التصدير سيتم عن طريق شبكة انابيب نفط العراق وان عائداته ستذهب الى خزينة الدولة العراقية، وهذا الاتحاد الاقتصادي يعتبر اساساً متيناً لوحدة وطنية ديمقراطية حقيقية للشعب العراقي، وبهذه الخطوة اوصلنا عدداً من الحقائق للعالم اجمع وهي اننا ننظر نظرة عراقية الى الثروات، والثروات الموجودة في اقليم كردستان والمناطق الاخرى من العراق هي ملك لجميع ابناء الشعب العراقي.

ان استخراج النفط والغاز في كردستان يجب ان يؤدي الى انعاش البنية التحتية الكردستانية والعراقية. ونتمنى أن تستغل الموارد الطبيعية في اقليم كردستان لصالح انعاش اقتصاد المنطقة والعراق ككل.

الرئيس مام جلال

٢٠٠٩/٦/١

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily